د . أحمد المتوكل

المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي

الأصول والامتداد



الرباط

د. أحمد المتوكل

المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي

الأصول والامتداد

دار الأمان
الرباط

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتـــاب : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي
الأصول و الامتداد
المؤلـــف : أحمد المتوكل
النـاشـــر : مكتبة دار الأمان 4، ساحة المامونية الرباط
الهاتف: 037.72.32.76 – فاكس: 037.20.00.55

الطبعة الأولى : 1427هـ/2006م
المطبعة : مطبعة الكرامة - الرباط
الإيداع القانوني : 2006/2573
ردمك : 9981-941-62-X

فهرس الكتاب

تصدير 13

الفصل الأول:

المقاربة الوظيفية مبادئها ومنهجها.

0- المدخل 19

1- المبادئ العامة : 19

1-1- أداتية اللغة 19

1-2- وظيفة اللغة الأداة 20

1-3- اللغة والاستعمال 21

1-4- سياق الاستعمال 22

1-5- اللغة والمستعمل 24

1-6- القدرة اللغوية 26

1-7- الأداتية وبنية اللغة 27

1-7-1 – مشروعية الوظيفة 27

1-7-2- البنية والتواصل الأمثل 28

1-7-3- البنية وأهداف التواصل 31

1-7-4- البنية وأنماط التواصل 32

1-8- الأداتية وتطور اللغة 33

1-9- الإداتية والكليات اللغوية 35

1-10- الاداتية واكتساب اللغة 35

2- أداتية اللغة وصياغة النحو 36

2-1- مفهوم النحو 36

2-1-1- النحو / اللسانيات 36
2-1-2- النحو فرعاً 38
2-1-3- النحو النموذج 39
2-2- مبدأ الانسجام وبناء النحو 39
2-3- وظيفة التواصل وهندسة النحو 41

3- الوظيفية بين المفهوم والمصادق 43
3-1- النظرية الوظيفية المثلى 43
3-1-1- المنطلق 44
3-1-2- الهدف 44
3-1-2-1- الكفاية اللغوية 45
3-1-2-2- الكفاية الإجرائية 46
3-1-3- النمذجة 47
3-2- النظريات الوظيفية: المنجز والمرتقب 48
3-2-1- النظريات اللسانية 48
3-2-1-1- التفاوت في المنطلق 49
3-2-1-2- التفاوت في الهدف 50
3-2-1-3- التفاوت في النمذجة 51
3-2-2- الدرس اللغوي القديم 53

الفصل الثاني
الوظيفية في اللسانيات العربية الحديثة

0- مدخل 59

1- المنحى الوظيفي بالمغرب: تذكير وتدقيق 59

2- نظرية النحو الوظيفي: ثابت الأسس ومتغير النماذج 63
2-1- الأسس المنهجية 63
2-1-1- الكفاية التداولية 64
2-1-2- الكفاية النفسية 66

2-1-3- الكفاية النمطية ... 68
2-2- النماذج ... 71
2-2-1- النموذج النواة ... 71
2 2 2 روافد الكفاية وتطور النمذجة ... 74
2-2-2-1- الرافد التداولي: النموذج المعيار ... 74
2 2 2 2- الرافد النمطي: نحو الطبقات القالبي ... 77
2-2-2-3- الرافد النفسي: نحو الخطاب الوظيفي ... 83
3- النظرية الوظيفية واللغة العربية ... 87
1.3- بناء نحو اللغة العربية الوظيفي ... 87
1.1.3 - نحو اللغة العربية النواة ... 88
1.1.1.3- المعجم والاشتقاق ... 88
2.1.1.3 الوظائف ... 91
3-1-1-2-1- الوظائف التركيبية ... 92
3 1 1 2-2- الوظائف التداولية ... 93
3-1-1-2-2-1- الوظائف الداخلية ... 94
3-1-1-2-2-2- الوظائف الخارجية ... 95
3-1-1 3 الوظائف والبنية الصرفية - التركيبية ... 98
3-1-1-3-1 الإعراب ... 98
3-1-1-3-2- الرتبة ... 99
3 1 1 -4- بنية الجملة وأنماطها ... 101
3-1-1-4-1- الجمل الرابطية ... 101
3 1-1-4-2- الجمل المركبة ... 103
3-1-2- بعد النحو النواة: إغناء وتطوير ... 108
3-1-2-1 المكونات ... 108
3 1 2 1-1 - البنية التحتية ... 108
3-1-2-1-1-1 - الدلالة ... 108
3-1-2-1-1-2 التداول ... 114
3-1-2-1-1 3 - الدلالة والتداول: من التوحد إلى الانشطار ... 121

3-1-2-1-2 – البنية الصرفية – التركيبية 122
3-1-2-1-2-1– مسائل عامة 123
3-1-2-1-2-2- بنية المحمول 126
3-1-2-1-2-3- بنية الجملة 134
3-1-2-1-2-4 بنية المركب الاسمي 139
3-1-2-2 المجال 140

4- اللغة العربية ونظرية النحو الوظيفي 142
4-1- إسهامات في الكفاية اللغوية 143
4-1-1 في الكفاية التداولية 143
4-1-2- في الكفاية النفسية 147
4-1-3- في الكفاية النمطية 149
4-2 إسهامات في الكفاية الإجرائية 152
4-2-1- نحو الطبقات القالبي والترجمة 153
4-2-2- نحو الطبقات القالبي وتعليم اللغات 156
4-2-3 نحو الطبقات القالبي والاضطرابات اللغوية 158
4-2-4- نحو الطبقات القالبي والتواصل غير اللغوي 158
4-2-5- نحو الطبقات القالبي واللغات المحلية 160

الفصل الثالث:

الوظيفية في التراث اللغوي من الإسقاط إلى الإقساط

0- مدخل 165

1- قراءة التراث: بعض الاقتراحات المنهجية 165
1-1- توحّد المفهوم في تعدد "العلوم" 166
1-2 - تطور لا قطيعة 167
1-3 - إسقاطاً "للإسقاط" 169

2- الدلالة في التراث اللغوي العربي 171

2-1- المفاهيم الأساسية 171
2-1-1- المقام 172
2-1-2- المقال 173
2-1-2-1- تعريف المقال 173
2-1-2-2- بُعدا المقال: اللفظ والمعنى 173
2-1-2-2-1- اللفظ 173
2-1-2-2-2- المعنى 174
2-1-2-2-2-1- المعنى الفحوى 174
2-1-2-2-2-2- المعنى القصد 174
2-1-2-1-2-1-1- انماط المقال 176
2-1-2-1-2-1- الفائدة 177
2-1-2-2-1-2-2- طبيعة الخطاب 178
2-1-2-1-2-3- المجال 178
2-2- المنهج 179
2-2-1- اللفظ والمعنى: جدل السَّبق 179
2-2-2- اللفظ فالمعنى: "علم الأدب" 181
2-2-2-1- مستوى "المفرد" 181
2-2-2-2- مستوى "المركب" 181
2-2-2-3- مستوى المطابقة 182
2-2-3- المعنى فاللفظ: "نظرية النظم" 184
2-2-3-1- المعنى قبل اللفظ 184
2-2-3-2- بناء العبارة اللغوية 185
2-2-3-2-1- مستوى المعنى 185
2-2-3-2-2- مستوى اللفظ 185
2-3- القضايا 187
2-3-1- القصد والتركيب 187
2-3-1-1- الغرض الأصلي / الغرض الفرعي 187
2-3-1-2- الغرض وتراكيب العطف 189

2-3-1-3- البنية والرتبة 190
2-3-2- من قضايا المعنى – الفحوى 191
2-3-2-1- أركان الدلالة 192
2-3-2-2- وجوه الدلالة 193
2-3-2-2-1 – الدلالة الصريحة 193
2-3-2-2-2- الدلالة الضمنية 194
2-3-2-3 – الالتباس: أنماطه ودرجاته 196
2-3-2-3-1- نمطا الالتباس: دلالة وإحالة 196
2-3-2-3-1-1 – الالتباس الدلالي 196
2-3-2-3-1-2 – الالتباس الإحالي 197
2-3-2-3-2- درجات الالتباس 198
2-3-3 – الخطاب: أنماطه وخصائصه 199
2-3-3-1 – القدرة الخطابية 199
2-3-3-2 – تنميط الخطابات 200
2-3-3-3 – بنية الخطاب 202
2-3-3-3-1- المكونات 202
2-3-3-3-2 – العلاقات 204

3- التراث اللغوي والدرس الوظيفي الحديث 205
3-1- التراث والنظرية الوظيفية المثلى 206
3-1-1 وظيفة التراث 206
3-1-1-1- من حيث المفاهيم 206
3-1-1-1-1- اللغة وأصلها 206
3-1-1-1-2- أركان التخاطب 207
3-1-1-1-3- وسيلة التخاطب 208
3-1-1-4- ضوابط التخاطب 208
3-1-2- من حيث المنهج 209
3-1-3- من حيث المقاربة 210
3-1-2- وظيفة التراث ومعايير النظرية المثلى 211

3-2- التراث: ماض ممتد 212
3-2-1- التراث تاريخاً 213
3-2-2- التراث مرجعاً 213
3-2-3- التراث مصدراً 214
خاتمة 219

المراجع 223



تصدير

من مناحي الدرس اللساني العربي الحديث المنحى الوظيفي وليدُ تشغيل نظرية النحو الوظيفي في دراسة اللغة العربية وبعض اللغات المتواجدة في العالم العربي.

يسعى لسانيو هذا المنحى في إنجاز مشروع ذي شقين: إضاءة نسق اللغة العربية صرفا وتركيبا واستعمالها فصحى ودوارج في مختلف القطاعات الاقتصادية-الاجتماعية من منظور مبدإ تبعية البنية لوظيفة التواصل ومد الجسور لوصل البحث اللساني الوظيفي بالتنظير العربي التراثي للدلالة منظورا إليه في مُجمله نحواً وبلاغة وفقه لغة وأصول فقه وتفسيرا.

ما نصبو إلى تحصيله في هذا البحث هو رصد المنجز من هذا المشروع بشقيه وما هو مستشرف إنجازه، في ظل الدفاع عن أطروحات ثلاث:

أولا: أن اختبار النظريات اللغوية الوظيفية قديمها وحديثها والمفاضلة بينها لا يمكن أن يتما من داخل إحداها وإن ظُنَّ أنها بلغت من الكفاية العلمية ما بلغت بل يتمان في إطار ميتا-نظرية عامة تعلوها جميعا نقترح تسميتها النظرية الوظيفية المثلى؛

وثانيا: أن الفكر اللغوي التراثي في عمقه فكر وظيفي من حيث مفاهيمه ومنهجه وقضاياه؛

وثالثا: أن علاقة الدرس الوظيفي الحديث بهذا الفكر علاقة امتداد لأصل تتيح استيحاء واستثمار ما يمكن استيحاؤه واستثماره منه.

وبالله التوفيق.

الرباط، في 26 يونيه 2006.

الفصل الأول

المقاربة الوظيفية
مبادئها ومنهجها



الـــفــصـــل الأول :

المقاربة الوظيفية
مبادئها ومنهجها

0. مدخل:

يمكن للمشتغل بابستمولوجيا الفكر اللساني وبتاريخ هذا الفكر واتجاهاته أن يميز بين تيّارين أساسيين اثنين: تيار "**صوري**" يقف في مقاربته للغات الطبيعية عند بنيتها لا يكاد يتعداها وتيار "**وظيفي**" يحاول وصف بنية اللغات الطبيعية بربطها بما تؤدّيه هذه اللغات من وظائف داخل المجتمعات البشرية.

ويمكن أيضا للمشتغل بذلك، إذا ما هو أعمل الفكر في التراث اللغوي البشري، أن يتبين أن لكلٍّ من هذين التيارين أصوله وامتداداته وأن التقابل بين مفهومي "الصورية" و"الوظيفية" ليس مقصوراً على النظريات اللسانية الحديثة وإن كان له في هذه النظريات من الوضع المنهجي ومن وضوحه ما ليس له في الدّرس اللغوي القديم.

1 – المبادئ العامة

ترتكز المقاربة الوظيفية على مبادئ عامة، بقطع النظر عن الإطار الذي يتبناها قديما كان أم حديثا، نورد هنا ما نراه أهمها.

1.1 – أداتية اللغة

تعدّ اللغة في المقاربة الصورية موضوعاً مجرداً أي مجموعة من الجمل تربط بين مكوناتها علاقات صرفية – تركيبية ودلالية. في هذا المنحى، تقارب اللغة على أساس أنها بنية مجرّدة يمكن أن تُدرس خصائصها في حدّ ذاتها أي بقطع النظر عمّا يمكن أن تُستعمل من أجله.

أما حسب المقاربة الوظيفية فإن اللغة أداة تُسخَّر لتحقيق التواصل داخل المجتمعات البشرية. من هذا المنظور، تعدّ العبارات اللغوية، مفردات كانت أم جملاً[1]، وسائل تستخدم لتأدية أغراض تواصلية معينة وتُقارب خصائصها البنيوية على هذا الأساس.

لتوضيح مفهوم أداتية اللغة هذا، دعنا نأخذ المثالين التاليين:

(1) أ- أعطيت هندا كتاباً
ب- **كتاباً** أعطيت هندا (بنبر "كتاباً")

الفرق بين الجملة (1 أ) والجملة (1 ب) في المقاربة الصورية هو فرق بنيوي صرف يكمن في أن المكون المفعول في الجملة الأولى يحتفظ بموقعه الأصلي بعد الفعل في حين أنه يرد في الجملة الثانية محتلا للموقع الصدر أي قبل الفعل.

أمّا الفرق بين هاتين الجملتين في أي مقاربة تعتمد مبدأ أداتية اللغة فإنه فرق في القصد أوّلا يعكسه الفرق البنيوي.

فتأخير المفعول في الجملة الأولى يعلّله أن القصد من إنتاج هذه الجملة إخبار المخاطب بمعلومة "جديدة" غير متوافرة لديه في حين أن تصديره في الجملة الثانية آيل إلى أن القصد من إنتاجها تصحيح إحدى معلوماته باعتبار هذه الجملة ردّا على الجملة (2):

(2) بلغني أنك أعطيت هنداً قلماً

سنعود إلى علاقة القصد بالبنية في فقرة لاحقة.

2.1 – وظيفة اللغة الأداة

إذا نحن سلمنا بأن اللغة أداة، فما هي وظيفتها؟ يسخّر مستعملو اللغة هذه الأداة لتحقيق أغراض متعددة كالتعبير عن الفكر والأحاسيس

والمعتقدات والتأثير في الغير بإقناعه أو ترغيبه أو ترهيبه أو مجرّد إخباره بواقعة ما.

إلاّ أن هذه الأغراض وإن تعددت واختلفت من حيث طبيعتها آوية إلى وظيفة واحدة هي تحقيق التواصل بين أفراد مجتمع ما.

من المعلوم أن التواصل يمكن أن يتم عبر قنوات أخرى كالإشارة والصورة إلاّ أن التواصل عبر هذه القنوات لا يرقى قوّة ودقة إلى التواصل المتوسّل فيه باللغة.

ومن المعلوم أيضاً أن أدوات التواصل غير اللغوية قد تتضافر مع اللغة في أنساق تواصلية "مركبة" كالشريط السينمائي مثلاً.

3.1 – اللغة والاستعمال

يرتبط نسق اللغة ارتباطا وثيقاً بنسق استعمالها.

ويُقصد بنسق الاستعمال مجموعة القواعد والأعراف التي تحكم التعامل داخل مجتمع معين.

نسقا اللغة والاستعمال نسقان مختلفان من حيث طبيعتهما لكنهما مترابطان.

ويتجلى هذا الترابط في كون نسق الاستعمال يحدّد في حالات كثيرة قواعد النسق اللغوي المعجمية والدلالية والصرفية – التركيبية والصوتية وهو ما يُعنى به فرع اللسانيات المسمّى "اللغويات الاجتماعية".

من أبسط الأمثلة في هذا المضمار اختلاف خصائص العبارات اللغوية باختلاف الوسائط الاجتماعية كجنس المخاطب وسنّه وطبقته المجتمعية والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها.

فالمتكلم لا يستعمل نفس النمط من العبارات في مخاطبة أشخاص ذوي أوضاع مجتمعية مختلفة. ولنسق هنا مثالاً للتوضيح:

لنفرض أن المتكلم يريد حمل المخاطب على إنجاز واقعة ما ولتكن الواقعة مناولته الملح أثناء الأكل:

(أ) إذا كان المخاطَب ذا وضع يساوي وضع المتكلم استُعملت عبارة من قبيل (3):

(3) ناولني الملح من فضلك.

(ب) وإذا كان وضع المخاطب يَعلُو وضع المتكلم استُعملت العبارة (4):

(4) هل تستطيع أن تناولني الملح من فضلك؟

(ج) أما إذا كان وضع المخاطب دون وضع المتكلم فتستعمل إحدى العبارتين المباشرتين التاليتين:

(5) أ- ناولني الملح !
ب - الملحَ !

4.1 – سياق الاستعمال

يقتضي التواصل "الناجح" أن تطابق العبارة المنتقاة سياق استعمالها. وسياق الاستعمال سياقان: سياق مقالي وسياق مقامي.

(أ) يُقصد بالسياق المقالي مجموعة العبارات المنتجة في موقف تواصلي معين باعتبار أن عملية التواصل لا تتم بواسطة جُمَل بل بواسطة نص متكامل في غالب الأحوال. ومن أهم مظاهر الترابط بين عبارات النص الواحد ظاهرة "العود الاحالي" المعروفة التي تربط بين ضمير ما ومركب اسمي سابق كما هو الشأن في النص المبسط التالي:

(6) استعار خالد قلماً من **هند**... وبعد ساعات أعادهُ **إليها**.

(ب) أمّا ما يُقصد بالسياق المقامي فهو مجموعة المعارف والمدارك التي تتوافر في موقف تواصلي معين لدى كلّ من المتكلم والمخاطب.

(1) المعارف الآنية هي المدركات الحسية (السمعية والبصرية وغيرها) المتواجدة في موقف التواصل ذاته.

من مظاهر ارتباط إنتاج العبارات اللغوية أو تأويلها بهذا الصنف من المدركات إحالة الأدوات الإشارية على ذوات "حاضرة" أثناء التواصل كما هو شأن اسم الإشارة في الجملة (7) مثلاً:

(7) ناولني **ذلك** من فضلك !

ما يبرّر الاكتفاء بالإحالة على الذات المقصودة في الجملة (7) بواسطة مجرّد اسم إشارة هو توافر هذه الذات أثناء التخاطب وتعرّف المخاطب عليها.

(2) إمّا المعارف العامة فهي ما يشكل مخزون المتخاطبين المعرفي الذهني حين التخاطب. ويشمل هذا المخزون كلّ ما يعرفه كلٌّ من المتكلم والمخاطب عن عالم الواقع وعن عوالم ممكنة أخرى[3].

إن المخزون المعرفي الذهني يُسهم في تحديد سلامة العبارة اللغوية أو عدم سلامتها.

فقد تكون العبارة سليمة نحواً ودلالة لكن لاحنة بخرقها لمعرفة من المعارف العامة.

مثال ذلك ما يمكن أن نلحظه في الجملة (8) غير المقبولة وإن كان لا يشوب تركيبها ودلالتها شائب:

(8) صومعة حسان من أجمل آثار مراكش

لا يمكن أن يقبل المخاطب هذه الجملة على سلامة بنيتها إذا كان يعلم أن "صومعة حسان" من آثار الرباط لا مراكش.

مثال آخر لارتباط سلامة العبارة اللغوية بالمعارف العامة: من خصائص الجمل الاستفهامية الحاملة لسؤال حقيقي أنها تستدعي جواباً قد يكون "نعم" أو "لا". إلا أن هذه الخاصّية ترتفع حين ترد الجملة الاستفهامية حاملة لسؤال عن شيء غير متوافر في مخزون المخاطب. فالجملة (9) إذا ما خوطب بها من يجهل أن للسكاكي كتاباً عنوانه "مفتاح العلوم" لا تحتمل ردّاً إيجابيّاً كان أم سلبياً:

(9) أ- هل قرأت كتاب السكاكي كلّه؟

ب- * نعم / لا.

ومن أمثلة ذلك كذلك ظاهرة ازدواج القصد. فجملة كالجملة (10).

(10) هل تستطيع الوصول إلى النافذة؟

يمكن أن ينوي وراءها قصدان اثنان: الاستفهام عن مدى قدرة المخاطب على الوصول إلى النافذة إذا كان المخاطب في حالة ترويض على المشي بعد عطب ما وطلبُ المتكلم من المخاطب أن يفتح النافذة لتهوية الحُجرة.

من الواضح أن ترجيح أحد القصدين لا يمكن أن يتم إلا بالنظر إلى سياق التواصل.

5.1 – اللغة والمستعمل

يشكل حمولةَ العبارة اللغوية ثلاثةُ عناصر أساسية: **أولاً**، فحواها القضوي؛ **وثانياً**: القصد من إنتاجها (إخبار أو استفهام أو أمر أو غير

ذلك) **وثالثاً**: - وهو ما يهمنا هنا - موقف المتكلم من الفحوى القضوي.

من مواقف المتكلم إزاء الفحوى القضوي الموقف المعرفي (يقين أو شك أو احتمال):

(11) أ- **إن** خالداً سيسافر **قطعاً**
ب- **لا أظنه** أنّ خالداً سيسافر
ج - **قد** يسافر خالد.

والموقف الانفعالي (تعجب أو استغراب...):

(12) أ- ما أروع هندا في خمارها الأسود !
ب- كيف يهاجم التلميذ أستاذه؟ !

والموقف المرجعي (إسناد فحوى العبارة إلى مرجع خارجي قصد التملص من مسؤولية تبليغه):

(13) أ- **يبدو** أن الحرب ستقوم
ب- **بلغني** أن خالداً سيُوزّر
ج - **أرجفوا** أن هنداً تعشق جارها.

تقوم العبارات الدالة على موقف المتكلم في الجمل (11 أ-ج) و(12 أ-ب) و(13 أ-ج) كعلامات تؤشر لحضور المتكلم في الخطاب الذي ينتجه. إذا نحن أضفنا موقف المتكلم إلى حمولة العبارة اللغوية أصبح من الممكن التمثيل لها بالشكل التالي:

(14) [قصد [موقف [فحوى قضوي]]].

مما تجدر الإشارة إليه هنا أن حيز الموقف المؤشر له في البنية (14) يختلف باختلاف وسيطين: وسيط نمط اللغة ووسيط نمط الخطاب كما سبق أن بينّا في مكان آخر (المتوكل 2003).

(أ) في تنميطنا للغات ميزنا بين "لغات موجهة تداوليّاً" و"لغات موجهة دلالياً". مما تنفرد به لغات النمط الأوّل أن حيز حضور المتكلم في خطابه، أي حيز الموقف، يتسم بغنى جليّ إن من حيث مساحته أو من حيث الوسائل المسخرة لتحقيقه. شاهد ذلك في اللغة العربية التي أدرجناها في النمط الأول من اللغات عدد وتنوّع الوسائل الصرفية التركيبية الدّالة على الموقف كأدوات وصيغ التوكيد والتعجب مثلاً.

(ب) أمّا بالنظر إلى نمط الخطاب، فإن حيّز الموقف يتسع في الخطابات ذات الطابع الوجداني (كبعض أصناف الخطاب الأدبي) في حين أنه يتقلص في الخطابات "الموضوعية" (أو "المحايدة") كالخطاب العلمي الصّرف مثلاً بل يمكن أن يحال إلى الصفر.

6.1 — القدرة اللغوية

ما يُقصَد عامة بالقدرة اللغوية (في مقابل الإنجاز) المعرفة التي يختزنها المتكلم – السامع عن طريق الاكتساب والتي تمكّنه من إنتاج وتأويل عدد غير متناهٍ من العبارات السليمة.

يمكن القول إن الاتفاق شبه حاصل على أمرين هامّين اثنين: لزوم التمييز بين قدرة المتكلم المجرّدة وبين إنجاز هذه القدرة الفعلي أثناء الإنتاج أو الفهم وأن ما يجب أن يكون موضوعاً للوصف اللغوي هو القدرة دون الإنجاز.

إلى جانب الاتفاق حول هذين المبدأين، يوجد اختلاف ملحوظ بين التيار الصوري والتيار الوظيفي حين يتعلق الأمر بالمقصود بقدرة المتكلم – السامع وفحواها يمكن تلخيصه كما يلي:

(أ) تنحصر القدرة لدى منظري التيار الصوري في المعرفة اللغوية الصرف، في مجموعة القواعد الصرفية — التركيبية والدلالية والصوتية.

وقد تضاف إلى هذه المعرفة اللغوية معرفة عامة فيُتحدّث عن قدرتين، "قدرة نحوية" و"قدرة تداولية" على أساس أن القدرة الثانية مفصولة فصلا تاما عن القدرة الأولى وعلى أساس أن القدرة الأولى وحدها يمكن أن تتخذ موضوعاً للدرس اللغوي.

(ب) أمّا في التيار الوظيفي فلا تمييز بين قدرة نحوية وقدرة تداولية وإنّما هي قدرة تواصلية واحدة تضم إضافة إلى معرفة النسق اللغوي في حدّ ذاته معارف أخرى سبق أن أشرنا في فقرة سابقة إلى طبيعتها وهي المعارف السياقية الآنية والمعارف السياقية العامة.

في هذا المنظور، يستحضر المتكلم — السامع أثناء إنتاج عبارات لغته أو فهمها كل هذه المعارف وإن كان استحضارها يتفاوت باختلاف موقف التواصل وملابساته ونمط الخطاب المنتج، وإن كانت المعرفة النحوية الصرف تقوم بالدور المركزي في حالات التخاطب العادية.

7.1 – الأداتية وبنية اللغة

لكل المبادئ الستة التي عرضنا لها في الفقرات السابقة أهميتها في تعريف المنحى الوظيفي في الدّرس اللغوي وفرزه عن المنحى الصوري. إلاّ أن أهم مبادئ المنحى الوظيفي على الإطلاق هو ماله صلة بعلاقة أداتية اللغة وبنيتها، بعلاقة وظيفة التواصل بالنسق اللغوي.

1.7.1– مشروعية الوظيفة

ترمي كل النظريات اللغوية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها، حديثة كانت أم قديمة، إلى دراسة بنية اللغة مستويات ومكونات وعلائق.

إذا كان هذا هو المرمى الأساسي فلا مشروعية للحديث عن الوظيفة إلا إذا كانت تؤثر تأثيرا دالاً في البنية.

حول مشروع الأخذ بالوظيفة في الدرس اللغوي، انقسمت الآراء بين من ينكرها ومن يقول بها ويدافع عنها.

(أ) أهم ما يدفع به من ينكر مشروعية الأخذ بالوظيفة في الدرس اللغوي أن بنية اللغة نسق مجرّد كما سبق أن أشرنا إلى ذلك تحكمه مبادئه وقواعده الخاصة ويتسنى بالتالي لدراسة اللغة أن يصفه في معزل تام عن أي شيء آخر كما يتسنى لعالم الإحياء أن يصف مكونات القلب وبنيته في استقلال عن وظيفة ضخ الدم[3].

(ب) أما أهم ما يحتدّ به القائلون بمشروعية الأخذ بالوظيفة فهو أن بنية اللغة تأخذ الخصائص التي تخدم إنجاح التواصل وأهدافه ومختلف أنماطه.

2.7.1 – البنية والتواصل الأمثل

من المعلوم أن عملية التواصل تقتضي ثلاثة عناصر أساسية: متكلّماً ومخاطباً وخطاباً ينتجه المتكلم ويؤوّله المخاطب كما توضح ذلك الترسيمة التالية:

(15) متكلم ← خطاب ← مخاطب
إنتاج ... تأويل

تكون عملية التواصل "ناجحة" إذا خلا الخطاب من كل ما يمكن أن يحول بين المخاطب وبين تأويله (وهو ما يسعى المتكلم في تحقيقه (في حالات التواصل العادي).

يمكن إرجاع العوائق البنيوية إلى ما ينتج عن ثلاث عمليات هي الحذف والإضافة والنقل.

(أ) من أمثلة العوائق الناتجة عن الحذف الجملة (16 ب) في مقابل الجملة (16 أ):

(16) أ – خالد، قابلته
ب – ؟؟ قابلته

لأي خطاب عادي ركنان أساسيان: الخطاب ذاته (جملة أو مجموعة جمل) وما يحيل عليه "مجال الخطاب". هذان الركنان متوافران كلاهما في الجملة (16 أ) كما توضح ذلك الترسيمة (17):

(17) [خالد [قابلته]]
مجال — خطاب

ما يهمنا هنا هو أن الركن الأول ضروري لإنجاح عملية التواصل خاصة في بدايتها حيث لا قرينة مقالية أو مقامية تؤشر إلى مجال الخطاب.

الجملة (16 ب)، إذن، باعتبارها جملة ابتدائية في عملية التواصل جملة غير مقبولة من شأن المخاطب أن يردها على المتكلم مطالبا إياه بتحديد مجال خطابه كما يبين ذلك الحوار التالي:

(18) أ- من الذي قابلته؟
ب – خالد

(2) ومن الإضافات المخلة بالتواصل تعدّد الإدماج في نفس الجملة كما هو الشأن في الجملة (19) حيث يتكرّر إدماج عبارات موصولية:

(19) قابلت الرجل الذي اشترى السيارة البيضاء التي باعها جارنا لصاحب المقهى الذي يوجد بشارع محمّد الخامس.

الجملة (19) مثال للتراكيب التي يصعب على المخاطب تحليلها وفهمها دون عناء في مقابل الجمل التي من قبيل (20).

(20) قابلت الرجل الذي اشترى السيارة البيضاء.

إنها السيارة التي باعها جارنا لصاحب المقهى الموجود بشارع محمّد الخامس.

(3) من غير النادر أن ترد بعض المكونات محتلة لموقع غير موقعها الأصلي نتيجة عملية نقل معينة. أغلب النقول تكون مبرّرة تداوليا كما سنرى في مبحث لاحق إلا أن منها ما يتسبّب في "التشويش" على عملية التواصل خاصة شق التأويل منها.

سنكتفي بمثالين اثنين للنقول "المشوشة" وهما ما نجده في الزوجين الجمليين التاليين.

(21) أ – إن خالدا شاعرٌ ملهم وهو ما يُقرّ به الكلّ.
ب – إن خالداً شاعر – وهو ما يقر به الكل – ملهم.

(22) أ– بصراحة، لم تعد تروقني تصرفات هند.
ب – لم تعد تروقني تصرفات هند بصراحة.

تتضام عناصر الخطاب عامة في شكل مجالات تتكوّن من رأس وفضلة ومحدّد. أهم المجالات مجال الجملة الذي يرئسه المحمول (فعلا أو صفة أو ظرفا) ومجال المركب الاسمي الذي يرئسه عادة اسم.

ما يهمنا هنا هو أن عناصر المجال تنـــزع إلى الالتفاف نحو الرأس بحيث لا تقبل إلا بعسر أن يتخللها عنصر أجنبي عن المجال. هذا النـــزوع يجعل من الجملة (21 أ) جملة أكثر "طبيعية" من رديفتها (21 ب). وتكمن "غرابة" الجملة الأخيرة في كونها ناجحة عن نقل عبارة "وهو ما يقر به الكل" من خارج المجال وإقحامها بين رأس المركب العتّفي وفضلته. هذا الضرب من التراكيب، في مقابل التراكيب التي من قبيل (21 أ)، يكون تأويله عادة أعسر.

بيّنا في مكان آخر (المتوكل 2005 ب) أن اللغة العربية تنتمي إلى نمط اللغات "شفافة التركيب" (في مقابل نمط اللغات "كاتمة التركيب").

خاصية هذا النمط من اللغات أنها تنـــزع إلى فصل المجال العلاقي عن المجال التمثيلي في مستوى البنية الصرفية- التركيبية وتقديم المجال الأول عن المجال الثاني كما في الترسيمة التالية:

(23) [مجال علاقي [رأس] مجال تمثيلي].

تتحقق في المجال العلاقي القوة الإنجازية ومختلف السمات الوجهية والمكونات الحاملة لإحدى وظيفتين البؤرة والمحور بينما يُترك مجال ما بعد الرأس لإيواء المكونات التي لا سمة علاقية لها.

فيما يخص مثالينا (22 أ) و(22 ب)، يلاحظ أن المثال الأول تتصدّره العبارة الإنجازية "**بصراحة**" في حين أن هذه العبارة نجدها "مزحلقة" إلى مجال ما بعد الرأس في المثال الثاني. ومن الواضح أن زحلقة العبارة الإنجازية تجعل من المثال الثاني جملة ذات مقبولية دنيا إذا قيست بالجملة (21 أ) حيث تحتل العبارة الإنجازية الموقع المعدّ لها.

3.7.1 – البنية وأهداف التواصل

يرمي المتكلم من وراء خطابه إلى تحقيق هدفين أساسين: إمّا إضافة معلومة غير متوافرة في مخزون المخاطب أو تعويض إحدى معلومات المخاطب بمعلومة يعتقد المتكلّم أنها المعلومة الواردة.

(أ) يظل المكون الحامل للمعلومة المراد إضافتها إلى مخزون المخاطب محتلا لموقعه "الأصلي" داخل الجملة لا يميزه عن باقي المكونات إلاّ نبْرُه كما هو الشأن في الجملة (24 ب) باعتبارها جوابا للجملة (24 أ):

(24) أ – من زُرتَ؟
ب – زرت هنداً.

(ب) أمّا حين يكون الخطاب مقصودا به تقييد معلومة من معلومات المخاطب أو تصحيحا فإن المكون الحامل للمعلومة المقيّدة أو المصحّحة يرد مصحوباً بإحدى أدوات التقييد أو متصدّرا لجملة أو "مفصولا". من أمثلة ذلك:

(25) أ - لقد زرتَ عائشة وهنداً
ب - ما زرت إلا هندا
ج - إنما زرت هنداً

(26) أ – بلغني أنك زرت عائشة
ب – هندا زرت (لا عائشة)
ج - التي زرتها هند
د - ما عائشة زرت بل هندا.

هذه الأمثلة تبين بوضوح أن خصائص البنية الصرفية – التركيبية للعبارة اللغوية مرتبطة ارتباط تبعية بوظيفة التواصل خاصة بالغرض التواصلي المستهدف.

4.7.1 – البنية وأنماط التواصل

للخطاب أنماط مختلفة كما هو معلوم كالخطاب العلمي والخطاب الفني والخطاب الحجاجي والخطاب السردي وغير ذلك.

ويحدّد نمط الخطاب تضافر مجموعة من الوسائط أهمها أربعة هي: موضوع الخطاب وهدفه وبنيته وأسلوبه. ما نريد أن نشير إليه هنا هو أن موضوع الخطاب وهدفه يحدّدان بنيته وأسلوبه. بتعبير آخر، يأخذ الخطاب البنية والأسلوب اللذين يناسبان ويخدمان موضوعه وهدفه. فليس للخطاب الحجاجي البنية والأسلوب اللذين للخطاب السردي أو الخطاب الوجداني.

ليس هنا مجال التفصيل في بنية وأسلوب مختلف أنماط الخطاب. نكتفي إذن بالتذكير بما أوردناه في مكان آخر (المتوكل 2001 و2003)

عن خصائص الجملة النمطية في الخطاب السردي حيث مثلنا لها بالترسيمة (27):

(27) [خب [Ø[فعل ماض (س¹) محور (س ن) بؤرة جديد]]].

ما يُفاد من الترسيمة (27) الأمور التالية:

(1) بينما يكون المستوى العلاقي غنيًا إنجازاً ووجهاً في فروع الخطاب الأدبي الوجدانية مثلا نجده يتسم بفقر ملحوظ في الخطاب السردي الصرف، الخطاب الذي ينأى فيه السارد عن خطابه ويحتفظ بالحياد التام إزاء فحواه[4].

أهم مظاهر هذا "الفقر" العلاقي انعدام السمات الوجهية (الذاتية منها خاصة) وانحصار السمات الإنجازية في الخبر. فيما يخص هذه السمات، يجب أن نشير إلى أن القوة الإنجازية المواكبة للخطاب السردي الصّرف قوة إنجازية صرفية بالأساس إذ من النادر جدًا أن نجد في هذا النمط الخطابي ظاهرة ما يُسمّى "الاستلزام الحواري".

(2) مكونات الخطاب السردي جُمَل فعلية محمولها فعل دال على حدث ماض تام بعكس ما نجده في الخطاب الوصفي مثلاً حيث الجمل جُملٌ صفية أو اسمية سمّتها الجهيّة الغالبة سمة الدوام والثبوت.

(3) فحوى الخطاب السردي يتسم غالبا بالجِدّة وتكون المعلومة الجديدة معلومة يحملها أحد عناصر الجملة أو الجملة رمّتها.

8.1- الأداتية وتطور اللغة

إذا ثبت لدينا أن وظيفة التواصل تتحكم بقسط وافر في بنية اللغة تزامنيًا فإنه يُصبح من المنطقي أن نتوقع أنها تسهم أيضا في تطورها.

بينّا في مكان آخر (المتوكل 2005 ب) أن بنية اللغات تنــزع إلى الشفافية وأن هذا النـــزوع هو الأصل لأنه يخدم التواصل ونجاحه.

وتكمن الشفافية في الفصل الصرفي - التركيبي بين المجال العلاقي (التداولي) والمجال التمثيلي (الدلالي) وفقاً للترسيمة (14).

قد يطرأ على بنية اللغة عبر تطورها ما يفقدها شفافية بنيتها أو بعضاً من هذه الشفافية فينمحي الفصل بين المستويين العلاقي والتمثيلي إلا أنها سرعان ما تبدأ في السعي في استعادة شفافيتها المفقودة تحاشياً للتعتيم المخل بالتواصل كما يتضح من الترسيمة التالية:

(28) شفافية ⟵ كتامة ⟵ شفافية

فصل التداول عن الدلالة	تداول ودلالة	فصل التداول عن الدلالة

من أمثلة هذا المسلسل التطوري ثلاثي المراحل المثال التالي:

(أ) مرّ بنا أن الجملة الواردة في بداية الخطاب تنبني عامة على مكونين مكوّن دال على مجال الخطاب ومكون يليه يدل على فحوى الخطاب وفقاً للترسيمة (17) المكررة هنا للتذكير:

(17) [خالد [قابلته]]

مجال	خطاب

(ب) بكثرة الاستعمال وتكراره ينـزع المكون الخارجي إلى الاندراج داخل الخطاب ذاته فينتج عن ذلك تراكيب ما أسماه النحاة العرب القدماء "الاشتغال". بهذا الاندراج تنقلب التراكيب التي من قبيل (29 أ) إلى التراكيب التي من قبيل (29 ب):

(29) أ - هند، أحببتها

ب - هنداً أحببتها.

(ج) بامتصاص المكون الدّال على مجال الخطاب داخل الخطاب ذاته تصبح اللغة فاقدة القدرة على التمييز بين الخطاب ومجاله مما يخل بعملية

التواصل. وهذا وضع شاذّ لا يمكن أن يطول لذلك تعود اللغة إلى إفراز التراكيب الأصلية المطابقة للترسيمة (17).

وقد يتزامن التركيبان في حقبة معينة إلا أن التركيب الثاني غالباً ما يتدرّج نحو الانقراض كما حصل في اللغة العربية الفصحى المعاصرة حيث لا نكاد نعثر على ما يُسمّى بتراكيب "الاشتغال".

9.1 — الإداتية والكليات اللغوية

لكل نمط من اللغات خصائصه التي ينفرد بها وتميزه عن غيره من الأنماط وتتطلب أن يوضع لكل نمط نحوه الخاص. إلاّ أن للسان الطبيعي خصائص عامة تتقاسمها اللغات على اختلاف أنماطها وهو ما يسمى "الكليات اللغوية".

إذا كانت الكليات اللغوية في النظريات اللسانية ذات المنحى الصوري كليات صرفية — تركيبية ودلالية فإنها تجمع في النظريات اللسانية الوظيفية بين الوظيفة والصورة، بين بنيات معينة وما تسخر هذه البنيات لتأديته من أغراض تواصلية. بتعبير أدق، يمكن القول إن ما يجمع بين اللغات مجموعة من الوظائف تأتلف اللغات أو تختلف في التراكيب التي يُتوسَّل بها في تحقيق هذه الوظائف.

مثال ذلك أن تصحيح المعلومات الذي مرّ بنا وظيفة من الوظائف الكلية تتحقق حسب أنماط اللغات إمّا عن طريق الرتبة أو عن طريق صُرفات معينة أو بواسطة تراكيب مخصوصة ("الفصل" أو "شبه الفصل" مثلا).

10.1 — الاداتية واكتساب اللغة

يُفطر الطفل باعتباره كائنا بشريّا على مجموعة من المبادئ العامة — هي ما أسميناه الكليات اللغوية — تمكّنه بمعونة محيطه من اكتساب لغة معينة، لغة العشيرة اللغوية التي ينمو فيها.

حسب المقاربة الوظيفية، لا يكتسب الطفل قدرة لغوية محضة بل قدرة على التواصل مع محيطه الاجتماعي. لا يتعلم أصوات لغته وقواعد صرفها وتركيبها بل يتعلم معها ما تؤديه من أغراض تواصلية.

بتعبير آخر، يكتسب الطفل في محيط اجتماعي معين نسقين مترابطين ، نسق اللغة ونسق استعمالها معاً. يستضمر الطفل أثناء عملية الاكتساب قواعد لغته ويستضمر في ذات الوقت ما يحكم استعمالها في مقامات التواصل. يختزن متعلم اللغة العربية مثلاً قاعدة نقل أحد مكونات الجملة إلى الموقع الصدر ويختزن معها في وقت واحد أنها تجرى في موقف معين، حين يكون المقصود من التواصل تصحيح إحدى معلومات المخاطب.

2 - أداتية اللغة وصياغة النحو

يتوجب في صياغة الأنحاء أن يستجيب لمجموعة من الشروط والمعايير أهمها معيار الانسجام (أو عدم التناقص) بين "الجهاز الواصف" والمبادئ المنهجية المتبناة داخل نفس النظرية.

1.2 - مفهوم النحو

لا ينطبق مصطلح "النحو" على مفهوم واحد بل على عدّة مفاهيم أهمها أربعة: **أوّلا**: النحو في مقابل اللسانيات، **وثانيا**: النحو باعتباره فرعا من فروع الدرس اللغوي **وثالثا**: النحو باعتباره نمذجة صورية للواقع اللغوي **ورابعا**: النحو بالمعنى الواسع أي النظرية.

1.1.2 - النحو / اللسانيات

دأب المشتغلون بتاريخ الدرس اللغوي على التمييز بين المرحلة القديمة، مرحلة الدراسات النحوية، والمرحلة الحديثة، مرحلة اللسانيات.

إذا كان الاتفاق حاصلاً على التمييز بين هاتين المرحلتين الكبريين فإنه حاصل كذلك على جعل نشأة اللسانيات مطابقة لظهور كتاب

ديسوسير الشهير إلاّ أن قلة من مؤرّخي اللسانيات تدرج في المرحلة الثانية الدراسات اللغوية التاريخية — المقارنة التي ازدهرت في القرن التاسع عشر.

الفرق بين الدراسات اللغوية القديمة والدرس اللساني الحديث فرق هام ومن الوضوح مالا يدع مجالاً لمجادل. والقفز على هذا الفرق البين والحديث عن المرحلتين كأنهما شيء واحد لا يمكن أن يكون إلاّ خطأً إبستمولوجيا فادحاً.

من الممكن أن نُرجع الفرق بين الفكر اللغوي القديم والفكر اللساني الحديث إلى أربعة محاط: ظروف الإنتاج والموضوع والهدف والمنهج.

(أ) من حيث ظروف الإنتاج، توافر للسانيات من المحيط العلمي ومن الاستفادة من مختلف العلوم ما لم يتح للدرس اللغوي القديم وإن كان له أيضاً محيطه الفكري والثقافي الخاص به. مما أفادت منه اللسانيات كما هو معلوم الفلسفة والمنطق والرياضيات الحديثة وعلم النفس والاكتشافات التقنولوجية كالحاسوبيات.

(ب) من حيث موضوع الدراسة لم يجاوز الفكر اللغوي القديم حدود اللغة الواحدة والتقعيد لهذه اللغة الواحدة (الهندية أو العربية أو الفرنسية مثلاً) في حين أن موضوع اللسانيات هو اللغات على اختلاف أنماطها أو بالأحرى الملكة اللسانية التي تتميز بها الكائنات البشرية.

(ج) كان الهدف الأساسي من الدراسات اللغوية في القديم تعليم اللغة والحفاظ عليها من أن يشوبها لحن أهلها أو الواردين عليها. في مقابل هذا، تسعى اللسانيات عبر دراسة مختلف أنماط اللغات إلى إقامة "نحو كلي" يضطلع برصد خصائص اللسان الطبيعية بوجه عام.

(د) يقوم النحو القديم على أوصاف متفرقة لأبواب مختلفة في الغالب الأعم. هذا لا يعني بحال أن روح التنظير غير موجودة عند قدماء اللغويين إنما يعني أن منهج اللسانيات منهج مغاير يقوم على بناء نماذج

خاضعة لقواعد الإستنباط وقوانين الصورنة العلمية وقابلة لأن تُرَاز حاسوبيّاً.

بينّا ودافعنا في مكان آخر (المتوكل 1982) عن موقفنا من الفكر اللغوي القديم وتصوّرنا لما يمكن أن يقوم بينه وبين اللسانيات الحديثة من علاقة وهو التصور الذي يمكن أن نلخصه كالتالي:

ما رصدناه وما يمكن أن يُرصد من فروق بين هذين الفكرين لا يعني أن هذه الفروق مهما بلغ عمقها لا تفصل اللسانيات عما سبقها فصل قطيعة.

سنعود إلى هذه القضية الكبرى في الفصل الرابع لما لها من أهمية بالنظر إلى ابستمولوجيا الدرس اللغوي وتاريخه.

2.1.2 – النحو فرعاً

يطلق مصطلح النحو كذلك على فرع من فروع الدرس اللغوي قديمه وحديثه يختص بالتركيب أو بالصرف أو يشملهما معاً.

مثال ذلك كتب النحو العربي نثراً كانت أم نظماً. إلاّ أن النحو بهذا المعنى يحيل في النظريات اللسانية الحديثة على مستوى من مستويات التمثيل (أو التحليل). ويكون مستوى التحليل هذا تارة محصورا في التركيب وتارة جامعا بين الصرف والتركيب في النظريات التي لا تفصل بينهما.

وتجدر الإشارة إلى أن النحو باعتباره مستوى تحليليّاً يتعالق مع مستويات أخرى كالمستويين الصوتي والدلالي داخل جهاز واصف واحد كما سيتبين لنا في الفقرة الموالية.

3.1.2 – النحو النموذج

أحدث استعمالات مصطلح النحو وأكثرها انتشاراً الآن في الأدبيات اللسانية إطلاقه على الجهاز الواصف نفسه. وقد يتوسّع في ذلك فيطلق هذا المصطلح باعتباره اسما علماً على نظرية لسانية بعينها. من أمثلة هذا التوسّع "النحو التوليدي التحويلي" و"النحو المعجمي الوظيفي" و"نحو الأحوال" و"النحو المركّبي المعمّم" و"النحو الوظيفي".

مرّ بنا أن منهجية الدرس اللساني الحديث تقوم على صياغة نموذج مصورن لقدرة المتكلم – السامع اللغوية / التواصلية.

مرت هندسة النموذج بمرحلتين:

(أ) في المرحلة الأولى، كان النموذج ينبني على مجموعة من "المكونات" كالمكون التركيبي (أو الصرفي – التركيبي) والمكون الدلالي والمكون الصوتي يحدّد عددها عددُ المستويات التمثيلية المقترحة وتربط بينها علاقات معينة.

(ب) أمّا في المرحلة الثانية فيصاغ النموذج على أساس "القالبية" حيث يتكوّن من مجموعة قوالب ينفرد كل قالب منها بمبادئه وإوالياته الخاصة باعتباره قالباً مستقلاً إلاّ أن هذه القوالب يفضي بعضها إلى بعض فيكون بعضها "دخلا" أو "خرجا" لبعض. من الواضح أن هذه الهندسة القالبية مستوحاة من الأنساق المعلوماتية بالإضافة إلى ما توصّلت إليه الدراسات النفسية – اللغوية في موضوع التكوين القالبي للدماغ البشري.

2.2 – مبدأ الانسجام وبناء النحو

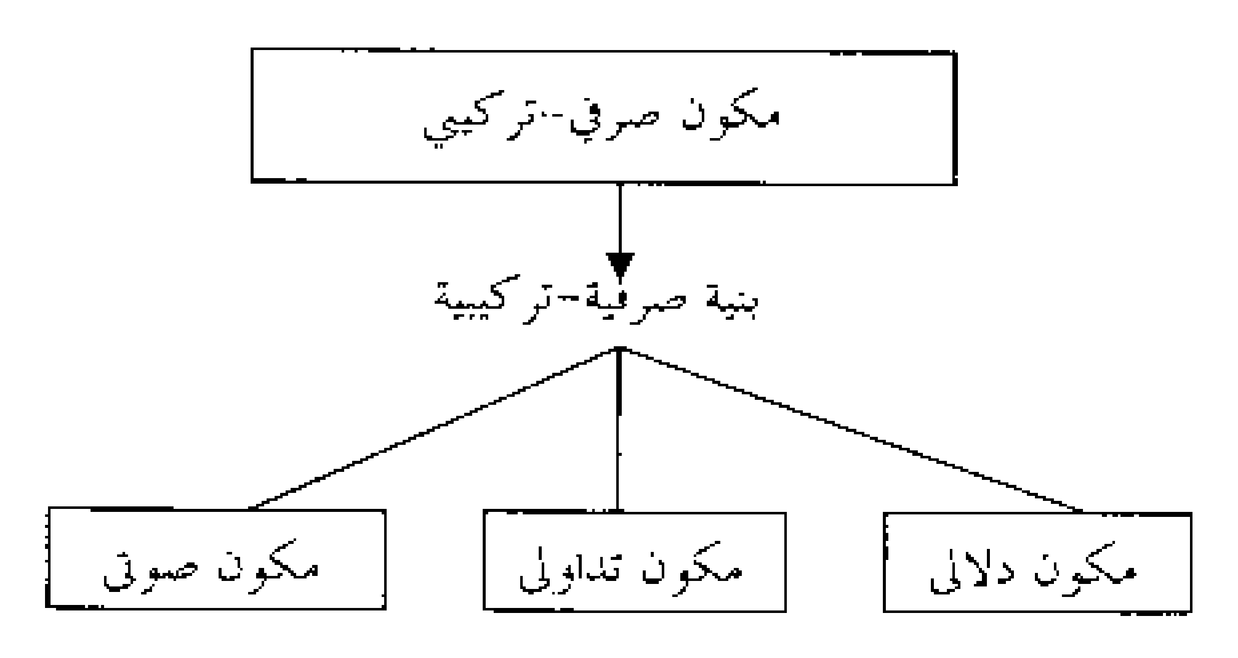
من أهم شروط التنظير اللساني (والتنظير العلمي عامة) شرط الانسجام القاضي بأن يصاغ الجهاز الواصف وفقاً لطبيعة النظرية التي تفرزه ولمنطلقاتها المنهجية. بتعبير آخر، يقضي شرط الانسجام ألا تناقض

صياغة النموذج ما تتبناه النظرية من فرضيات عامة عن بنية اللغة (ووظيفتها).

يحكم شرط الانسجام صياغة الجهاز الواصف في جانبين أساسيين اثنين: عدد القوالب (أو المكونات) والعلاقات القائمة بينها.

(أ) يتوقع من النظريات اللسانية التي تستبعد أداتية اللغة وتحصر القدرة في القدرة اللغوية الصرف أن يصاغ النموذج فيها اقتصارا على ثلاثة مكونات (أو قوالب) هي المكون التركيبي — الصرفي والمكون الدلالي والمكون الصوتي وعلى أساس أن المكونين الثاني والثالث مكونان "تأويليان" لا تأثير لهما في المكون الصرفي — التركيبي ذي الاستقلال التام. وحين يضاف في هذه النظريات مكون تداولي فإنه يأخذ الوضع الذي يأخذه المكونان الدلالي والصوتي ويقوم بنفس الدور التأويلي بالنظر إلى البنية الصرفية — التركيبية كما توضح ذلك الترسيمة التالية التي تفترض أنها تمثل بنية النموذج في أي نظرية صورية دون تحديد:

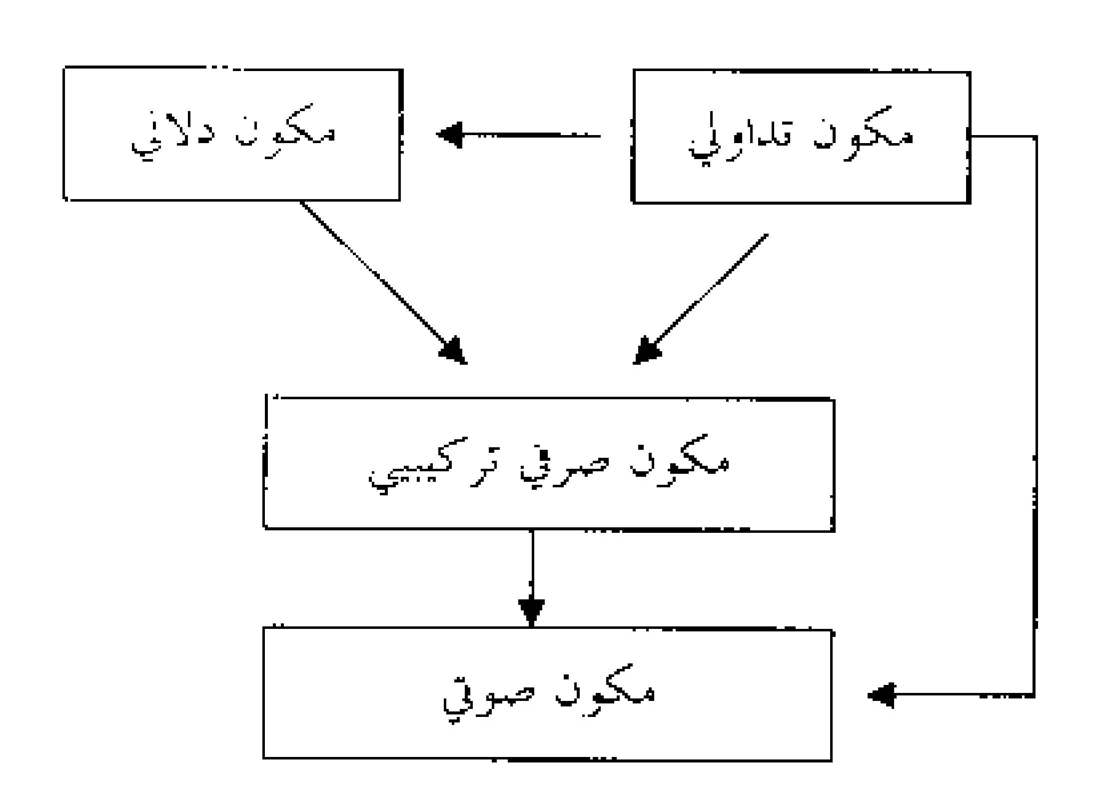
(30)



ملحوظة: يمكن أن يجزأ المكون الصرفي — التركيبي إلى مكون قاعدي يعنى بتحديد بنية عميقة ومكون تحويلي ينقلها إلى بنية سطحية كما يحصل في بعض النماذج التوليدية — التحويلية.

(ب) أما في النظريات التي تعتمد أداتية اللغة كمنطلق منهجي أساسي وتسعى في وصف القدرة التواصلية فيتوقع أن يُصاغ الجهاز الواصف، استجابة لشرط الانسجام، على أساس إضافة مكون تداولي يشكّل مع المكون الدلالي دخلاً للمكونين الصرفي – التركيبي والصوتي فتكون الترسيمة للجهاز الواصف النمطي في كل نظرية وظيفية هي الترسيمة (31):

(31)



يفاد من هذه الترسيمة أن المكون التداولي يتخذ وضعاً قاعدياً بالنسبة للمكونات الأخرى حيث يُسهم في إمدادها ثلاثتها بما يحتاج إليه اشتغالها من معلومات.

3.2 – وظيفة التواصل وهندسة النحو

لعملية التواصل عامة شقّان اثنان: شق إنتاج وشق تأويل. ينتج المتكلم خطاباً (شفويا أو كتابيًا) يتولى المخاطب تأويله كما يتبين من الترسيمة التالية:

(32) متكلم ←—— خطاب ——→ مخاطب

إنتاج   تأويل

قد تتوقف عملية التواصل عند هذا الحدّ حيث لا ردّ. إلاّ أن الغالب هو أن يردّ المخاطب بخطاب ثان حيث تعكس العملية فيصبح المخاطب متكلماً والمتكلم الأوّل مخاطبا كما تبين ذلك الترسيمة (33):

(33) متكلم ←—— خطاب 1 ——→ مخاطب

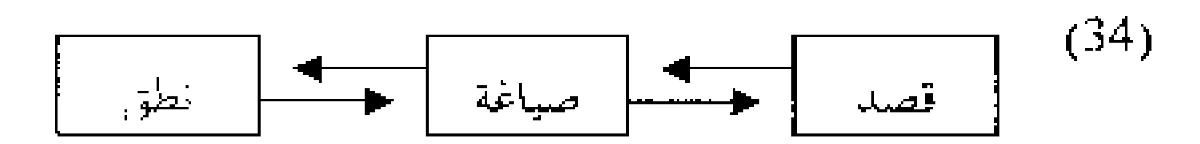
إنتاج   تأويل

⇩   ⇩

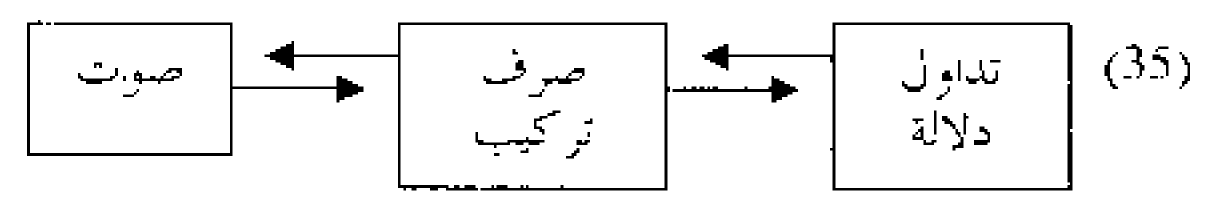
مخاطب ←—— خطاب 2 ——→ متكلم

تأويل   إنتاج

إذا كان إنتاج الخطاب ينطلق من القصد إلى النطق مروراً بالصياغة الصرفية — التركيبية وكان تأويله يتخذ الاتجاه المعكوس حيث الانطلاق من المنطوق فتفكيك الصياغة ثم الوصول إلى القصد، فيُتوقع من كل نظرية وظيفية أن تصوغ جهازاً واصفا متكاملاً يفي برصد عمليتي الإنتاج والتأويل معا ويكون بناؤه بالشكل التالي:



إذا حدّدنا فحوى كل مكون من مكونات الترسيمة (34) يمكن القول إن بناء النموذج النمطي في النظريات الوظيفية هو البناء (35):



3 - الوظيفية بين المفهوم والماصدق

عدد غير قليل من النظريات اللسانية تُنعت بالوظيفية كالمدرسة الوظيفية الفرنسية (مارتيني) والمدرسة النسقية (هاليداي) ومدرسة براغ (دانيش) والتركيبيات الوظيفية الأمريكية (كونو) ونظرية النحو الوظيفي (ديك 1997). وهناك نظريات أخرى لا تحمل هذه الصفة إنما تأخذ بنفس المبادئ. مثال ذلك "نظرية الأفعال اللغوية" في فلسفة اللغة العادية وما سمّي في حقبة معينة من تاريخ النظرية التوليدية التحويلية "الفرضية الإنجازية" (لاكوف). بل إننا نجد في الدرس اللغوي القديم إرهاصات واضحة للوظيفية وإن لم يجد فيه استعمال هذا المصطلح.

يثير هذا الوضع التساؤل الأساسي التالي: متى يحق القول عن نظرية ما إنها نظرية وظيفية وما الذي يمكننا من تقويم النظريات الوظيفية والمفاضلة بينها؟

إسهاماً في الإجابة عن هذا السؤال، نقترح تصوّرا عامّا لمواصفات النظرية الوظيفية المثلى نأمل أن يتيح لنا التعرف على الجوانب الوظيفية في نظرية ما ومدى وظيفيتها.

وبهذا التصور العام نفسه نستطيع أن ننقل ثنائية القديم / الحديث من محور زمني يهضم القديم حقه في غالب الأحوال إلى محور معرفي حيث نتبيّن أنه لا توجد قطيعة بين النظريات الوظيفية الحديثة والدرس اللغوي العربي القديم (باعتباره كلاً يجمع بين النحو والبلاغة والتفسير وأصول الفقه) وأن الفرق فرق درجة لا فرق نوع، فرق يُقاس بمدى الاقتراب من النظرية الوظيفية المثلى ومدى الابتعاد عنها.

1.3 — النظرية الوظيفية المثلى

ما نصطلح عليه بالنظرية الوظيفية المثلى هنا هو مجموعة من المواصفات نستخلصها ممّا تطمح إليه النظريات ذات المنحى الوظيفي وتجتهد في تحقيقه أو في تحقيق القسط الأوفر منه.

من هذه المواصفات ما يتعلق بالمنطلق والهدف ومنها ما يخص طريقة النمذجة.

1.1.3 – المنطلق

نستطيع أن نقول إنّ النظرية الوظيفية المثلى، من حيث المنطلق، هي النظرية التي تجمّع المبادئ المنهجية العامة العشرة التي عرضنا لها في الفقرات 1-10 السابقة.

إنها، بتعبير أدق، النظرية التي تنطلق من مبدأ أداتية اللغة مُرجعة وظائفها الممكنة إلى وظيفة التواصل وتؤسس على هذا المبدأ وصف بنية اللغات صرفاً وتركيباً وصوتاً وتطورها. وهي كذلك النظرية التي تجعل من وظيفة التواصل أساساً للبحث في إشكالات التنظير اللساني الكبرى كإشكال اكتساب اللغة وإشكال الكليات اللغوية.

2.1.3 – الهدف

من شروط ولوج الدرس اللغوي حظيرة التنظير اللساني العلمي التخلي عن – أو على الأقل مجاوزة – الهدفين التقليديين. الوصف المحض لظواهر اللغة والتقعيد للغة تقعيداً تعليمياً يتوخى الحفاظ عليها من اللحن.

الهدف الأساسي الذي ترمي كل نظرية لسانية إلى تحقيقه هو تحصيل ما يسمى "الكفاية". إلى حدّ الآن، كانت الكفاية التي سعت النظريات اللسانية في بلوغها هي الكفاية الكامنة في وصف ظواهر اللغات الطبيعية وتفسيرها. ويمكن – إن لم نقل يجب – في نظرنا أن تجاوز النظرية اللسانية المثلى هذه الكفاية اللغوية الصرف إلى كفاية أبعد وهي ما أسميناه في مكان آخر (المتوكل 2005 ج) "الكفاية الإجرائية".

1.2.1.3 – الكفاية اللغوية

يمكن القول إن مجاوزة كفاية الوصف (الذي لم يتعدّها الدرس اللغوي البنيوي التصنيفي والتوزيعي) إلى كفاية التفسير تحصل حين تربط دراسة اللغات بثلاثة أمور أساسية هي: **أولا**: قدرة المتكلم – السامع **وثانيا**: اكتساب اللغة، **وثالثا**: النحو الكلي.

(أ) من أهم وأبرز مظاهر الثورة التي أحدثتها النظرية التوليدية التحويلية في مجال اللسانيات نقل الدرس اللغوي من البحث في المعطيات والوقائع اللغوية التي لا يمكن حصرها وتجميعها بحال إلى البحث في قدرة المتكلم – السامع التي تمكّن من إنتاجها وفهمها.

ويُشترط في النظرية الوظيفية المثلى أن توسّع هذه القدرة بالأخذ بعين الاعتبار طاقات ومعارف أخرى إضافة إلى الطاقة والمعرفة اللغوية (النحوية) الصّرف.

(ب) من قدرة المتكلم – السامع التواصلية ما هو فطري غير ناتج عن تعلم وما هو مكتسب يتعلمه الطفل تعلما بمعونة ما فطر عليه وما يلقنه إياه محيطه اللغوي – الاجتماعي.

في النظرية الوظيفية المثلى، يُعدُّ ما يفطر عليه الطفل وما يتعلمه مجموعة أزواج من البنيات والوظائف.

(ج) أعلى أهداف التنظير اللساني العلمي مجاوزة البحث في القدرة الخاصة للغة معينة إلى استكناه الملكة اللسانية العامّة المتوافرة لدى الكائن البشري. لبلوغ هذا الهدف، تسعى النظريات اللسانية على اختلاف مشاربها في بناء نحو كليّ تتفرع عنه أنحاء خاصة للغات معينة أو لأنماط معينة من اللغات.

دافعنا في مكان آخر (المتوكل 2003) عن أطروحة ظلّت مستبعدة وهي أن الكلية لا تناقض الوظيفية وأنه من الممكن الحديث عن نحو كلي

وظيفي وبيّنا في معرض الدفاع عن نفس الأطروحة أن ما يجب أن تسعى في بلوغه النظرية الوظيفية المثلى هو بناء نحو كلي وظيفي يكون بالإمكان إدراجه في نظرية وظيفية تواصلية عامة تتضمن وتحكم جميع أنساق التواصل باختلاف قنواته (اللغوية وغيرها).

2.2.1.3 – الكفاية الإجرائيّة

مرت اللسانيات الحديثة بمرحلتين أساسيتين اثنتين: مرحلة تصنيفية محض تتمثل في اللسانيات البنيوية والتوزيعية خاصة ومرحلة تنظيرية بدأت كما هو معلوم بظهور النظرية التوليدية التحويلية.

بعد استكمالها لأدوات التنظير العلمي وإواليات التحليل وبناء أجهزة وصف كافية نظن أن النظريات اللسانية معدّة لأن تجاوز حقل وصف وتفسير الظواهر اللغوية إلى حقل آخر أعم هو حقل ما يمكن تسميته "القطاع الاقتصادي-الاجتماعي".

مقصودنا هنا هو مجموعة مجالات التواصل التي تستخدم فيها اللغة إمّا كليّا كالترجمة بمختلف أنواعها (البشرية، الآلية، الفورية...) أو جزئيا (الأشرطة السينمائية، الأغاني...). ومما يدخل في هذا الحقل نفسه الاضطرابات اللغوية الراجعة إلى أمراض نفسية أو عقلية. بل إنه من الممكن الذهاب إلى أبعد من ذلك والقول إن النظريات اللسانية – أو بعضها على الأقل -- معدّة الآن لأن تلج كذلك الأنساق التواصلية التي لا تستخدم اللغة كالإيماء والرسم والأفلام الصامتة والقطع الموسيقية "الصامتة".

إذا نحن آمنا بأن للتواصل بمختلف قنواته اللغوية وغير اللغوية نسقا عامًا موحّدا وبأن النظريات اللسانية قادرة على وصف هذا النسق، أصبح من المنتظر من النظرية الوظيفية المثلى أن تحصّل كفايتين اثنتين، **كفاية لغوية وكفاية إجرائية**، كفاية وصف ظواهر اللغة وتفسيرها (بالطريقة

الآنفة الذكر) وكفاية الإسهام في جانب مهم على الأقل من قطاعات التواصل الاجتماعية-الاقتصادية التي تستخدم اللغة بكيفية من الكيفيات.

3.1.3 – النمذجة

من المعلوم علمَ بداهة ان المنطلق المنهجي والهدف المتغيّى يحدّدان الوسيلة. فإذا كان منطلق النظرية الوظيفية المثلى أداتية اللغة وتبعية بنيتها لوظيفة التواصل وكان هدفها إحراز الكفاية اللغوية والكفاية الإجرائية معاً يصبح من المتحتم على هذه النظرية، بمقتضى مبدأ الانسجام الآنف ذكره، أن تصوغ جهازها الواصف بحيث يستجيب لمنطلقها المنهجي وهدفها المزدوج.

من المؤمّل أن تبني النظرية الوظيفية المثلى جهازها الواصف على أساس المتطلبات التالية:

(أ) يقتضي تحصيل الكفاية اللغوية أن تكون للجهاز الواصف:

(1) **أولا**: خاصية توافر مكون (أو قالب) تداولي مفصول عن مكون الدلالة أو مضموم إليه؛

(2) **ثانيا**: خاصية تحتية المكونين التداولي والدلالي بالنظر إلى المكونين الصرفي – التركيبي والصوتي المسؤولين عن تسطيح العبارة اللغوية كما يتبين من الترسيمة (31) والترسيمة (35)؛

(ب) يستلزم بلوغ الكفاية الإجرائية أن يتم بناء الجهاز الواصف على أساس أن يُحرزَ انطباقية قصوى لا في مجال اللغات فحسب بل كذلك في مختلف "القاطاعات" التي تستخدم اللغة.

لتحصيل الانطباقية العامة المرجوة يجب أن يصل فحوى مكوناته إلى أكبر قدر من التجريد فيكون صالحاً للغة وغيرها.

(ج) بتحصيله قدراً معقولاً من التجريد، يُصبح الجهاز الواصف قابلا للاندراج في النظرية الوظيفية العامة التي تفرز وتحكم مختلف أنساق التواصل، اللغوية منها وغير اللغوية؛

(د) من المطامح التي غدا التنظير اللساني يسعى في الوصول إليها كفاية إضافية هي "الكفاية الحاسوبية".

دور بلوغ هذه الكفاية في الواقع دور رَوْزي يمكّن من التأكيد من مدى صورنة الجهاز الواصف وإوالياته ومدى صحّتها.

2.3 – النظريات الوظيفية: المنجز والمرتقب

يمكن أن تفترض أن النظرية الوظيفية المثلى التي حددنا معالمها في الفقرات السابقة قائمة من المواصفات يمكن أن نرُوز على أساس مدى إحرازها وظيفية النظريات اللغوية قديمها وحديثها.

1.2.3 – النظريات اللسانية

مر بنا أن أبرز النظريات اللسانية الحديثة التي تنحو منحى وظيفياً هي "النسقية الوظيفية" و"الوجهة الوظيفية للجملة" و"التركيبيات الوظيفية" و"الفرضية الإنجازية" و"نظرية النحو الوظيفي". من هذه النظريات ما توقف كالوجهة الوظيفية للجملة والفرضية الإنجازية ومنها ما لا يزال حاضراً في الحقل اللساني كالنسقية الوظيفية والتركيبيات الوظيفية ونظرية النحو الوظيفي. ومنها ما يشكّل نظرية لسانية قائمة الذات كالنسقية الوظيفية ونظرية النحو الوظيفي ومنها ما هو مدمَج في أحد نماذج النظرية التوليدية التحويلية كما هو شأن الفرضية الإنجازية والتركيبيات الوظيفية.

لن نتوقف هنا عند كل نظرية بعينها وإنّما سنكتفي بتمريرها مجموعة بالمواصفات التي حددناها لنتبين أيها أقرب ممّا أسميناه النظرية الوظيفية المثلى من حيث المنطلق والهدف ثم النمذجة.

نريد أن نشير قبل بدء عملية التقويم هذه، مشدّدين الإشارة، إلى أمرين هامّين:

أولهما: أن التقويم لا يعني إلاّ النظريات ذات الطابع الوظيفي الآنفة الذكر **وثانيهما** وأهمهما أنه تقويم نسبي يستمد ورودَه وقيمته من المواصفات التي افترضنا أنها خصائص النظرية الوظيفية المثلى بحيث لا يمكن أن يعد تقويمها مطلقا ولا نهائيا.

1.1.2.3 – التفاوت في المنطلق

تتآسر النظريات اللسانية التي تعنينا هنا في المنطلقات المنهجية الأوّلية. فهي جميعها تؤمن بمشروعية الوظيفة في الدرس اللغوي وأداتية اللغة وتبعية بنية اللغة لوظيفة التواصل كما تؤمن بتأثير المستعملين وسياق الاستعمال في نسق اللغة.

في مقابل هذا التآلف نلاحظ بين هذه النظريات اختلافا يمكن ردّه إلى ما يلي:

(أ) لكل نظرية مصطلحاتها الخاصة بها تفرزها أو تأخذها من الإطار العام الذي تنتمي إليه لكن هذه المصطلحات تحيل في غالب الأحوال على نفس المفاهيم الوظيفية؛

(ب) بالنظر إلى بعض المنطلقات المنهجية التي تتعلق بالكليات اللغوية واكتساب اللغة وتطورها يمكن تقسيم النظريات المعنية بالأمر إلى فئات ثلاث:

(1) ثمة نظريات لم تُعنَ بهذه القضايا أو لم تعطها ما تستحق من عناية وهي النظريات التي ظلت متأثرة باللسانيات البنيوية حيث لا حديث عن الكليات اللغوية ولا بالأحرى عن نحو كلي؛

(2) ومن هذه النظريات ما نحا منحى وظيفيا لكن ظل يتبنى الموقف الأصلي من القضايا الثلاث. وذلك ما حصل في فروع النظرية التوليدية ذات الاتجاه التداولي الوظيفي كالفرضية الإنجازية والتركيبيات الوظيفية التي لم تعد النظر، فيما نعلم، في قضايا اكتساب اللغة والكليات اللغوية والنحو الكلي من منطلق وظيفي؛

(3) أما الفئة الثالثة فتمتاز بتجميع المنطلقات الوظيفية العشرة كلها مع مقاربة قضايا الاكتساب والكليات والنحو الكلي على أسس وظيفية. أبرز مثال لهذه الفئة، فيما نعلم، نظرية النحو الوظيفي؛

(ج) بعد حقبة من الزمن غير قصيرة ظل فيها الدرس اللغوي مرتهنا بمفهوم "التزامنية" السوسيري، عادت اللسانيات الحديثة إلى الدراسة التقارنية لكن على أساس مفاهيم جديدة كمفهوم "الوسائط" التي استخدمته النماذج الأخيرة في النظرية التوليدية التحويلية. وظهر في نفس الاتجاه ما سُمِّي "اللسانيات التنميطية" التي تتغيى، في إطار وصفي صرف، تصنيف اللغات على أساس معايير بنيوية كالرتبة مثلاً.

• ما يلحظ في هذه الأدبيات أن مقاربة القضيتين المتلازمتين قضية التنميط وقضية التطور، ظلت مقاربة صورية والملاحظ، أيضا، أن النظريات الوظيفية لم تعن كبير عناية بهاتين القضيتين المركزيتين باستثناء نظرية النحو الوظيفي التي جعلت من مراميها الكبرى تنميط اللغات ورصد تطورها من منظور ترابط البنية والوظيفة وتبعية الأولى للثانية.

2.1.2.3 – التفاوت في الهدف

تسعى النظرية الوظيفية المثلى، كما رأينا، في مجاوزة كفاية الوصف إلى تحقيق كفاية التفسير ومن المفروض أن تسعى كذلك وبعد ذلك في تحصيل ما أسميناه الكفاية الإجرائية.

مما لا يمكن إنكاره أن النظريات الوظيفية -- أو بعضها على الأقل كنظرية النحو الوظيفي — قد بلغت مبلغا معقولاً في سعيها نحو إحراز كفاية التفسير بربطها دراسة اللغة بقضايا الاكتساب والكليات اللغوية والنحو الكلي وبولوجها مجالي التنميط ورصد التطور.

أما السعي في تحصيل الكفاية الإجرائية فما زال متفرقا يلتمس الطريق. من الجهود في هذا الاتجاه ما قيم به في مجال الترجمة في إطار النظرية النسقية ونظرية النحو الوظيفي وما قيم به في مجال الاضطرابات اللغوية والتواصل الإشاري في إطار نظرية النحو الوظيفي.

قد سبق أن أشرنا إلى أن النظريات اللسانية الحديثة تصبو إلى روز إوالياتها ومدى صورنتها وصحتها عن طريق الحوسبة وهو ما يسمّى "الكفاية الحاسوبية".

فيما يخص النظريات الوظيفية، المثال الذي نعرفه — ولعله المثال الوحيد في حقل الوظيفيات — برنامج "بروفكلوت" الذي وضع لحوسبة نظرية النحو الوظيفي وتطبيقها محوسبة في كلّ من مجالي المنطق الوظيفي والترجمة المتعدّدة اللغات.

3.1.2.3 — التفاوت في النمذجة

تناولنا في فقرة سابقة ما يُشترط في نمذجة النظرية الوظيفية المثلى وفقاً لما تتبنّاه هذه النظرية من منطلقات وأهداف. ورأينا بتعبير أدق، أن هذه الشروط تخص عدد مكونات الجهاز الواصف وفحواها وطريقة اشتغال بعضها مع بعض.

نريد الآن أن نحاول الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي مدى استجابت النظريات اللسانية الوظيفية التي تعنينا هنا لهذه الشروط في بناء أجهزتها الواصفة.

(أ) لنذكّر أولا بالتمييز داخل النظريات اللسانية ذات المنحى الوظيفي بين التي تتخذ إطاراً لها نموذجاً جاهزاً كنظرتي التركيبيات

الوظيفية والفرضية الإنجازية والنظريات التي بنت نموذجاً يخصها كنظريتي النسقية الوظيفية والنحو الوظيفي.

(ب) في سعيها في تحصيل الكفاية اللغوية (كفاية التفسير خاصة) يتضمن الجهاز الواصف مكونا وظيفيا قائم الذات في كل هذه النظريات الأربع يتحد وضع المكون القاعدي بالنسبة للمكونين الصرفي – التركيبي والصوتي في مقابل هذا التآلف من حيث وجود المكون الوظيفي ومن حيث قاعدية اشتغاله، ثمة اختلاف وتفاوت ملحوظان في فحوى هذا المكون. فإذا نحن انطلقنا من أن المكون الوظيفي تام الفحوى يشمل الخصائص الوجهية التي تحدّد مواقف المتكلم من مضمون الخطاب بالإضافة إلى الخصائص الإنجازية (سواء ما يتعلق بالقوة الإنجازية الحرفية أو القوة الإنجازية المستلزمة) والوظائف التداولية (محور / بؤرة أو معطى / جديد) نلاحظ أن هذا الشمول حاصل في النظرية النسقية ونظرية النحو الوظيفي وغير حاصل في التركيبيات الوظيفية حيث التركيز على الوظائف التداولية (وظيفتيّ المعطى والجديد خاصة) كما نجده غير متوافر في اقتراح الفرضية الإنجازية التي تقصر التمثيل التداولي النحوي على القوة الإنجازية و"الاقتضاء"، أحد مفاهيم ما سُمّي في حقبة معينة "المنطق الطبيعي".

في نفس سياق التفاوت في شمول المكون الوظيفي القاعدي، نلاحظ أن نظرية النحو الوظيفي تتميز بكونها لا تكتفي بثنائية المعطى / الجديد (أو المحور / البؤرة) العامة بل تجاوزها فتميز داخل المحور والبؤرة بين عدة محاور وبؤر فرعية. حجتها في هذا التفريع أن ثنائية المحور / البؤرة لا يمكن أن تفي برصد وتفسير الفروق التي نجدها في لغات كثيرة داخل التراكيب المحورية والتراكيب البؤرية نفسها.

من هذا التعدد والاختلاف داخل البنيات البؤرية ما مثلنا له بالتراكيب (24 أ-ب) و(25 أ-ج) و(26 أ-د) الأنف سوقها.

(ج) لا نجد في نماذج النظريات الوظيفية ما يكفل إحراز الكفاية الإجرائية إذا استثنينا محاولتي نظرية النحو الوظيفي التاليتين:

(1) إدخال الخطاب الإشاري كخرج ممكن إضافة إلى الخطابين الملفوظ والمكتوب؛

(2) وصوغ الجهاز الواصف صياغة مزدوجة تمكن من الاضطلاع بعمليتي توليد الخطاب وتحليله وتؤهّله بهذه الإزدواجية لأن يشتغل في الترجمة بكل أنماطها.

ليس من الممكن أن نقيم تراتبية مضبوطة ومدققة للنظريات الوظيفية موضوع الفحص هنا. إنما يمكن أن نستخلص أن أقوىها، في الوقت الراهن، إلى ما افترضنا أنها النظرية الوظيفية المثلى هي نظرية النحو الوظيفي.

يدعم هذا الزعمَ تجميع هذه النظرية لأكبر عدد من المنطلقات المنهجية الوظيفية وسعيها في مجاوزه الوصف إلى التفسير الوظيفي بل إلى محاولة ولوج قطاعات اجتماعية — اقتصادية ظلت خارج حيز الدرس اللساني وبناؤها لنحو يجمع بين الوظيفية والصورنة والقابلية للحوسبة ويمثل لا للمعرفة اللغوية فحسب بل كذلك لكل المعارف والطاقات التي تسهم بشكل أو بآخر في عملية التواصل إنتاجا وفهماً.

2.2.3 — الدرس اللغوي القديم

يقف المقومون للدرس اللغوي القديم عامة (عربيّا كان أم غير عربي) موقفين.

منهم من يؤمن بألاّ فرق يوجد بين القديم والحديث وأن القديم يُنادُّ الحديث إن لم يكن يفضُله ولكنه يرفض إخضاع القديم لمعايير تقويم الحديث. ومنهم من يقوّم القديم على أساس ما يشترطُ في الحديث فيرفض القديم جملة وتفصيلا اعتباراً لقصوره العلمي.

الموقف السليم في نظرنا هو الموقف التالي:

إن للدرس اللغوي القديم سماته وخصائصه التي هي ناتج سياقه التاريخي ومحيطه المعرفي. لذلك، تلافيا للإسقاط وللحيف معا، يجب أن نحكّم في تقويمنا لهذا النتاج ما نحكّمه في تقويم النظريات اللسانية الحديثة خاصة معايير علوم العصر وتقنياته. إلاّ أن هذا التباين، بلغ ما بلغ، لا يرفع فيما يخصّنا، وجود مفاهيم ومقاربات وظيفية في الدرس اللغوي القديم وإن سميت بمصطلحات معارف ذلك العهد.

سنحاول في الفصل الثالث، جاعلين نصب أعيننا الفارق التاريخي والمعرفي، رصد وتتبّع معالم المنحى الوظيفي الذي يتخلّل الدرس اللغوي العربي القديم نحواً وبلاغة وتفسيراً وأصول فقه.

خلاصة

للمقاربة الوظيفية للغات الطبيعية، في مقابل المقاربة الصورية، منطلقات منهجية وأهداف على أساسها تصاغ الأجهزة الواصفة.

نفترض أن المقاربة الوظيفية المثلى هي المقاربة التي تجمّع كل المنطلقات والأهداف المتوخاة وتبني جهازها الواصف على أساس السعي في مجاوزة كفاية الوصف إلى كفاية التفسير وبعدهما الكفاية الإجرائية التي تخوّل ولوجَ القطاعات الاجتماعية-الاقتصادية كالترجمة وتعليم اللغات والاضطرابات النفسية — اللغوية إضافة إلى وصف اللغات وتنميطها ورصد تطورها.

تظل المقاربة الوظيفية المثلى مطمحاً للنظريات اللسانية قديمها وحديثها ومعياراً لتقويمها وروز وظيفيتها بعيداً عن مزالق الحيف أو الإسقاط.

الهوامش

(1) موضوع الوصف في المقاربة الوظيفية ليس الجملة بل هو "الخطاب" باعتباره وحدة تواصلية قائمة الذات سواء أكانت مفردة أم مركبا اسميا أم جملة أم نصا متكاملا.

انظر في هذا الصدد (ديك (1997 أ وب) والمتوكل (2001) و(2003) و(2005)).

(2) "العوالم الممكنة" من مفاهيم المنطق الحديث وتحيل على الواقع كما تحيل على المتخيل.

(3) راجع تفاصيل هذا الموقف في (تشومسكي (1975)).

(4) يحال السارد في هذا النمط من السرد إلى مجرد "سارد من ورق" كما يسميه بنفنيست (1966).

(5) وضعنا المكون المحوري في الترسيمة (30) بين قوسين للدلالة على أمرين: **أولا**: على أنه قد لا يوجد البتة وثانيا على أنه، إن وجد، يظل غير محدد التحديد بالقدر المطلوب بحيث يعرف عامة بأنه مكون "نسق الاعتقادات".



الفصل الثاني

الوظيفية في اللسانيات العربية الحديثة

الفصل الثاني

الوظيفية في اللسانيات العربية الحديثة

0- مدخل:

اتخذ البحث اللساني في بلادنا مناحي متعددة رادها وأسهم في إغنائها وتطويرها باحثون من مستوى رفيع لم يكتفوا بتطبيق النظريات اللسانية الحديثة على المُعطى اللغوي المحلي بمختلف مكوناته بل اجتهدوا في تطوير تلك النظريات نفسها انتقادا وتعديلاً وإغناءا.

من أبرز هذه المناحي المنحى البنيوي والمنحى التوليدي التحويلي والمنحى الوظيفي. وتضاف إلى هذه الاتجاهات اللسانية الصّرف أبحاث كثيرة في مجالات قريبة من اللسانيات أو متأثرة بمناهجها كالسيميائيات وتحليل الخطاب والشعرية والنقد الأدبي ذي التوجه اللغوي.

لن نتطرق هنا إلى كل هذه الاتجاهات وقيمتها ومدى ما توصلت إليه لشتسا عنها وعدم معرفتنا لها المعرفة الكافية وإنما سنقتصر الحديث على الاتجاه الوظيفي وبالتحديد على نظرية النحو الوظيفي.

خطتنا في هذا الحديث هي: **أولا:** عرض مختصر عن نشأة نظرية النحو الوظيفي وانتقالها إلى العالم العربي وتطورها فيه؛ **وثانيا:** التذكير بأسس هذه النظرية وما أفرزته من نماذج؛ **وثالثا:** تقويم منجزات استخدام هذه النماذج في الحقل العربي خاصة لغات وقطاعات اجتماعية اقتصادية.

1- المنحى الوظيفي بالمغرب: تذكير وتدقيق

أهم النظريات الوظيفية التي أطرت البحث اللساني العربي، فيما نعلم، ثلاث نظريات: النظرية الفيرثية والنظيرة النسقية ونظرية النحو الوظيفي.

فيما يخص النظرية الثالثة، نعلم أنها نشأت بجامعة امستردام في أواخر السنوات السبعين على يد مجموعة من الباحثين يرئسها الباحث اللساني الهلندي سيمون ديك.

كان منطلق النشأة الاقتناع بأن مقاربة خصائص العبارات اللغوية، خاصة منها ما يتضمن وصلاً (بين المفردات أو بين الجمل)، على أساس العلاقات أو الوظائف (الدلالية والتركيبية والتداولية) تفضل مقاربتها على أساس المقولات الشجرية كالمركب الاسمي أو المركب الفعلي الذي لا ورود له إلا في بعض اللغات.

في هذه المقاربة أصبح التمثيل التحتي للعبارات اللغوية بنية وظيفية لا ترتيب فيها تتخذ دخلا لمجموعة من القواعد (تختلف باختلاف اللغات) تنقلها إلى بنية سطحية مرتبة.

بفضل تطعيمها بمفاهيم تداولية أخرى (كالقوة الإنجازية وغيرها) وبفضل تطبيقها على لغات متباينة النمط، شجرية وغير شجرية، انتقلت هذه المقاربة العلاقية إلى نظرية وظيفية قائمة الذات.

واكب هذا الاغتناء النظري توسع جغرافي حيث انتقلت نظرية النحو الوظيفي من مسقط رأسها امستردام إلى أقطار أخرى فتكونت مجموعات بحث وظيفية في أنتويرب (بلجيكا) ومدريد والرباط ولندن والدانمارك. وبموازاة ذلك دُعي الباحثون الوظيفيون للمشاركة في محافل دولية أوروبية وأمريكية إلى جانب باحثين من مشارب أخرى توليدية – تحولية وعلاقية وحاسوبية وغيرها للمقارنة بين مقاربات مختلفة لظواهر لغوية مركزية.

في هذا السياق، دُعي المغرب للمساهمة بمدخل عن "النحو الوظيفي واللغة العربية" (المتوكل (2006)) في إعداد الجزء الثاني من "موسوعة اللغة العربية واللسانيات العربية".

وظلت نظرية النحو الوظيفي تكتسب المزيد من الانتشار إلى جانب المزيد من الاغتناء المعرفي بفضل الندوات الدولية التي تُعقد كل سنتين منذ اثنين وعشرين سنة (امستردام (1984)، انتويرب (1986)، امستردام (1988)، الدانمارك (1990)، انتويرب (1992)، يورك (1994)، قرطبة (1996)، امستردام (1998)، المحمدية (1999)، مدريد (2000)، بني ملال (1991)، امستردام (2002)، أكادير (2003)، خيخون (2004) وسان باولو بالبرازيل (2006)).

دعنا نركز الآن بعض الشيء على انتقال نظرية النحو الوظيفي إلى البلاد العربية.

دخلت هذه النظرية العالم العربي أوّل ما دخلت عبر جامعة محمد الخامس بالرباط حيث شُكّلت "مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية". وبفضل جهود الباحثين المغاربة المُنتمين إلى هذه المجموعة، تسنّى للمنحى الوظيفي أن يأخذ محله في البحث اللساني المغربي إلى جانب مكوناته الأخرى. وقد تم ذلك عن أربع طرق رئيسية هي التدريس والبحث الأكاديمي والنشر وعقد ندوات دولية داخل المغرب نفسه.

(أ) شُرع في تدريس النحو الوظيفي في مستهل السنوات الثمانين بجامعة محمد الخامس بالرباط وبالتحديد في شعبتي اللغة الفرنسية واللغة العربية معاً ثم توسع تدريسه، بفضل الأساتذة اللسانيين المتخرجين من هذه الجامعة، ليشمل جامعات أخرى كجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء والمحمدّية وجامعة مولاي إسماعيل بمكناس وجامعة شعيب الدكالي بالجديدة وجامعة القاضي عياض بمراكش وجامعة ابن زهر بمدينة أكادير وجامعة القاضي عياض بمدينة بني ملال وجامعة عبد المالك السعدي بتطوان.

وفي السياق نفسه، عمل الأساتذة مفتشو التعليم الثانوي على إدخال النحو الوظيفي إلى هذا القطاع التعليمي الهام عن طريق الكتاب المدرسي إلى جانب النحو العربي القديم والنحو التوليدي — التحويلي.

(ب) أخذت نظرية النحو الوظيفي قسطاً هاماً من البحث الجامعي بالمغرب حيث هيئت رسائل إجازة وإطروحات دكتوراه لا يستهان بعددها وقيمتها العلمية بجامعة محمد الخامس بالرباط وغيرها من الجامعات المغربية استهدفت وضع أنحاء وظيفية (أو أقساط أنحاء وظيفية) للغة العربية الفصحى أساساً ولدوارجها (المغربية وغير المغربية) وللغات الأمازيغية المغربية وكذلك للغة الفرنسية.

(ج) بموازاة البحث الأكاديمي الصِّرف، قام لسانيو "مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية" بأعمال نشرت بالعربية وبلغات أجنبية داخل المغرب (المتوكل (1985) و(1986) و(1987) و(1988 أ وب) و(1989) و(1993 أ وب) و(1995) و(1996) و(2001) و(2003) و(2005 ب)، الزهري (1997)، البوشيخي (2003) و(2005)، جدير 2005 و(2006) وخارج المغرب (المتوكل (1984) و(1987) و(1988) و(1989) و(1990) و(1996) و(1998) و(1999) و(2004) و(2005 أ وج)، جدير (1998) و(2000) و(2003)).

(د) شارك عدد من اللسانيات الوظيفين في ندوات النحو الوظيفي الدولية خارج المغرب (الندوات الآنفة الإشارة إليها).

وإلى جانب ذلك عقدت مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية ثلاث ندوات وطنية حضرها باحثون وظيفيون أجانب بجامعة المحمّدية وبني ملال وأكادير، وكان الهدف من تنظيم هذه الندوات هدفين أساسيين: **أولا**، تمكين الأساتذة والطلبة المغاربة من الاطلاع على آخر تطورات نظرية النحو الوظيفي **وثانيا**، مناقشة مدى استثمار هذه التطورات في مقاربة المعطى المحلّي عربياً كان أم غير عربي.

كان المغرب جسراً لعبور النحو الوظيفي إلى أقطار عربية أخرى حيث منه وبفضل المؤلفات والبحوث المغربية دخل الجزائر وتونس وموريتانيا والعراق وسورية بدرجات متفاوتة في التبنّي ورقعة الانتشار.

ولنختم هذا التذكير الوجيز بالقول إن المنحى الوظيفي استطاع أن يحتل موقعه داخل البحث اللساني المغربي الزاخر وأن يعايش باقي مكوناته القديمة والحديثة في سلام نسبي. وأعانه على ذلك، في رأينا، ثلاثة أمور أساسية: **أولا**: اجتهاد الباحثين اللذين تبنّوه المستمر، **وثانيا**: انتهاجه نهجاً مغايراً في البحث **وثالثا**: أنه لم يستهدف قط إقصاء المقاربات الأخرى بل، على عكس ذلك، ظل يستفيد منها رُؤى ونتائج كلما دعت الحاجة واستطاع إلى ذلك سبيلا مؤمنا أشدّ الإيمان بوحدة البحث اللساني وتسبيته وإمكان التحاور الممنهج بين مذاهبه حتى وإن فصل بينها مرور الزمن كما سنرى في فصل لاحق.

2. نظرية النحو الوظيفي: ثابتُ الأُسس ومتغيّر النماذج

نتج عن تمرس نظرية النحو الوظيفي بمعطيات لغات متباينة النمط تطور ملحوظ لكنه مس صياغة النموذج دون الأسس المنهجية.

1.2 – الأسس المنهجية

تختلف النظريات الوظيفية، كما مرّ بنا، في مدى تجميعها للمبادئ الوظيفية العامة العشرة أي في اقترابها أو ابتعادها عما اصطلحنا على تسميته "النظرية الوظيفية المثلى".

وتختلف نفس المبادئ وترتيبها وربط بعضها ببعض حيث نجد نفس المبدإ معبّراً عن مضمونه ومربوطاً بباقي المبادئ الأخرى بطريقة تختلف من نظرية إلى نظرية أخرى.

تجمّع نظرية النحو الوظيفي مضامين المبادئ العشرة كلها لكنها تختص بربط هذه المبادئ بمفهوم الكفاية التفسيرية.

الكفاية التفسيرة في هذه النظرية، كما هو معلوم، ثلاث كفايات مترابطة متكاملة: "**الكفاية التداولية**" و"**الكفاية النفسية**" و"**الكفاية النمطية**".

1.1.2 – الكفاية التداولية

يعرّف ديك (ديك 197 أ: 13) الكفاية التداولية كالتالي:

(1) "على النحو الوظيفي أن يستكشف خصائص العبارات اللغوية **المرتبطة بكيفية استعمال** هذه العبارات وأن يتم هذا الاستكشاف في إطار علاقة هذه الخصائص **بالقواعد** والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي. يعني هذا أنه يجب ألاّ نتعامل مع العبارات اللغوية على أساس أنها موضوعات منعزلة بل على أساس أنها وسائل **يستخدمها المتكلم لإبلاغ معنى معيّن في إطار سياق تحدده العبارات السابقة وموقف تحدده الوسائط** الأساسية لموقف التخاطب".

يمكن أن نفرّع عن هذا التعريف العام للكفاية التداولية مسائل أخص هي التالية:

(أ) للعبارات اللغوية صنفان من الخصائص: خصائص مرتبطة بالاستعمال وهي الخصائص الأغلب وخصائص مستقلة عن الاستعمال غير مرتبطة بملابساته.

(ا) يحكم اللغة نسقان: نسق لغوي صرف ونسق استعمال. يتضافر هذان النسقان في تحديد أغلب خصائص العبارات اللغوية وهي ما يسميه ديك "الخصائص المرتبطة بالاستعمال". من هذه الخصائص الخصائص الصرفية والتركيبية والتطريزية التي يحدّدها القصد (القوة الإنجازية) والتي يحددها موقف المتكلم من فحوى خطابه (الوجه).

(2) ثمة صنف ثان من الخصائص – وهو ما أسميناه في مكان آخر (المتوكل (2005 ب)) "التركيب المستقل" - لا يتدخل الاستعمال في تحديده. من هذه الخصائص في اللغة العربية، على سبيل المثال، رتبة المركب الاسمي الفاعل وإعرابه اللذين تسندهما الأداة "**إنّ**":

(2) أ هجا الفرزدق جريراً
ب - إن الفرزدق هجا جريراً

انعكاس التمييز بين الصنفين من الخصائص في النحو الوظيفي كالتالي: تحدّد الخصائص المرتبطة بسياق الاستعمال في المكون الصرفي — التركيبي على ضوء ما يتوافر من معلومات في البنية الوظيفية (التداولية والدلالية) في حين تحدّد الخصائص "المستقلة" في المكون الصرفي — التركيبي نفسه.

(ب) تعد العبارات اللغوية، حسب التعريف(أ)، وسائل يستخدمها المتكلم لتبليغ أغراض معينة.

وسيلية العبارات اللغوية هذه تستلزم أمرين اثنين:

(1) أن يؤشر في البنية الوظيفية لكل السمات المرتبطة بقصد المتكلم وهي السمات الإنجازية والوجهية كما يؤشر في نفس البنية للوظائف التداولية (محور، بؤرة).

من المطلوب في هذا التأشير أن يكون تاماً بحيث يجمع بين كل السمات التي من شأنها أن تؤثر في البنية الصرفية التركيبية. فلا يسوغ، مثلاً، أن يُكتفى بالمحور والبؤرة كوظيفتين تداوليتين عامتين في حين أن التراكيب المحورية والبؤرية متعددة. لذلك نجد النحو الوظيفي يميز بين المحور المعطى والمحور المعاد والمحور الجديد من جهة وبين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة من جهة ثانية بل إنه يفرع بؤرة المقابلة ذاتها إلى بؤرة قصر وبؤرة تعويض وبؤرة انتقاء على أساس أن لكلٍّ من هذه الفروع البؤرية بنيته الصرفية — التركيبية التي تخصه.

(2) أن يتخذ المكون المسؤول عن تحديد هذه السمات جميعها وضعاً قاعدياً في الجهاز الواصف فتكون للبنية التداولية الدلالية الأسبقية في اشتقاق العبارة اللغوية على البنية الصرفية — التركيبية والبنية التطريزية. نجد هذه الأسبقية متحققة في كل نماذج النحو الوظيفي كما سنرى.

(ج) يشدّد التعريف (أ) على أن رصد الخصائص المرتبطة بالاستعمال يتم عبر استكشاف المبادئ التي تحكم التواصل اللغوي. من أهم هذه المبادئ أن التواصل عن طريق اللغة لا يقتضي المعرفة اللغوية الصّرف فحسب بل يقتضيْ كذلك معارف أخرى عامّة وآنية تخص الموقف المعين الذي تتم فيه عملية التواصل.

يمثل النحو الوظيفي لهذا التعدّد في المعارف في شكل قدرة تواصية تضم إلى جانب الملكة اللغوية ملكات أخرى معرفية (أو مفهومية) واجتماعية ومنطقية وإدراكية (حسّيّة) ويرمي إلى تحقيق هدف أسمى هو صوْغ نموذج لمستعمل اللغة تتعدد قوالبه وتختلف بتعدد واختلاف الملكات المكوّنة للقدرة التواصلية.

(د) آخر ما يستخلص من التعريف (1) هو أن التواصل يتم في موقف معين وفي "إطار سياق تحدّده العبارات اللغوية السابقة".

مفاد ذلك أن إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها يتمان في إطار خطاب متكامل (حوار أو سرد أو غيرهما) وهو ما دعا النماذج الأخيرة من النحو الوظيفي إلى السعي في مجاوزة نحو الجملة إلى نحو الخطاب.

2.1.2 – الكفاية النفسية

يعرّف ديك (ديك 1997 أ: 13) مفهوم "الكفاية النفسية" بالشكل التالي:

"تنقسم **النماذج النفسية** بطبيعة الحال إلى **نماذج إنتاج ونماذج فهم**. تحدّد نماذج الإنتاج كيف **يبني** المتكلم العبارات اللغوية **وينطقها**. في حين تحدّد نماذج الفهم كيفية **تحليل** المخاطب للعبارات اللغوية **وتأويلها**.

وعلى النحو الوظيفي الذي يروم الوصولَ إلى الكفاية النفسية أن **يعكس** بطريقة أو أخرى ثنائية الإنتاج / الفهم هذه".

يقضي ضابط الكفاية النفسية حسب التعريف (3) بأن يصاغ النحو على أساس أن يعكس الإواليات التي تقوم بالذهن في شقي عملية التواصل كليهما، في شق إنتاج المتكلم للخطاب وشق تحليل المخاطب له وتأويله.

سعياً في تحصيل الكفاية النفسية صيغت نماذج النحو الوظيفي على أساس أن إنتاج الخطاب ينطلق من القصد إلى النطق عبر الصياغة وفقا للترسيمة (4):

(4) قصد ←—— صياغة ←—— نطق

تتم بناء هذه النماذج حسب الترسيمة (4) حيث يشكل التداول والدلالة (مضمومين أو منفصلين) المكون القاعدي الذي على ضوء ما يتوافر فيه من مؤشرات تُصاغ البنية الصرفية – التركيبية ويتم تحققها الصوتي.

في نفس الاتجاه، اتجاه السعي في إحراز الكفاية النفسيّة خلت جميع النماذج التي أفرزتها نظرية النحو الوظيفي منذ نشأتها من قواعد التحويل والمقصود هنا القواعد التي تُحدث تغييرا بنيوياً في البنية – الدّخل عن طريق حذف أو تعويض أو نقل. كان الدافع إلى إقصاء هذا الصنف من القواعد من إواليات النحو الوظيفي وقبله من إواليات أنحاء أخرى كالنحو المعجمي الوظيفي ثبوت عدم مطابقتها لأية عملية ذهنية يقوم بها المتكلم حين ينتج العبارة اللغوية أو المخاطب حين يؤوّلها.

يجب أن نشير هنا إلى أن القواعد الصرفية - التركيبية المتبناة في النحو الوظيفي لا تندرج في مجموعة القواعد الموصوفة بكونها غير ذات "واقعية نفسية". فالقواعد المسؤولة عن نقل البنية التحتية (التداولية الدلالية) إلى بنية صرفية - تركيبية مرتبة تجرى على بنية غير مرتبة العناصر. هذه القواعد لا تُحدث، إذن، أي تغيير في رتبة عناصر البنية – الدّخل وإنما تسند إلى هذه العناصر ترتيباً وحيدا هو الترتيب الأوّل والأخير. دعنا نأخذ، لتوضيح ذلك، المثال التالي:

(5) أ – أحبَّ خالد هنداً
ب – هنداً أحبَّ خالد

لا تعد الجملة (5 ب)، في النحو الوظيفي، محوّلة عن الجملة (5 أ) بواسطة قاعدة نقل المكون المفعول إلى الموقع الصدر إذ إن لها بنيتها التحتية التي تختلف عن البنية التحتية للجملة (5 أ). البنيتان التحتيتان لهاتين الجملتين هما البنيتان (6 أ) و(6 ب) على التوالي:

(6) أ – [(أحب) (خالد) محور (هند) بؤرة جديد]
ب – [(أحب) (خالد) محور (هند) بؤرة مقابلة]

من المقارنة بين البنيتين (6 أ) و(6 ب) يتبين أن المكون المفعول يحمل الوظيفة بؤرة الجديد في البنية الأولى فيتموقع بذلك بعد الفعل في حين أنه يحمل في البنية الثانية الوظيفة بؤرة المقابلة التي تخوله احتلال الموقع الصدر.

3.1.2 – الكفاية النمطيّة

من التحديدات الواردة في كتاب ديك (ديك 1997 أ: 15) لمفهوم الكفاية النمطية التحديد التالي:

(7) "يزعم المنظرون للسان الطبيعي أن بإمكانهم حصر الاهتمام في **لغة واحدة**، أو في **عدد من اللغات** فيما يقارب التنميطيون اللغة مقاربة **محايدة نظرياً**" تعتمد منهجا استقرائيا شبه تام.

إن الدراسة التنميطية لا تكون ذات نفع إلا إذا أطرتها **مجموعة من الفرضيات النظرية** ولا تكون النظرية اللسانية، في المقابل، ذات جدوى إلا إذا كشفت عن **مبادئ وقواعد ذات انطباقية واسعة النطاق**.

يتشطر التعريف (7) شطرين: شطراً تقريرياً وشطرا موقفياً. يشير ديك في الشطر الأول إلى أحد أهم تطورات الفكر اللساني الحديث الذي يمكن حصره في ثلاث مراحل: مرحلة الجمع والتصنيف ومرحلة التنظير ومرحلة التنميط.

لم يتعد الدرس اللساني في المرحلة الأولى تجميع المعطيات اللغوية وتصنيفها من حيث خصائصها التوزيعية. كان شومسكي أوّل من نادى بضرورة مجاوزة هذا المنهج التصنيفي إلى وضع نظرية لسانية عامة تتضمن نحواً كلياً تتفرع عنه أنحاء خاصة وهي النظرية التوليدية التحويلية كما نعلم. أما المرحلة الثالثة فإنها تشتمل على ظهور ما سمّي "اللسانيات التنميطية". نشأ هذا الاتجاه اللساني من ملاحظة أن النظرية التوليدية التحويلية، في بدايتها، وُضعت على أساس معطيات لغة واحدة (أو بضع لغات) فكانت تعميماتها صالحة لتلك اللغة (أو تلك اللغات) وغير واردة بالنظر إلى اللغات الأخرى. لتلافي إسقاط بنية لغات معينة على بنية باقي اللغات أقصت اللسانيات التنميطية مفهوم النحو الكلّي كما ورد في النظرية التوليدية التحويلية وعوّضته بمفهوم النمط الذي اتخذ معياراً في تصنيف اللغات بإرجاعها إلى فصائل كبرى حسب خصائصها البنيوية. من هذه الفصائل الكبرى، كما هو معلوم، "اللغات السلسلية" و"اللغات غير السلسلية" و"اللغات ذات الرتبة الحرة" في مقابل "اللغات ذات الرتبة الثابتة" و"اللغات المبتدئية" في مقابل "اللغات الفاعلية" وغير ذلك.

يجب أن نشير هنا إلى أن النتائج التي توصلت إليها الدراسات التنميطية كان لها تأثير واضح في التنظير التوليدي التحويلي نفسه حيث أعيد النظر في مفهوم النحو الكلي وفي صياغة علاقته بالأنحاء الخاصة التي أصبحت تتولّد عن طريق ما سمّي "تثبيت الوسائط".

وفي الشطر الثاني من تعريفه لكفاية النمطية ينتقد ديك كلا الاتجاهين ويقف بينهما موقفا وسطا قوامه أن ضبط النمط يجب أن يندرج في إطار نظري معين وأن هذا الإطار النظري لا تثبت صحته إلا إذا حصّل أكبر قدر ممكن من الانطباقية على أكبر عدد من أنماط اللغات المتواجدة بل والممكنة.

من العدة التي أعدها نظرية النحو الوظيفي لتحصيل الكفاية النمطية وضع ضابطين اثنين على النحو: ربط تنميط اللغات بالكليات اللغوية والسعي في إحراز أكبر قدر ممكن من التجريد في صوغ المبادئ والقواعد.

(أ) من الكليات اللغوية المعتمدة في نظرية النحو الوظيفي مجموعة من المبادئ العامة التي تحكم ترتيب المكونات في مجالي الجملة والمركب الاسمي كمبدأ الانعكاس ومبدأ الإبراز التداولي ومبدأ التعقيد المقولي وغيرها.

تتخذ هذه المجموعة من المبادئ أساساً لتنميط اللغات ورصد تطورها. مثال ذلك التمييز بين اللغات ذات المجال البعدي التي ترتب الفضلات بعد الرأس واللغات ذات المجال القبلي التي ترد فيها الفضلات قبل الرأس.

ويشكّل التفاعل بين هذه المبادئ منطلقاً لانتقال لغة ما من نمط إلى نمط آخر.

سنعود إلى قضايا التنميط ورصد التطور في مبحث لاحق.

(ب) تستلزم الكفاية النمطية أن تكون قواعد النحو بالغة أكبر قدر من التجريد لكي تنطبق على أكبر عدد من اللغات وأن تكون في الوقت ذاته أقرب ما يمكن القرب من الوقائع اللغوية المقعّد لها.

يكتب ديك في هذا الصدد (ديك 1997 أ: 16): "نقصد بالتجريد المسافة القائمة بين العبارات اللغوية في لغة ما وبين البنيات التحتية التي تخلّف هذه العبارات...

لكي تنطبق على لغات أي نمط، يجب أن تكون النظرية على قدر معين من التجريد؛ ولكي يمكن أن تكون ذات إجرائية فعلية، يجب أن تظل ملتصقة ما أمكنها الالتصاق بالظواهر اللغوية...

حين تكون النظرية موغلة في الالتصاق بالواقع اللغوي في لغات خاصة، يصبح من غير الممكن استخدام مفاهيمها في وصف لغات أخرى.

في المقابل، عندما تكون النظرية مفرطة في التجريد، يعسر عليها تحقيق هدفها الذي هو الوصول إلى تعميمات دالة في اللغات الخاصة وتفقد بذلك قيمتها المراسية..."

شكّل هذا السعي في إحراز التوسط بين التجريد في التقعيد والالتصاق بالواقع اللغوي المراد مقاربته أحد الضوابط الأساسية في النمذجة كما سيتضح من الفحص الموالي لنماذج نظرية النحو الوظيفي.

2.2 – النماذج

فيما يخص تطور نظرية النحو الوظيفي من حيث بناء الجهاز الواصف وصياغته، اعتدنا على التمييز بين مراحل ثلاث (المتوكل 2003) و(2005 ب)): مرحلة ما قبل النموذج المعيار (ديك (1978)) ومرحلة النموذج المعيار (ديك (1997)) ومرحلة ما بعد النموذج المُعيار.

نريد أن نقترح هنا تصنيفاً آخر لما أفرزته نظرية النحو الوظيفي من نماذج يربط ظهور هذه النماذج بالسعي العام في تحصيل الكفايات الثلاث التي عرضنا لها في المبحث السابق.

من هذا المنظور، يمكن القول إن المنطلق كان نموذجا أوّليًا (أو نموذجا نواة) تم توسيعه وإغناؤه وإعادة النظر في تنظيم بنيته على أساس روافد المضي التدريجي في بلوغ الكفاية التداولية أولا فالكفاية النمطية ثانياً ثم الكفاية النفسية ثالثا.

1.2.2 – النموذج النواة

ما نقصد بالنموذج النواة أوّل نماذج نظرية النحو الوظيفي المعروض له في كتاب ديك الأول (ديك (1978)).

مكوّنات هذا النموذج الأولي، حسب ترتيبها في آلية الاشتغال، أربعة مكونات: خزينة فقواعد إسناد الوظائف فقواعد التعبير ثم القواعد الصوتية.

(أ) **الخزينة** شقان اثنان: **معجم** يؤوي المفردات الأصول **وقواعد تكوين** تضطلع باشتقاق المفردات الفروع (كأفعال الانعكاس وأفعال المطاوعة والأفعال العلّية والمصادر وأسماء الفاعلين وغيرها) من المفردات الأصول.

يُمثل للمفردات، الأصول منها والمشتقة في شكل أطر حملية تحدّد محلاتية المحمول ووظائف موضوعاته الدلالية وما يفرضه على موضوعاته من قيود انتقاء.

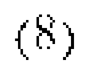
يُتخذ الإطار الحملي، أصلا أو مشتقاً، مادة أوّلية لصياغة البنية التحتية للعبارة اللغوية.

(ب) تشكل البنية التحتية **حملا** تحدّد فيه كل الخصائص الدلالية المؤشر لها في شكل مخصّصات وسمات (جهية، زمنية...) ووظائف دلالية. ويُنقل الحمل إلى **بنية وظيفية** تامة التحديد عن طريق إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول ثم إسناد الوظيفتين التداوليتين المحور والبؤرة.

(ج) تتخذ البنية الوظيفية دخلاً لقواعد التعبير وهي مجموعة القواعد المسؤولة عن وتحديد الخصائص الصرفية والتركيبية (الرّتبيّة) والتطريزية (النبرية والتنغيمية) على أساس ما يُورَد في البنية الوظيفية.

(د) يأخذ خرج قواعد التعبير شكل بنية مكوّنية تنقل بواسطة القواعد الصوتية إلى تأويل صوتي للعبارة اللغوية.

يمكن توضيح اشتقاق العبارة اللغوية في هذا النموذج بواسطة الرسم التالي:



خزينة

معجم ← قواعد التكوين

↓

بنية تحتية (حمل)

↓

إسناد الوظائف

↓

بنية وظيفية

↓

قواعد التعبير

↓

بنية مكونية

↓

قواعد صوتية

↓

تأويل صوتي

2.2.2 – روافد الكفاية وتطور النمذجة

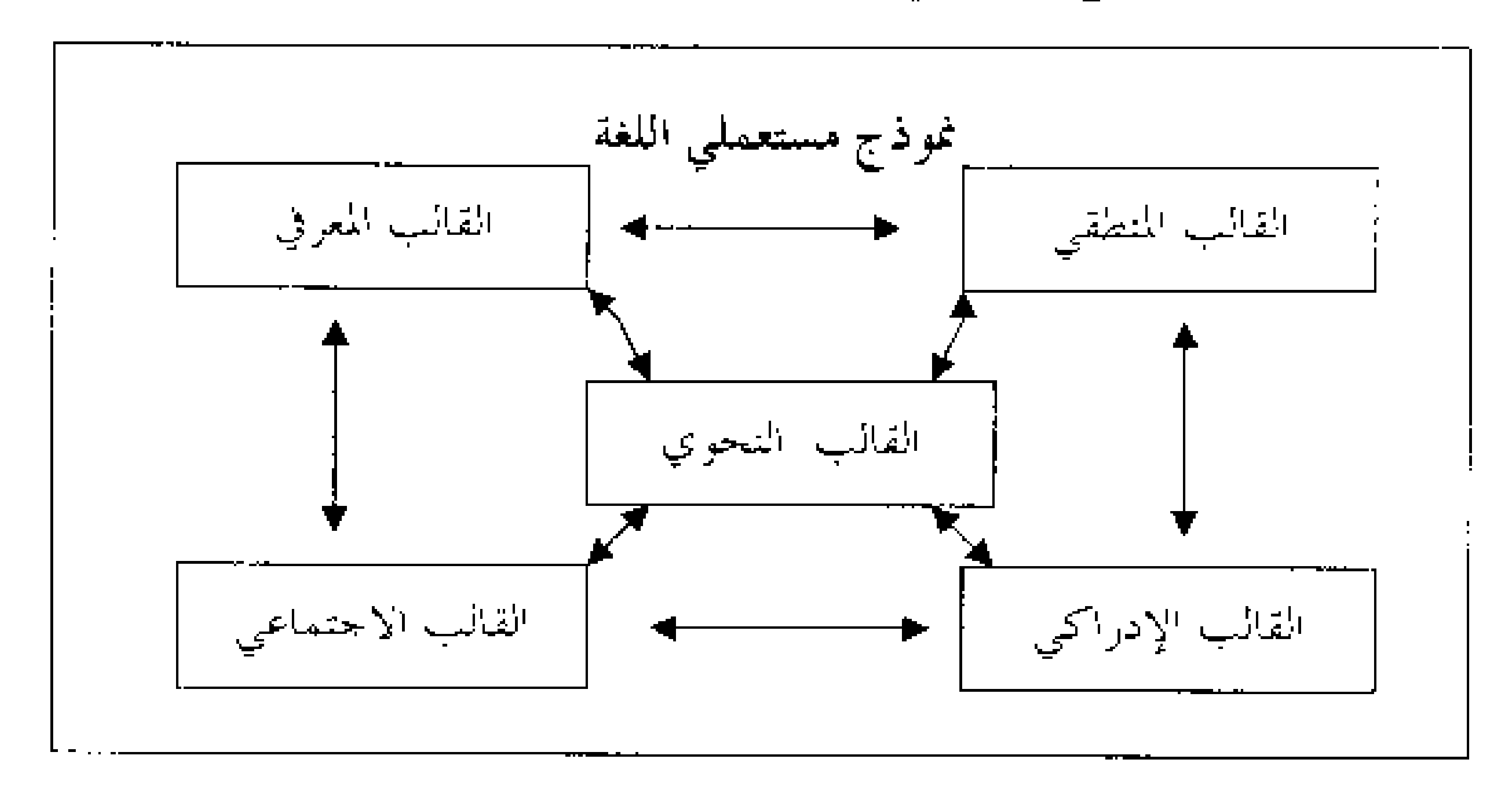
كان النموذج النواة الممثل لبنائه بالرسم (8) لبنة أولى في صياغة النماذج الذي تلته على أساس ما توصلت إليه نظرية النحو الوظيفي في سعيها نحو إحراز الكفايات الثلاث.

1.2.2.2 – الرافد التداولي: النموذج المعيار

من نتائج السعي في تحصيل الكفاية التداولية إغناء النموذج الأولي توسيعا وإضافة وتدقيقا.

(أ) على أساس مبدأ أن التواصل لا يتم بواسطة المعرفة اللغوية الصّرف فحسب بل كذلك بواسطة تفاعل هذه المعرفة مع معارف أخرى، على أساس أن القدرة التواصلية تشمل، كما سبق أن بيّنّا، ملكات معرفية ومنطقية واجتماعية وإدراكية إلى جانب الملكة اللغوية. أصبح الهدف الأساسي بناء نموذج لمستعملي اللغة يوضح تكوينه وطريقة اشتغال مكوناته الرسم (9):

(9) نموذج مستعملي اللغة



يفيد الرسم (9) أن نموذج مستعملي اللغة يتكون من خمسة قوالب ترصد ملكات القدرة التواصلية الخمس وتتفاعل فيما بينها على أساس أن كل قالب يتمتع باستقلال مبادئه وإوالياته لكنه يشكّل دخلا — خرجا لباقي القوالب.

(ب) بعد أن كانت الخصائص الممثل لها في النموذج النواة محصورة في الوظائف التداولية الخارجية والداخلية أصبحت تشمل السمات الإنجازية والوَجهية.

الفرق بين البنيتين التحتيتين في النموذج النواة والنموذج المعيار توضحه الترسيمتان التاليتان:

(10) **<u>البنية التحتية في النموذج النواة:</u>**

[(محمول) [(س^{1}) ... (س^{ن})] (ص^{1}) ... (ص^{ن})]] حمل

(11) **<u>البنية التحتية في النموذج المعيار</u>**

[إنجاز [وَجه [قضية [حمل]]]]

يُمثَّل لفئتي السمات التداولية المضافتين (القوة الإنجازية والوَجه)، كما يتبين من الترسيمة (11)، في طبقتين تعلوان طبقتي القضية والحمل في بنية تحتية متعددة الحيوز حيث يقع الحمل في حيز القضية والقضية في حيز الوجه الذي يتموضع في حيز القوة الإنجازية.

(ج) الوظائف التداولية في النموذج الأوّلي أربع وظائف: وظيفتان داخليتان هما المحور والبؤرة ووظيفتان خارجيتان هما المبتدأ والذيل.

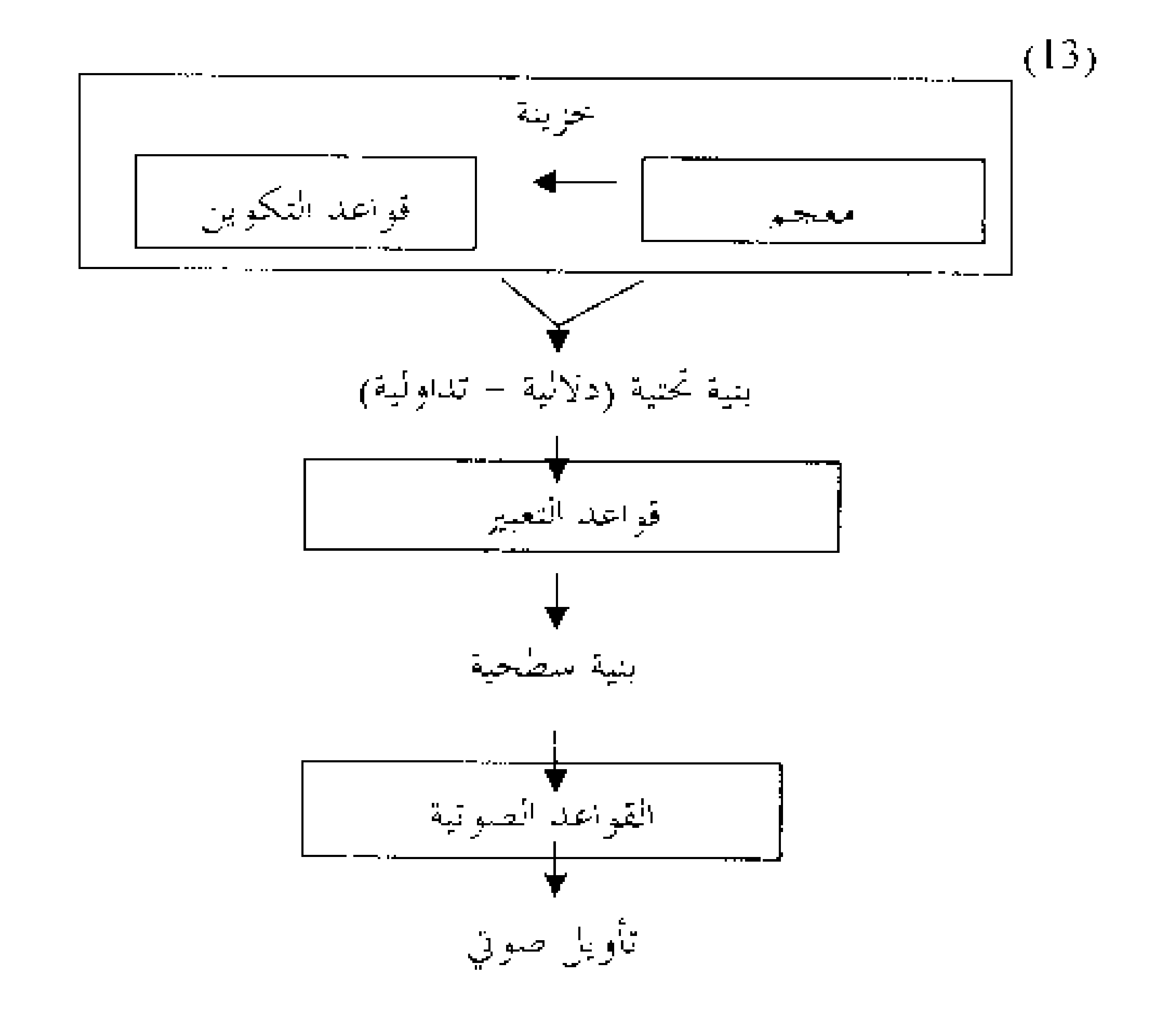
من أمثلة توارد هذه الوظائف الأربع الجملة (12):

(12) أما خالد (مبتدأ)، فقد تزوجها (محور) أبوه (بؤرة)، هند (ذيل)

اثبتت مجموعة من الدراسات عدم كفاية هذا العدد من الوظائف لرصد ما يتعلق بها من ظواهر فأضيفت إلى وظيفتـــي المبتدأ والذيل وظائف خارجية أخرى صنفت إلى فواتح ونواقل وحوافظ وخواتم باعتبار دورها في تنظيم بنية الخطاب كما فُرِّعت وظيفة المحور إلى محور معطى ومحور معاد ومحور جديد ووظيفة البؤرة إلى بؤرة جديد وبؤرة تعويض وبؤرة قصر وبؤرة انتقاء كما سبق أن بيّنا ذلك في أحد مباحث الفصل الأول.

لا تغير هذه الإضافات التداولية، رغم أهميتها، من مسطرة الاشتقاق المعتمدة في النموذج الأولي إذا نحن استثنينا أن البنية التحتية لم تعد مجرد حمل بل بنية تامّة التحديد من حيث الدلالة والتداول معاً كما يتبين من الترسيمة التالية:

(13)



2.2.2.2 – الرافد النمطي: نحو الطبقات القالبي

كان هاجس استشراف الكفاية النمطية حاضراً في صياغة النموذج المعيار ذاته.ومن أبرز مظاهر حضور هذا الهاجس صوغ مبادئ عامة تحكم رتبة المكونات داخل الجملة والمركب الاسمي كليهما وداخل النص الكامل نفسه (ديك (1997 أ)).

من المبادئ المتحكمة في الرتبة داخل كلٍّ من الجملة والمركب الاسمي مبدأ "الإبراز التداولي" الذي يقضي بموقعة العناصر الحاملة لوظيفة تداولية خاصة (بؤرة المقابلة على الخصوص) في حيّز ما قبل الرأس في نمط "اللغات ذات المجال البعدي" كاللغة العربية.

كان استكشاف انطباقية مثل هذه المبادئ الرتبية على الجملة والمركب الاسمي منطلقاً لأبحاث استهدفت تعميق التماثل البنيوي بين مختلف أقسام الخطاب نلخص نتائجها كالتالي:

(أ) في مرحلة أولى، اقترح رايكوف (رايكوف (1992)) نفس البنية لكل من حمل الجملة والمركب الاسمي، بنية تتضمن ثلاث طبقات: طبقة وصفية تعلوها طبقة تسويرية تعلوهما طبقة تأطيرية:

(14) حمل الجملة / المركب الاسمي:

[[تأطير [تسوير {وصف [رأس] وصف} تسوير] تأطير]].

(ب) في مرحلة ثانية، توصلنا (المتوكل (2003)) إلى إمكان توسيع البنية (14) بإضافة طبقة رابعة تضطلع بإيواء السمات الوجهية باعتبار أن هذه الفئة من السمات حاضرة في المركب الاسمي حضورَها في الجملة:

(15) القضية / المركب الاسمي

[[وجه [تأطير [تسوير [وصف[رأس] وصف] تسوير] تأطير] وجه]].

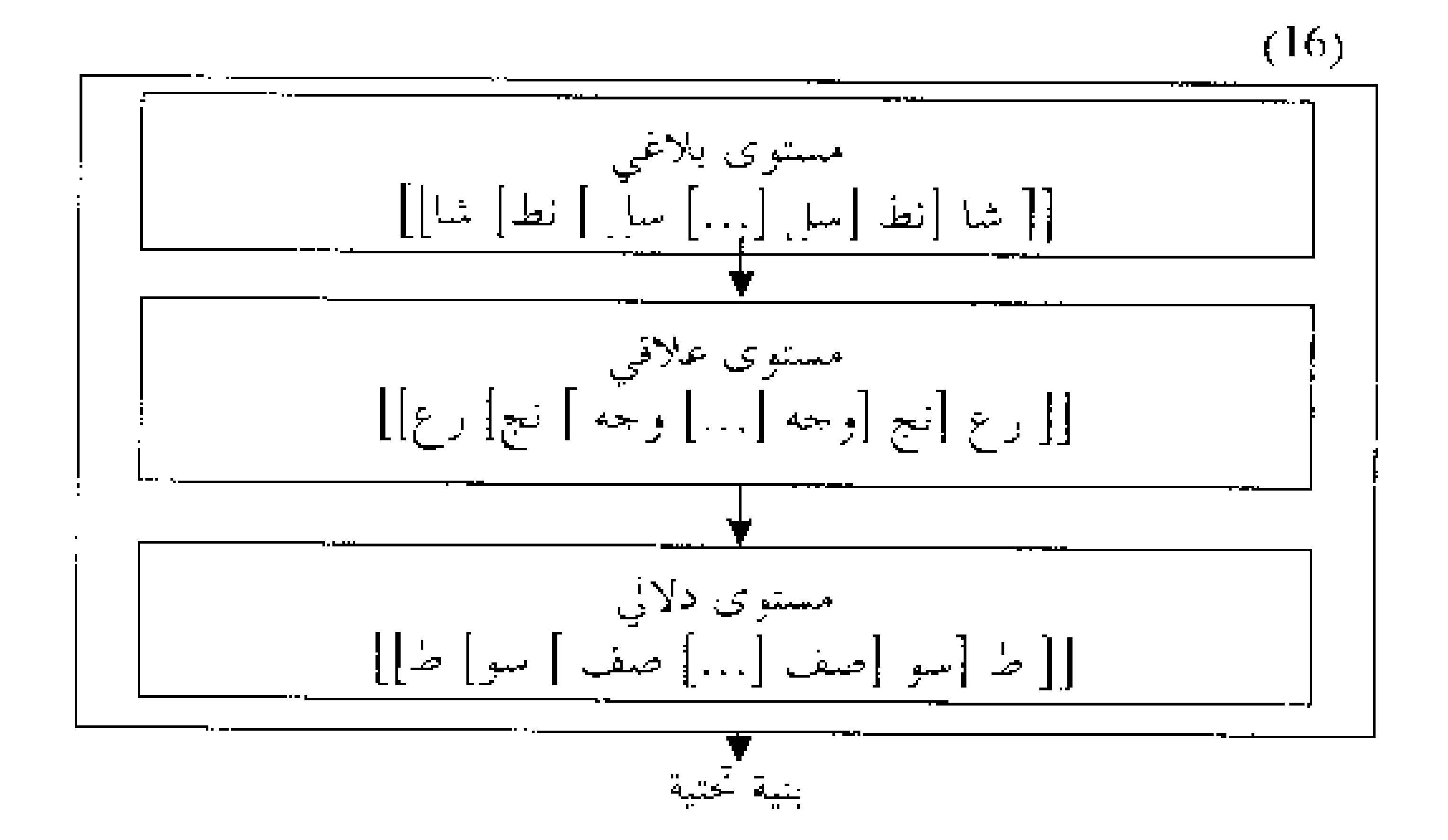
تتضمن كل طبقة من الطبقات الأربع مخصِّصات ولواحق على أساس أن ترد المخصِّصات في مجال ما قبل الرأس واللواحق في مجال ما بعده.

(ج) في ثالث مرحلة من تعميق البحث في توازي بنيات مختلف أقسام الخطاب (مركب اسمي: جملة، نص متكامل)، اقترحنا (المتوكل (2003) ما اصطلحنا على تسميته "بنية الخطاب النموذجية" التي يمكن تلخيص أهم ملامحها كالتالي:

تتكون بنية الخطاب التحتية من ثلاثة مستويات: **مستوى بلاغي** يتضمن ثلاث طبقات تؤشر للمركز الإشاري ونمط الخطاب وأسلوبه **ومستوى علاقي** يتضمن طبقة الاسترعاء وطبقة الإنجاز وطبقة الوجه ومستوى دلالي يرتكز على الطبقات الثلاث المعهودة الآنف ذكرها وهي الطبقة التأطيرية والطبقة التسويرية والطبقة الوصفية.

صورنة المستويات الثلاثة وما تحويه من طبقات توضحها الترسيمة التالية:

(16)



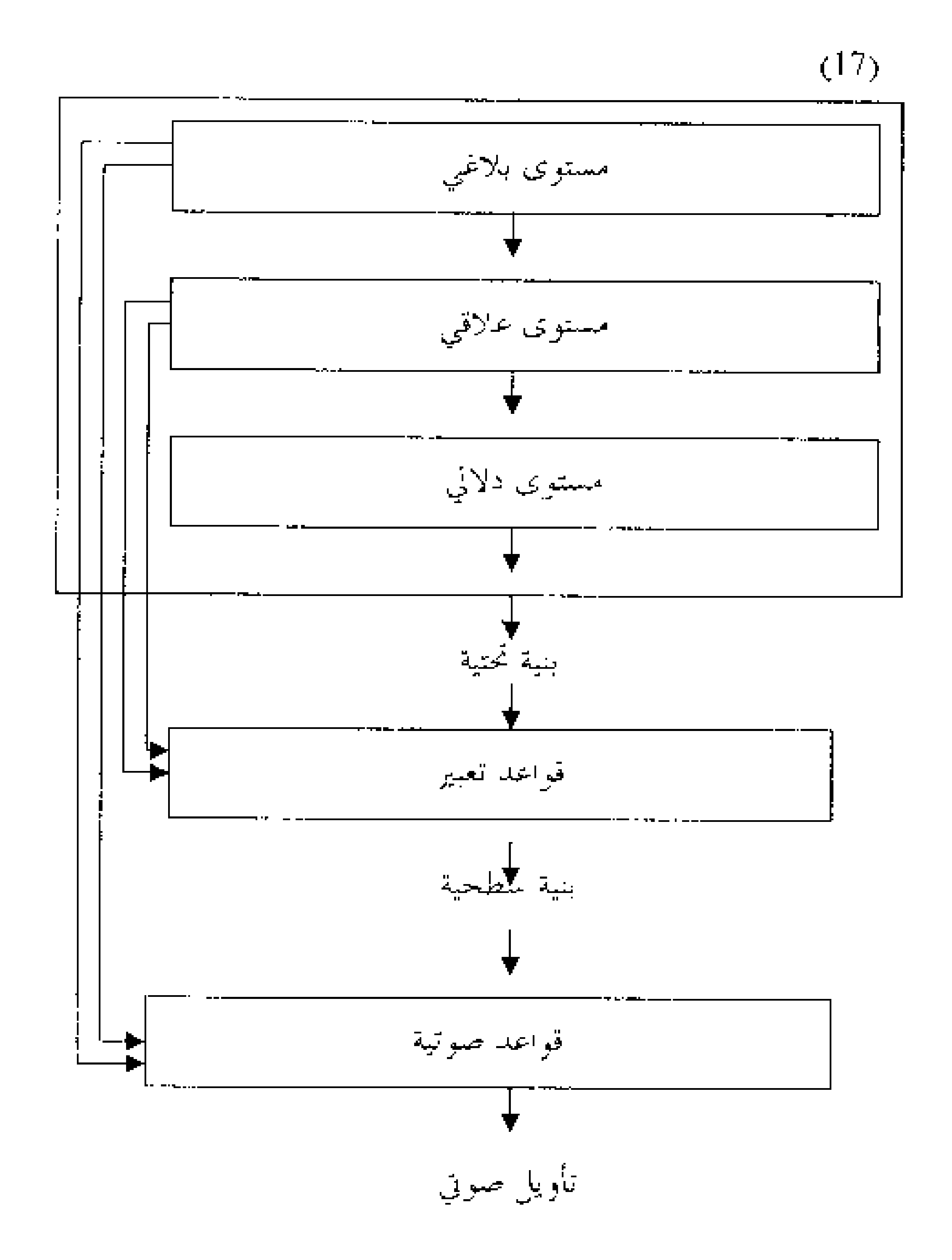
تؤشر السمات الإشارية (شا) للمتخاطبين وزمان ومكان التخاطب في حين تؤشر السمات النمطية والأسلوبية (نط) و(سل) إلى صنف الخطاب (حديث، سرد،نص حجاجي أو فني...) وأسلوبه (رسمي / غير رسمي، مهذب / غير مهذب...) في شكل مخصصات (ما قبل الرأس) أو لواحق (ما بعد الرأس).

وتؤوي الطبقات (ر ع) و(نج) و(وجه) السمات الاسترعائية التي تتحقق بواسطة أدوات كأدوات النداء والسمات الإنجازية الحرفية منها والمستلزمة (إخبار، سؤال، أمر، وعد، وعيد...) والسمات الوجهية التي تؤشر لموقف المتكلم من فحوى خطابه (شك، يقين، انفعال، تعجب، مدح/ذم...)

أما طبقات المستوى الدلالي (ط) و(سو) و(صف) فهي محط التأشير، مخصصات ولواحق، للسمات الزمنية والجهية المرحلية (شروع، مقاربة، استمرار...) والجهية الكمّيّة (تام / غير تام) على التوالي.

تتخذ السمات المتوافرة في كل المستويات الثلاثة دخلاً على أساسه تشتغل قواعد التعبير التي تنقل البنية التحتية إلى بنية سطحية تؤوّل صوتياً بواسطة القواعد الصوتية وفقاً للترسيمة (17):

(17)



مستوى بلاغي
مستوى علاقي
مستوى دلالي
بنية تحتية
قواعد تعبير
بنية سطحية
قواعد صوتية
تأويل صوتي

تفي الأسهم المنطلقة من خانات المستويات الثلاثة أمرين هامين اثنين:

أولا: أن هذه المستويات تشتغل بشكل قالبي مستقلا بعضها عن بعض مُفضيا بعضها إلى بعض؛

ثانيا، أن خصائص البنيتين الصرفية — التركيبية والصوتية تتدخل في تحديدها السمات المؤشر لها في المستويين البلاغي[1] والعلاقي، كذلك، إضافة إلى سمات المستوى الدلالي.

تتدخل سمات المستوى العلاقي، مثلا، في تحديد صرفات البنية السطحية ورتبة مكوناتها كما تقوم بدور تحديد الخصائص التطريزية حيث يسند التنغيم طبقا للقوة الإنجازية والنبر للمكون الحامل للوظيفة التداولية البؤرة.

لتوضيح هذا الأمر، نورد المثال التالي حيث تحدّد القوة الإنجازية "السؤال" تصدر الجملة بأداة استفهام (هل) وتنغيمها المتصاعد وتحدّد بؤرة المقابلة تقدم المكون المفعول وحمله النبر المركزي:

(18) **أخالداً** قابل بكر؟

(2) البنية النموذجية بنية مجرّدة يتم تحققها في مختلف أقسام الخطاب تنازليا انطلاقاً من النص إلى المفردة ومروراً بالجملة والمركب الاسمي وفقاً للطاقة الإيوائية لكل قسم من هذه الأقسام كما يتبين من سلمية التحقق التالية[2]:

(19) **سلمية تحقق البنية النموذجية:**

النص > الجملة > المركب الاسمي > المفردة

(3) يمكن عد البنية النموذجية إحدى الكليات اللغوية التي تتحقق في اللغات الطبيعية حسب وسيط تغليب مستوى على مستوى آخر. على هذا

الأساس، يمكن إرجاع اللغات إلى نمطين رئيسين: نمط "اللغات الموجهة تداوليا"، المغلبة للمستويين البلاغي والعلاقي ونمط "اللغات الموجهة دلاليا" التي تغلب المستوى الدلالي على المستويين الآخرين:

(20) اللغات الموجهة تداوليا ..... اللغات الموجهة دلاليا

ينعكس التفاوت في تغليب المستويات التحتية على البنية الصرفية-التركيبية من حيث "الشفافية" و"الكتوم". فاللغات الموجهة تداولياً غالباً ما تكون شفافة التركيب تفرد للخصائص التداولية مجالاً (ما قبل الرأس) متميزاً عن مجال الخصائص الدلالية (ما بعد الرأس) في حين لا نكاد نجد هذا التمييز بين مجالي فئتي الخصائص هاتين في اللغة الموجهة دلالياً.

إذا كان الجمع بين التوجه التداولي وشفافية التركيب من جهة وبين التوجه الدلالي وكتوم التركيب من جهة ثانية يرقى إلى قدر معقول من الورود أمكن إتمام المتوالية النمطية (20) على الشكل التالي[3]:

(21)
اللغات الموجهة تداولياً ...... اللغات الموجهة دلالياً
↓ ↓
اللغات شفافة التركيب ..... اللغات كاتمة التركيب

اللغات إذن، حسب المتوالية (21)، نمطان أصلان وأنماط فرعية تتموقع داخل المتوالية حسب اقترابها من هذا النمط الأصل أو ذاك.

(4) يمكن افتراض أن للمتوالية (21) في رصد تطور اللغات من الورود ما لها في التنميط.

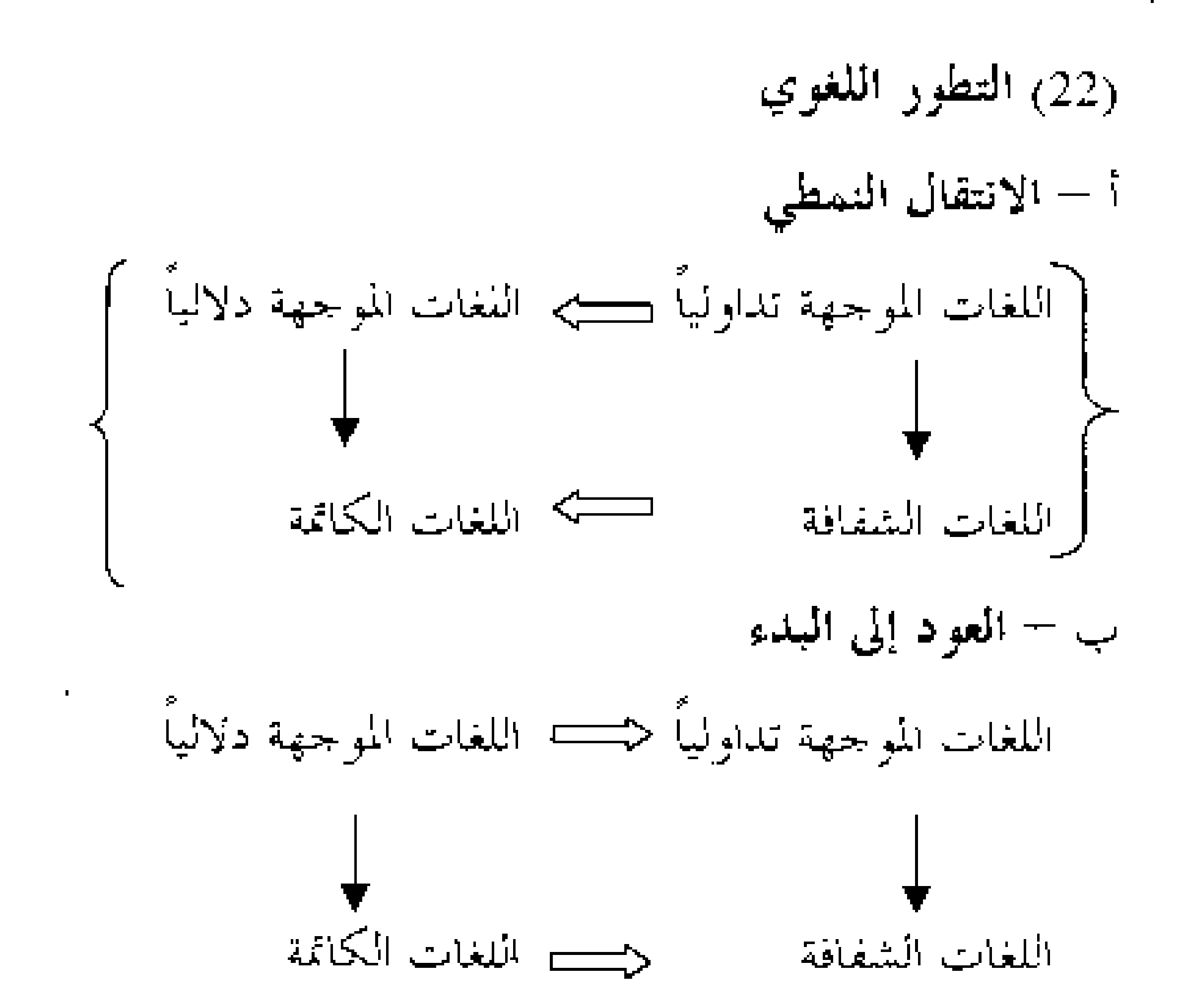
تنـــزع اللغات الموجهة تداولياً، تحت ضغط عوامل خارجية وعوامل داخلية (كفقدان حرية الرتبة مثلا) إلى الانتقال إلى نمط اللغات الموجهة دلالياً كما يحصل الآن في اللغات العربية الدوارج. وفي حالة بلوغ هذا

النـــزوع منتهاه حيث يقضي الانتقال إلى الخروج من حيز "اللغات الممكنة" إلى "اللغات غير الممكنة" يبدأ مسلسل العودة إلى النمط الأصل أي العودة إلى شفافية التركيب الضامنة، كما مر بنا، لنجاح عملية التواصل.

تطور اللغات، في إطار التصوّر المدافَع عنه هنا، يتم وفق الترسيمة التالية:

(22) **التطور اللغوي**

أ – **الانتقال النمطي**



3.2.2.2- الرافد النفسي: نحو الخطاب الوظيفي

من المعلوم أن نظرية النحو الوظيفي استشرفت تحصيل الكفاية النفسية منذ نشأتها إلى جانب إحراز الكفايتين الأخريين.

كان التوق إلى بلوغ الكفاية النفسية، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، وازعاً في إخضاع قواعد النحو للواقعية النفسية حيث أقصيت القواعد التحويلية باعتبارها لا تطابق إواليات إنتاج الخطاب ولا إواليات تأويله.

رغم مثل هذه التعديلات الموضعية، لوحظ في السنوات الأخيرة أن النموذج المعيار يظل قاصراً عن رصد عملية إنتاج الخطاب فاقتُرحت لتلافي هذا القصور ثلاثة نماذج "نحو التنامي" (ماكنــزي (1998)) ونموذج "نحو المتكلم" (باكر (2001)) ثم نموذج "نحو الخطاب الوظيفي" (هنخفلد (2005)).

الجامع بين هذه النماذج الثلاثة أنها تسعى في صوغ نموذج لعملية إنتاج الخطاب، نموذج يعكس من حيث مكوناته واتجاهه وإواليات اشتغاله حركية هذه العملية والأشواط التي تقطعها من انطلاقها إلى منتهاها.

سنقصر الحديث هنا على نموذج نحو الخطاب الوظيفي لسببين اثنين: **أولاً**، لأنه النموذج المعتمد حالياً داخل عشيرة النحو الوظيفي **وثانيا**: لأنه النموذج المتبنى في البحث اللغوي العربي إلى جانب نحو الطبقات القالبي المعروض له في المبحث السابق.

أفردنا من مكان آخر (المتوكل (2005 أ)) هذا النموذج، نظرا لأهميته الراهنة، عرضاً شافياً نكتفي بتلخيص ما ورد فيه كالتالي:

مكونات الجهاز الواصف المعتمد في نحو الخطاب الوظيفي أربعة مكونات هي: "المكون المفهومي" (أو المعرفي) و"المكون النحوي" و"المكون الإصاتي" و"المكون السياقي".

(أ) يرصد المكون المفهومي المعارف اللغوية وغير اللغوية كما يرصد قصد المتكلم من الخطاب المزمع إنتاجه. ويعدّ هذا المكون "القوة الدافعة" بالنظر إلى المكونات الأخرى؛

(ب) تُحدَّد خصائص الخطاب في المكون النحوي في ثلاثة مستويات: مستوى علاقي (تداولي) ومستوى تمثيلي (دلالي) ومستوى بنيوي.

المستويان العلاقي والتمثيلي خرجان لإوالية "الصياغة" التي تمثل للخطاب في المستوى الأول في شكل فعل خطابي يتضمن فحوى قضويا قوامه فعل إحالي وفعل حملي ولخصائص الخطاب الدلالية في المستوى الثاني كما يفاد من البنيتين العامتين التاليتين:

(23) (فعل خطابي: [انجاز: [فحوى قضوي: [(فعل إحالي)
(فعل حملي)]]])

(24) (مخصّص واقعة: [محمول (س[1])...(س ن (ص[1])... (ص ن)])

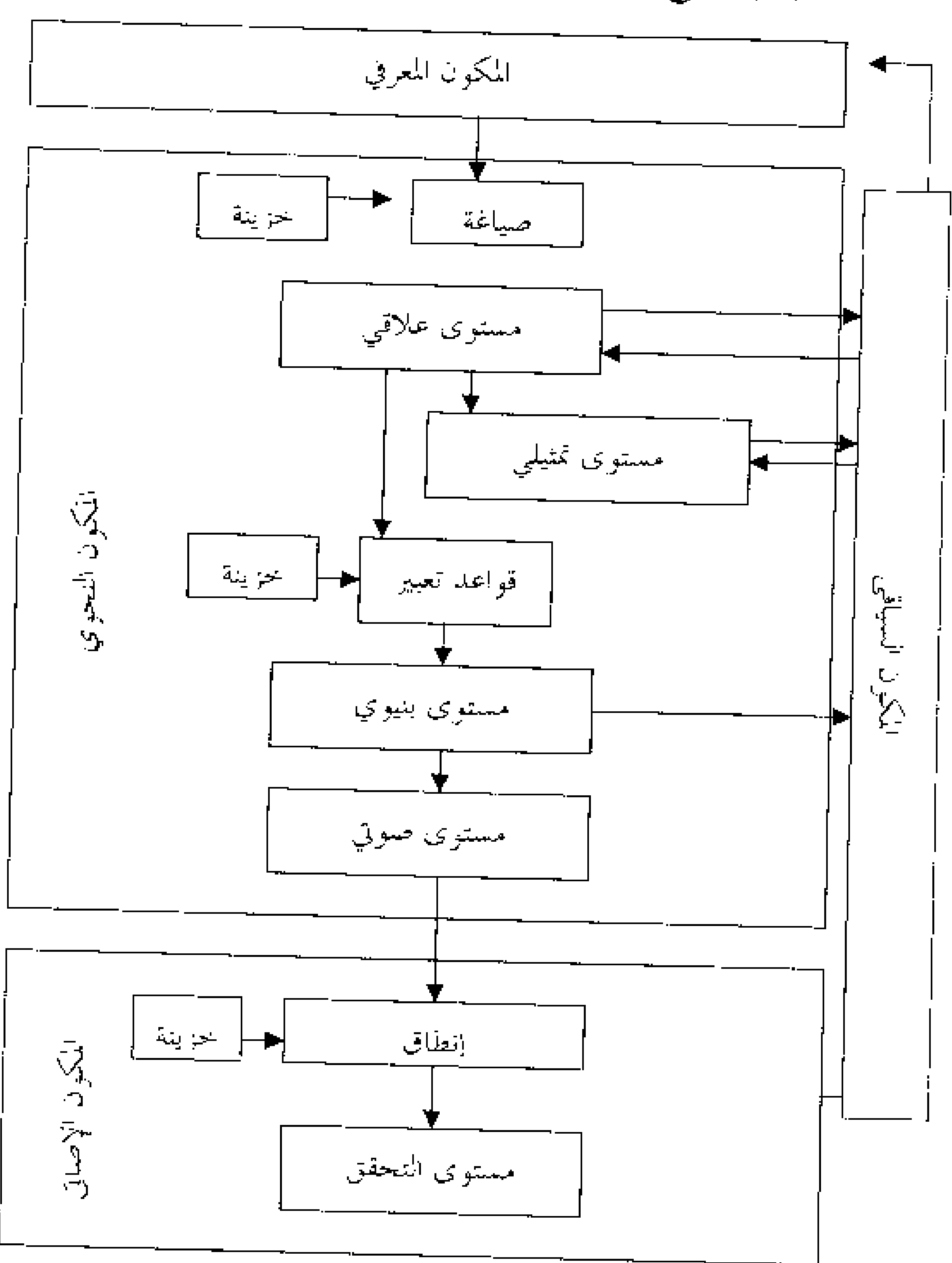
وتتكفل إوالية قواعد التعبير بنقل المستويين العلاقي والتمثيلي إلى مستوى بنيوي تحدّد فيه الخصائص الصرفية – التركيبية والخصائص الصوتية.

(ج) تخرج قواعد التعبير بنية صرفية–تركيبية -- صوتية مجرّدة يضطلع المكون الإصاتي ("الفونيتيكي") بإنطاقها في شكل عبارة لغوية محققة.

(د) المكون السياقي محط رصد العناصر المقامية والمقالية التي تواكب إنتاج الخطاب ويقوم بدور الربط بين المكونات الثلاثة الأخرى.

توضح الترسيمة (25) تكوين جهاز نحو الخطاب الوظيفي وطريقة اشتغاله:

(25) نموذج نحو الخطاب الوظيفي



إذا ما نحن قارنا بين نموذج نحو الخطاب الوظيفي والنموذج المعيار وجدنا أن الفرق بينهما يكمن في الجوانب التالية:

أولا، تم الفصل بين التداول والدلالة بحيث أصبحا يشكلان قالبين مستقلين متعالقين؛

ثانيا، لم تعد الخزينة مكوناً قائم الذات بل أضحت موزعة بين إواليات المكونين النحوي والإصاتي تغرف منها المفردات والمخصصات ومختلف الصرفات والوحدات الصوتية والتطريزية المناسبة؛

ثالثا، تعد البنية السطحية خرجُ قواعد التعبير صالحة لا للتأويل الصوتي فحسب بل كذلك للتأويل الخطي والتأويل الإشاري. بهذه الخاصية الهامة، يصبح من الممكن استخدام نفس الجهاز الواصف في رصد إنتاج الخطاب المنطوق والخطاب المكتوب بل والخطاب الإشاري. بتعبير آخر، تمكننا هذه الخاصية من استعمال نفس الجهاز لرصد عملية التواصل بمختلف قنواتها.

3- النظرية الوظيفية واللغة العربية

سار المنحى اللساني الوظيفي بالمغرب في اتجاهين أساسيين اثنين: كان الهدف في المرحلة الأولى بناء أنحاء وظيفية أو أقساط من أنحاء وظيفية للغات المتواجدة بالمغرب خاصة منها اللغة العربية. بعد ذلك وموازاة مع ذلك، وُسّع حقل البحث ليشمل أيضا التواصل بكلّ أنماطه ومجالاته وقنواته اللغوية منها وغير اللغوية انطلاقا من مبدإ أن النظرية الوظيفية المثلى يجب أن تسعى في إحراز الكفايتين اللغوية والإجرائية معاً، أن تستخدم لا في وصف اللغات من حيث بنيتها فحسب بل كذلك من حيث استعمالها في القطاعات الاجتماعية — الاقتصادية.

1.3- بناء نحو اللغة العربية الوظيفي

أشرنا في مبحث سابق إلى أن البحث اللساني الوظيفي بالمغرب عُني ببناء أنحاء وظيفية للغات متعددة وطنية وأجنبية قصد المقارنة وسعيا في

تحقيق الكفاية النمطية. إلاّ أن الجهد الأكبر في هذا البحث سُخّر للغة العربية فصحى ودوارج.

تم بناء نحو اللغة العربية الوظيفي في مراحل أربع مسايرة لتطور النظرية الوظيفية بدءاً من النموذج النواة وانتهاء بنموذج نحو الخطاب الوظيفي.

1.1.3 – نحو اللغة العربية النواة

اتّخذ النموذج الأوّل، ما اصطلحنا على تسميته "النموذج النواة"، إطاراً للدراسة مجموعة من ظواهر اللغة العربية يمكن ردّها إلى ثلاثة مجالات كبرى هي: المعجم والاشتقاق والوظائف (الدلالية والتركيبية والتداولية) وبنية الجُمَل وأنماطها.

1.1.1.3– المعجم والاشتقاق

أقمنا البحث في المعجم (المتوكل 1988 أ) على التمييز بين مفردات أصول ترصد في الشق الأول من الخزينة (المسمّى "معجماً") في شكل مداخل معجمية ومفردات فروع (أو مشتقة) تنتج عن إجراء قواعد تكوين المحمولات التي تتخذ دخلاً لها المفردات الأصول.

افترضنا ثمة أن المفردات الأصول هي المحمولات الأفعال الثلاثية المصوغة على أحد الوزنين "فَعَل" و"فعِل". على هذا الأساس، عُدّت جميع المفردات الأخرى (أفعالا وأسماء "مصادر" وصفات) مفردات مشتقة.

فيما يخص قواعد تكوين المحمولات الفعلية المشتقة، اهتممنا بالجوانب الأساسية التالية:

(أ) تعد قواعدَ تكوين القواعدُ المنتجة بحيث تقصى من مجال هذه القواعد المفردات المشتقة المحصورة العدد. فلا يمكن، مثلا، أن يُعدّ الوزن "فاعَل" وزناً منتجاً في اشتقاق الأفعال الجعلية (أو "العلية") إذ إن الأفعال الواردة على هذا الوزن وبهذا المعنى أفعال محدودة كالفعل "**باعد**" مثلاً[4].

هذه الأفعال المحصورة العدد لا تعد ناتجة عن إجراء قاعدة تكوين وإن كان صرفها يوحي بالاشتقاق بل يرصد في المعجم وكأنها مفردات أصول تتعلم تعلماً شأنها في ذلك شأن المفردات غير المشتقة.

(ب) يتخذ تكوين المفردات شكل سلاسل اشتقاقية حيث من الممكن أن تصبح مفردة مشتقة مصدر اشتقاق لمفردات أخرى.

من أمثلة ذلك أن الفعل "كاتَب" المشتق من الفعل "كتب" يصبح بدوره مصدر اشتقاق للفعل "تكاتب" وَفقا للسلسلة الاشتقاقية التالية:

(26) فعَل ⟸ فاعَل ⟸ تفاعل

(ج) تصنف قواعد التكوين، بالنظر إلى التأثير التي تحدثه في مقولة المفردة الأصل أو في محلاتيتها الكمية والكيفية.

(1) قواعد التكوين قواعد تحافظ على مقولة المفردة الدّخل وقواعد تنقل هذه المفردة من مقولة معجمية إلى مقولة معجمية أخرى من الصنف الأول القواعد التي تشتق أفعالا من أفعال أو أسماء من أسماء. مثال ذلك قاعدة الجعل المسؤولة عن اشتقاق فعل مصوغ على وزني "أفعَل" و"فعّل" من فعل ثلاثي ذي الوزن "فعَل" أو الوزن "فعِل". خرج هذه القاعدة على سبيل المثال، الفعلان "**أشرب**" و"**شرّب**" المشتقان من الفعل "**شرب**".

ومن القواعد المغيرة للمقولة قاعدة اشتقاق المصدر التي تنقل مفردة فعلاً إلى مفردة اسم كالذي يحصل حين نشتق "**الكتابة**" من الفعل "**كتب**" مثلاً أو حين نشتق "اسم المنفّذ" (اسم الفاعل تقليداً) "**كاتِب**" من نفس الفعل.

(2) يقصد بالمحلاتية الموضوعات التي من المتطلب أن تواكب مفردة ما. والمحلاتية مستويان: "محلاتية كمّية" و"محلاتية كيفية".

يراد بالمحلاتية الكمية عدد الموضوعات التي من المفروض أن توارد المفردة. على هذا الأساس، يُميَّز بين الأفعال الأحادية "كالفعل "خرج"

والأفعال الثنائية كالفعل "شرب" والأفعال الثلاثية المحل كالفعل "أعطى" التي يمكن أن نرصد محلاتيتها الكمية في البنيات (27 أ) و(27 ب) و(27 ج) على التوالي:

(27) أ — α (س^1)
ب — α (س^1) (س^2)
ج — α (س^1) (س^2) (س^3)

أما المحلاتية الكيفية فيقصد بها السمات الدلالية (الوظائف الدلالية وسمات الانتقاء) التي تتطلبها المفردة في الموضوعات التي تواكبها. مثال ذلك أن الفعل "**شرب**" يستلزم في موضوعيه أن يكون أولهما "حيا" حاملا للوظيفة الدلالية "المنفذ" وأن يكون ثانيهما "سائلا" حاملا للوظيفة الدلالية "المتقبل" كما يتضح من الإطار الحملي (28):

(28) ش. ر. ب. {فعِل} ف (س^1: <حي > (س^1)) منف
(س^2: < سائل > (س^2)) متق

التأثير الذي يمكن أن ينتج عن إجراء قواعد التكوين تأثيران: تأثير في المحلاتية الكمية توسيعاً أو تقليصا، بالإضافة أو النـــزع في عدد الموضوعات وتأثير في المحلاتية الكيفية بتغيير السمات الدلالية للموضوعات مع الإبقاء على عددها الأصلي.

من القواعد الموسّعة للمحلاتية قاعدة تكوين الأفعال الجعلية التي اقترحنا (المتوكل 1988 أ) صوغها على الشكل التالي:

(29) **قاعدة تكوين الأفعال الجعلية**

دخل : α {فعَل} ف (س^1)...(س^n)

خرج: عل {أفعل / فعّل} ف (سْ) جاعل...(س^1) مجعول

معنى: "جعل (سْ) (س^1) ينفذ الواقعة الدالّ عليها الفعل — الدّخل".

ومن القواعد المقلّصة للمحلاتية قاعدة البناء للمجهول التي صغناها كالتالي:

(30) **قاعدة البناء للمجهول**

دخل: α ف (س¹) منف ... (سⁿ)

خرج: α ف (س ⁿ) متق

معنى: "يتحمل (س ن) الواقعة الدال عليها المحمول – الدخل"

في إطار النموذج النواة، تمّ التمييز بين ما هو أصل من المفردات وبين ما هو فرع في اللغة العربية كما تم استكشاف نسق الاشتقاق في هذه اللغة وصوغ قواعده سواء منها الموسعة للمحلاتية كقواعد تكوين الأفعال الجعلية وأفعال الاعتقاد أو المقلصة لها كقواعد تكوين الأفعال المبنية للمجهول وأفعال المطاوعة وأفعال الانعكاس وأفعال الانصهار[5].

2.1.1.3 – الوظائف

لنذكّر أن الوظائف في نظرية النحو الوظيفي تتوزع على ثلاثة مستويات مستقلة حيث يميز بين الوظائف الدلالية (منفذ، متقبل، مستفيد، أداة...) ووظائف تركيبية (فاعل، مفعول) ووظائف تداولية (محور، بؤرة/مبتدأ، ذيل).

بما أن الوظائف الدلالية من السمات التي تحدّد بدءاً في الإطار الحملي ذاته داخل المعجم إذا كانت المفردة مفردة أصلاً أو داخل قواعد التكوين إذا تعلق الأمر بمفردة مشتقة فإن تحقق هذه الوظائف في اللغة العربية قد تم رصده ضمن مقاربة المعجم وقواعد التكوين التي عرضنا لها في الفقرة السابقة. أما الوظائف التركيبية والتداولية فقد أفردنا لها دراسات خاصة (المتوكل (1983) و(1987)).

1.2.1.1.3- الوظائف التركيبية

أهم ما تم استكشافه في إسناد الوظيفتين الفاعل والمفعول في اللغة العربية يمكن تلخيصه في ما يلي:

(أ) اللغات بالنظر إلى إسناد هاتين الوظيفتين فئات ثلاث: لغات لا تستدعي استخدام الفاعل ولا المفعول ولغات لا تستخدم إلا الفاعل ولغات يستدعي رصد بنيتها الصرفية — التركيبية إسناد الفاعل والمفعول معاً كاللغة العربية.

أهم مؤشر لورود الفاعل في اللغة العربية إمكان إسناده لغير المكون المنفذ كأن يسند إلى المكون المتقبل أو المكون المستقبل أو إلى اللاحقين المكاني والزماني كما يتبين من الأمثلة التالية:

(31) أ- شوهدت **المباراة**

ب- أعطيت **هند** خاتم ماس

ج – سيرَ **فرسخان**

د – صيم **يومُ عرفات**

نفس الرائز يروز ورود الوظيفة المفعول إذ لا يقتصر إسنادها على المكون المتقبل بل يتعداه إلى مكونات أخرى:

(32) أ – شربت هند **كأس شاي**

ب – أعطى خالد **هنداً** خاتم ماس

ج – سار عمرو **فرسخين**

د – صام خالد **يوم الخميس**

(ب) كان يتم الربط بين التركيبين (33 أ) و(33 ب) في النماذج الأولى من النظرية التوليدية التحويلية كما هو معلوم عن طريق قاعدة تحويل قوامها "إصعاد" فاعل الجملة المدمجة حيث يصبح معمولاً للفعل الرئيسي:

(33) أ – ظنت هند أن خالداً يعشق غيرها
ب – ظنت هند خالداً يعشق غيرها

تلافيا لأية إوالية تحويلية قمنا (المتوكل (1987)) برصد العلاقة بين التراكيب التي من قبيل (33 أ) و(33 ب) في إطار المقاربة الوظيفية المتاحة آنذاك، عماد هذه المقاربة ما يلي:

(1) "تسرب" الوظيفة المفعول المسندة إلى الجملة المدمجة رمتها إلى داخل هذه الجملة فتسند إلى المكون فاعلها؛

(2) بعملية "التسرب" هذه "يزحزح" المكون المعني بالأمر من مجاله الأصلي (مجال الجملة المدمجة) إلى مجال الفعل الرئيسي حيث يصبح أحد موضوعاته يحمل الوظيفة الدلالية "المتقبل" والوظيفة التركيبية المفعول ويأخذ إعراب النصب بمقتضى هذه الوظيفة؛

(3) لا ترد مقاربة "التسرب" و"الزحزحة" إلاّ في التراكيب التي ترئسها فئة محدودة من الأفعال الاعتقادية مثل "ظن" و"حسب".

2.2.1.1.3– الوظائف التداولية

إذا كانت الوظائف الدلالية تحدّد دور موضوعات المحمول ولواحقه في الواقعة وكانت الوظيفتان التركيبيتان ترمزان إلى الوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة، فإن الوظائف التداولية تحدّد وضع المكونات داخل البنية الإخبارية.

أُفردت دراسة قائمة الذات (المتوكل (1985)) للوظائف التداولية في اللغة العربية حيث تم التمييز بين ماهو "داخلي" من هذه الوظائف وبين ما هو "خارجي" وحيث تنووِلت كل وظيفة على حدة من حيث المفهوم ومن حيث خصائص المكون الذي يحملها.

يمكن تلخيص هذه الدراسة للوظائف التداولية في اللغة العربية في الملامح الكبرى التالية:

1.2.2.1.1.3– الوظائف الداخلية

الوظائف التداولية الداخلية وظيفتان تُسندان وفقا للسياق (المقامي والمقالي) إلى موضوعين أو لاحقين داخل حمل الجملة نفسه.

هاتان الوظيفتان هما: "المحور" و"البؤرة" باعتبار انقسام البؤرة إلى "بؤرة جديد" و"بؤرة مقابلة".

(أ) يحمل الوظيفة المحور الموضوع أو اللاحق المحيل على الذات (شخص أو شيء أو غيرهما) التي تشكل "محط الحديث" في موقف تواصلي معين كما هو الشأن بالنسبة للمكون "**هند**" في الحوار التالي:

(34) أ – ماذا شربت **هند**؟

ب – شربت **هند** فنجان قهوة

لوحظ في تلك الدراسة أن اللغة العربية لا تختلف عن غيرها من اللغات في كونها تنـــزع كغيرها إلى تجميع وظيفة المنفذ ووظيفة الفاعل ووظيفة المحور في مكون واحد وهو ما يطلق عليه في أدبيات اللسانيات النمطية مصطلح "الفاعل النموذجي".. تضافر هذه الوظائف الثلاث هو سمة المكون "هند" في الجملتين (34 أ–ب) مثلا.

تجميع الوظائف الثلاث ليس قاعدة بل مجرّد نزوع عام يمكن أن يخالفه إسناد المحور إلى غير المنفذ– الفاعل.

(ب) تُسند بؤرة الجديد إلى المكون الحامل للمعلومة غير المتواجدة في مخزون المتكلم الذهني في موقف تواصلي معين.

ذلك شأن المكون المفعول "**فنجان قهوة**" في الجملة (34 ب) على سبيل المثال.

أمّا بؤرة المقابلة فتُسنَد إلى المكون الذي يحمل معلومة "تصحيحية" تعوّض معلومة في مخزون المخاطب يعتقد المتكلم أنها غير واردة.

في الجملة الثانية من الحوار التالي، نجد المكون "كأس شاي" مباراً تبئير مقابلة لا تبئير جديد كما كان شأن المكون "فنجان قهوة" في الجملة (34 ب):

(35) أ — لقد شربت هند فنجان قهوة

ب — لا، **كأس شاي** شربت هند

2.2.2.1.1.3 — الوظائف الخارجية

رصدنا آنذاك في اللغة العربية ثلاث وظائف تداولية خارجية هما وظيفتا "المبتدأ" و"الذيل" ووظيفة "المنادى"

تكمن خارجية هذه الوظائف الثلاث في كونها تُسند إلى مكونات تتموقع خارج الجملة كما يتضح من الترسيمة العامة التالية:

(36) α # [محمول (س1)...(سن) (ص1)...(صن)] # α

حيث α = مكون خارجي؛ # = فاصل تطريزي

يقصد بالمبتدأ المكون المتصدّر في التراكيب التي من قبيل (37):

(37) **أما هند،** فقد شربت فنجان قهوة

للمكون المبتدأ كما نفهمه هنا خصائص تميزه أهمها السمات التالية:

(1) سبق أن بينّا أن كل عملية تخاطب تقوم على ركنين اثنين: خطاب (ملفوظ / مكتوب) ومجال هذا الخطاب.

في التراكيب التي من نمط (37) يقوم المكون المبتدأ بدور تحديد مجال الخطاب في حين تشكل الجملة (أو النص) التي تليه الخطاب ذاته.

(2) بروز خارجية المبتدأ بالنظر إلى الجملة التي تليه انه يُفلت من حيز قوتها الإنجازية:

(38) أهند شربت فنجان قهوة (أم لا/ * أم زينب)؟

بل إنه يمكن أن ينفرد بقوة إنجازية تخصه مباينة للقوة الإنجازية المواكبة للجملة:

(39) **هند؟** لقد شربت فنجان قهوة

بنيوياً، يمكن أن يفصل بين المبتدأ والجملة بإحدى الأدوات الصدور مما لا يسوغ حين يتعلق الأمر بمكون داخلي، موضوع أو لاحق قارن:

(40) أ – هند، هل شربت فنجان قهوة؟
ب – * **فنجان قهوة** هل شربت هند؟

(41) أ – **هند**، إنها شربت فنجان قهوة
ب – * **فنجان قهوة** إن هندا شربت

(3) يرد المكون المبتدأ، في مستوى البنية التطريزية، مفصولا بينه وبين الجملة التي تليه بوقف يرمز إليه خطاً بفاصلة.

(4) رغم خارجية، يظل المبتدأ مربوطاً بما يليه بشرط "الورود" الذي إن خُرق أدّى خرقه إلى جملة غير سليمة تداولياً كما يتبين من طرفي الزوج الجملي التالي:

(42) أ – **أما صومعة حسان**، فإنها من آثار الرباط
ب – * **أما صومعة حسان**، فإنها من آثار مراكش.

(5) من اللغات (كاللغة الصينية مثلاً) ما لا تتطلب ربطا إحاليا بين المبتدإ وأحد مكونات الجملة. أمّا في اللغة العربية فالأغلب أن يمثل للمبتدأ بضمير عَوْد:

(43) أ – **خالد**، عشقته زميلته
ب – ***خالد**، عشقت زميلته.

يطلق مصطلح "الذيل" على المكون الملحق بالجملة كما هو الشأن في التراكيب التي من قبيل (44):

(44) قابلها خالد اليوم، **هند**.

يقوم المكون الذيل بدور توضيح أو تصحيح معلومة من المعلومات الواردة داخل الجملة. مثال دور التوضيح إيراد المكون "**هند**" في التركيب (44) لتحديد الذات التي يحيل عليها الضمير "**ها**" باعتبار أن المخاطب لم يستطع التعرف على هذه الذات بواسطة الضمير وحده. ومثال دور التصحيح ما يقوم به الذيل في التراكيب التي من قبيل (45):

(45) قابل خالد زينب اليوم، **بل هنداً**

يصدق على الذيل ما يصدق على المبتدأ من حيث خارجيته بالنظر إلى الجملة التي يلحق بها.

من سمات خارجيته الأساسية الفصل بينه وبين الجملة بوقف مرموز إليه خطًا بفاصلة. ويشاطر الذيلُ المبتدأ في اللغة العربية في وجوب التمثيل له داخل الجملة بضمير يحاوله. قارن:

(46) أ - سيتزوجها خالد، **هند**
ب - * سيتزوج خالد، **هند**

(ج) بعد أن كانت الوظائف التداولية الخارجية محصورة في النموذج النواة في وظيفتـــي المبتدأ والذيل، بينّا أن واقع اللغة العربية يفرض إضافة وظيفة ثالثة هي وظيفة المنادى.

دور المكون المنادى في عملية التواصل استرعاء انتباه المخاطب. قد يرد المنادى منفردا:

(47) يا خالد !

إلا أن أغلب استعمالاته مواكبته لخطاب يمكن أن يكون جملة أو نصاً كاملاً. في هذه الحالة، بخلاف المبتدأ والذيل ذوي الموقع الثابت، يمكن أن يتموقع المنادى قبل الجملة أو وسطها أو بعدها:

(48) أ – يا **خالد**، لا تخاصم أخاك
ب – لا تخاصم، يا **خالد**، أخاك
ج – لا تخاصم أخاك، يا **خالد**

في حالتي تقدمه وتأخره، يأخذ المكون المنادى الصدارة المطلقة حيث يسبق المبتدأ في الحالة الأولى ويرد بعد الذيل في الحالة الثانية:

(49) أ – يا **خالد**، هند، قابلها بكر اليوم
ب – قابلها بكر اليوم، هند، يا **خالد**

3.1.1.3 – الوظائف والبنية الصرفية – التركيبية

رصدت في نفس الدراسة الخصائص الإعرابية والخصائص الرتبية في علاقتها بالوظائف.

1 .3.1.1.3 – الإعراب

الإعراب في اللغة العربية إعرابان: إعراب بنيوي وإعراب وظيفي

تسند الإعراب البنيوي صرفات معينة، أدوات ("**إن**" وزمرتها) وحروف وأفعال مساعدة ("**كان**" وزمرتها) وتراكيب معينة كالإضافة أمّا الإعراب الوظيفي فتسنده الوظائف التي تحملها المكونات.

تعد اللغة العربية من اللغات التي يتحتم فيها التمييز بين "الحالة الإعرابية" و"العلامة الإعرابية"، بين الرفع والضم وبين النصب والفتح وبين الجر والكسر ما يفرض هذا التمييز أن الحالة الإعرابية لا تتحقق دائما في شكل العلامة الإعرابية المتوقعة (جمع المؤنث السالم في حالة النصب) وأنها قد لا تتحقق إطلاقا (كما هو الشأن في ما يسمى الاسم المقصور مثلا).

يمكن القول إن النسق الإعرابي في اللغة العربية ينبني إجمالاً على المقومات التالية:

(أ) حين يخلو المكون من أي وظيفة تركيبية فإنه يأخذ الحالة الإعرابية التي تقتضيها وظيفته الدلالية (النصب غالبا)

(ب) إذا ورد المكون حاملاً لوظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته الدلالية فإنه يأخذ الحالة الإعرابية التي تخولها إياه وظيفته التركيبية كما يتبين من التمثيل الإعرابي (51) للمركب الاسمي الفاعل في الجملة (50) مثلاً:

(50) شَرِبَ الشايُ

(51) (س¹: شاي (س¹)) متق فا
رفع

(ج) باعتبارها لا تشكل موضوعات ولواحق لمحمول الجملة، تأخذ المكونات الخارجية حالتها الإعرابية (رفع / نصب) بمقتضى وظيفتها التداولية نفسها.

(د) إذا توارد على نفس المكون إعرابان، إعراب وظيفي وإعراب بنيوي، فإن الغلبة تكون للاعراب الثاني الذي يحجب الإعراب الأول.

مثال ذلك ما نجده حاصلاً في الجملة (53)، في مقابل الجملة (52)، حيث يحجب إعراب النصب الذي تسنده الأداة "**إنّ**" إعراب الرفع الذي تقتضيه الوظيفة الفاعل:

(52) نال **خالد** مبتغاه

(53) إن **خالداً** نال مبتغاه.

(هـ) تُسنَد الحالة الإعرابية إلى المركب الاسمي رمته على أساس أن يَسِم الإعرابُ رأسَ المركب.

2.3.1.1.3 – الرتبة

نفس التفاعل بين أنواع الوظائف الثلاثة نجده قائماً حين يتعلق الأمر بتحديد رتبة المكونات مع فارق أن الغلبة هنا تكون للوظائف التداولية.

(أ) لا تتدخل الوظائف الدلالية في الرتبة إلاّ إذا خلت المكونات من وظائف تركيبية ووظائف تداولية حيث ترتب المكونات إذّاك حسب سلمية الوظائف الدلالية من الموضوعات إلى اللواحق؛

(ب) باعتبار اللغة العربية من اللغات التي تصدّر الفعل في الجملة، يتموقع المكون الفاعل بعد الفعل في حين يحتل المكون المفعول، إن وُجد، الموقعَ الذي يلي موقع المفعول؛

(ج) يحتل الموقعَ الصدر الثاني من الجملة (على اعتبار الاحتفاظ بالموقع الصدر الأول للأدوات الجملية كأدوات الاستفهام) المكون الحامل للوظيفة المحور أو الوظيفة بؤرة المقابلة في حين يظل المكون المسندة إليه بؤرة الجديد محتلاً لموقعه العادي التابع لوظيفة تركيبية أو وظيفة دلالية. رائز غلبة الوظائف التداولية على الوظائف التركيبية والدلالية أن المكون الحامل لبؤرة المقابلة يتموقع إجباراً في الموقع الصدر الثاني أيّا كانت وظيفتاه التركيبية والدلالية كما هو شأن المكوّن المفعول في الجملة التالية:

(54) **كتاباً** اشتريت (لا مجلة).

(د) يخضع احتلال المواقع لقيد "أحادية الموقعة" القاضي بألاّ يحتل الموقع الواحد أكثرُ من مكون واحد. خرق هذا القيد يفضي إلى تراكيب لاحنة من قبيل (55):

(55) * **كتاباً اليومَ** اشتريت

(هـ) نجد، ولو على ندرة، محددات للرتبة ذات طابع بنيوي صرف "تحيّد" مفعول المحدّد الوظيفي وتحجبه. من أمثلة ذلك في العربية أن الأداة "لا" لا تكتفي بإسناد النصب إلى الاسم مدخولها بل تنقله من موقعه الوظيفي المعدّ له (موقع الفاعل مثلا) إلى الموقع الصدر كما هو حاصل في الجملة (53) مثلاً.

(و) فيما يخص الوظائف التداولية الثلاث، المبتدأ والمنادى والذيل، فإنها تحتل مواقع ثابتة قبل الجملة وبعدها على التوالي.

حاصل رصدنا لترتيب المكونات ومحدّداته في اللغة العربية البنية الرتبية العامة التالية:

(56) منادى، مبتدأ، [صدر1 صدر2 ف فا (مف) (ص)]، ذيل

حيث: صدر 1 وصدر 2 = الموقعان المعدّان للأدوات الجملية والمحور وبؤرة المقابلة وحيث: ص = مجال تحتله المكونات اللواحق التي لا تحمل وظيفة تداولية أو وظيفة تركيبية.

4.1.1.3 – بنية الجملة وأنماطها

أهم القضايا التي عُنينا بها في تنميط الجمل العربية في إطار النموذج النواة قضيتان كبريان: الجمل الرابطية (المتوكل (**1987**)) والجمل المركبة (المتوكل (**1988**)).

1.4.1.1.3 – الجمل الرابطية

يُقصد بالجملة الرابطية الجملة ذات المحمول غير الفعلي (صفة، اسم، ظرف) المتضمنة لفعل رابط (كالفعل "**كان**" مثلاً).

مثال ذلك الجمل التي من قبيل (57 أ–ج):

(57) أ – **كان** خالدا نائماً

ب – **كان** بكر أستاذا

ج – كان السفر البارحة

اهتممنا في تناولنا لهذا الضرب من الجمل بالدفاع عن الأطروحات الأساسية التالية:

(أ) اعتيد في أدبيات النحو التوليدي التحويلي الأولي على مقاربة الجمل الرابطية كأصول للجمل التي لا تتضمن رابطاً باعتبار جمل الصنف الثاني ناتجة عن تحويل حذف يُجرى على جُمَل الصنف الأول. حسب هذا المنظور، تعد الجمل (58 أ–ج) محوّلة حذفاً عن الجمل (57 أ–ج):

(58) أ – خالد نائم

ب – بكر أستاذ

ج – السفر اليوم

كانت لنا بنية الجملة العربية وسيلة للدفاع عن أطروحة أقل كلفة وأقرب إلى الحدس والكفاية النمطية، الأطروحة المعتمدة في نظرية النحو الوظيفي القائلة بأن الفعل الرابط لا يظهر في البنية التحتية وإنما يدمج بواسطة إحدى قواعد التعبير حين تتوافر السمات الزمنية والجهية التي تقتضي هذا الإدماج.

(ب) لا ينحصر الفعل الرابط في الفعل "**كان**" الذي يدمج في بنية مخصصها الزمني "المُضي" أو "الاستقبال" أو "اللازمن" كما هو الشأن في الجمل (59 ب–د) مثلا:

(59) أ – الجو حار اليوم

ب – **كان** الجو حاراً أمس

ج – **سيكون** الجو حاراً غداً

د – **يكون** الجو حاراً في موسم الصيف

ثمة أفعال رابطة أخرى يحدّد إدماجها المخصّصُ الجهي إضافة إلى المخصص الزمني. من هذه الأفعال الرابطة الأفعال الدّالة على الصيرورة:

(60) **أصبح / أمسى / أضحى** الجو حاراً

والأفعال الدالة على الاستمرار:

(61) **ما زال / لا يزال** الجو حاراً

(ج) بخلاف ما هو معلوم عن لغات سامية أخرى، لا تلجأ اللغة العربية إلى ضمير غيبة يربط بين الفاعل والمحمول غير الفعلي:

(62) أ — * خالد هو نائم
ب – * خالد هو أستاذ
ج – * السفر هو غداً

يمكن أن يدمج الضمير "هو" (وتصرفاته من حيث الجنس والعدد) في التراكيب ذات المحمول الاسمي إلا أن ما يحدد إدماجه ليس المخصص (زمنياً كان أم جهيًا) وإنما الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة كما يتبين من المقارنة بين الجملتية (64 أ-ب):

(63) أ — من القادمة؟
ب –؟ هند القادمة

(64) أ — القادمة سعاد
ب - هند **هي** القادمة

(د) فيما يخص الحالة الإعرابية النصب التي تسم المحمول غير الفعلي في التراكيب الرابطية، فإنها ليست إعراباً وظيفيا وإنما إعراب بنيوي يُسنده الفعل الرابط نفسه.

2.4.1.1.3 — الجمل المركبة

كان قوام الجملة في النموذج النواة حملا بسيطاً يتضمن محمولا (فعلا أو اسما أو صفة أو ظرفا) وعددا معينا من الموضوعات واللواحق كما تبيّن ذلك الترسيمة العامة التالية:

(65) جملة = [محمول (س¹) ... (سⁿ) (ص¹) ... (صⁿ)]حمل

على هذا الأساس وضعنا تعريف الجملة المركبة وصغناه كالتالي: (المتوكل (1988 أ)):

(66) <u>الجملة المركبة</u>

"الجملة المركبة جملة تتضمن أكثر من حمل واحد"

اقترحنا آنذاك تنميطاً للحمل المركبة في اللغة العربية يميز بين الحمل المدمجة والحمل غير المدمجة.

(أ) تُعد جملة مدمجة كلِّ حملٍ يشكِّل بالنظر إلى الحمل الرئيسي (الحمل المدمج) حدّاً (موضوعاً أو لاحقاً) أو جزءاً من حدّ. من أمثلة الحُمُول الحدود التراكيب التي من قبيل (67 أ–ج):

(67) أ – بلغ خالداً **أن هندا ستسافر**

ب – يتمنى خالد **أن تعود هند**

ج – سيغادر خالد القاعة **حين سيدخلها بكر**

ومن أمثلة الحمول أجزاء الحدود الحمول الموصولية التقييدية:

(68) زارني الرجل **الذي قابلناه أمس**

فيما يتعلق بالحمول المدمجة الحدود، تناولنا على الخصوص القضايا التالية:

(1) يأخذ الحمل الحدّ من الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية ما يمكن أن يأخذه الحد الاسم. فالحمل المدمج "أن تعود هند" في الجمنة (67 ب)، مثلا متقبل مفعول وبؤرة جديد باعتبار هذه الجملة جوابا للجمنة (69):

(69) ماذا يتمنى خالد؟

(2) تتحدّد أداة الإدماج ("المصدري" في اصطلاح النحو التوليدي التحويلي) على أساس الوظيفة التي يأخذها الحمل المدمَج كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (67 ب) و(67 ج).

(3) يحتل الحمل المدمج الموقع الذي تخوله إياه وظيفته التركيبية أو التداولية كما هو الشأن، مثلاً، في الجملة (67 ب) حيث يحتل الحمل "أن تعود هند" موقع المفعول بؤرة الجديد. إلا أنه حين يتوارد ومركبا اسميا آخر فإنه يخضع لمبدإ "التعقيد المقولي" القاضي بأن تتأخر المكونات الأكثر تعقيداً عن المكونات الأقل تعقيداً.

هذا ما نجده حاصلاً في الجملة (67 أ) حيث زحلق الحمل المدمج الفاعل إلى الموقع الأخير وإن كان حكمه وظيفيا أن يتقدم على المركب الاسمي المفعول تلافيا لتراكيب من قبيل (70).

(70) ؟؟ بلغ أن هنداً ستسافر خالداً

أما في جانب بنية الحمول الموصولية، فقد ركزنا الاهتمام على قضيتين: إعراب الضمير الموصول وتوارده مع ضمير العدد.

(1) يستقي الضمير الموصول في اللغة الأنجليزية مثلاً إعرابه من وظيفتيه التركيبية والدلالية داخل الجملة الموصولية نفسها:

(71) a - I saw the student who succeeded
b - *I saw the student whom succeeded

أما في اللغة العربية فإن الضمير الموصول يأخذ إعرابه بالتبعية للاسم رأس الجملة الموصولية:

(72) أ – رأيت الرجلين اللذين ألّفا هذا الكتاب
ب – *رأيت الرجلين اللذان ألفا هذا الكتاب.

(73) أ – حضر الضيفان اللذان دعونا أمس
ب – *حضر الضيفان اللذين دعونا أمس.

يخرج عن هذه القاعدة طبعاً الضمير الموصول الذي يتصدّر الحمل الموصولية غير التقييدية (أو "البدلية")

(74) أ — رأيت الرجلين، من ألفا هذا الكتاب
ب — حضر الضيفان، من دعوناهما أمس

(2) تنفرد اللغة العربية بخاصية إمكان تضمن الجملة الموصولية لضمير موصول وضمير عود في نفس الجملة. فإلى جانب التراكيب التي من قبيل (73 أ) يمكن أن نجد:

(75) حضر الضيفان اللذان دعوناهما أمس

بل إن هذا الإمكان يصبح ضرورة حين يتعلق الأمر بالمكون "المستقبل":

(76) أ — قابلت الرجل الذي أعطيته كتاباً.
ب — *قابلت الرجل الذي أعطيت كتاباً.

(ب) في مجال الجمل غير المدمجة، درسنا أصنافاً ثلاثة من الجمل: الجمل الاعتراضية والجمل الأرباض والجمل المعطوفة.

(1) يُعدّ حملاً اعتراضيا كلُّ حمل يتخلّل حملا آخر دون أن يُشكل حدّاً من حدوده .

من أمثلة ذلك ما نجده حاصلاً في الجملة التالية:

(77) هجر خالد — سامحه الله — هنداً

(ب) يمكن أن ترد المكونات الخارجية الثلاثة المبتدأ والذيل (والمنادى) مركبات اسمية كما تقدم ويمكن أن ترد كذلك حمولاً قائمة الذات:

(78) أ — **أن يكتب بكر شعراً مبدعاً**، ذلك ما لن أصدقه
ب — قضت هند الصيف بالخارج، **بل مكثت في البيت**
ج — **يا من ينتظر وراء الباب**، تفضّل.

(3) تصاغ قاعدة العطف بين الحمول، في النموذج النواة، على الشكل التالي:

(79) $\alpha \longrightarrow \alpha^1$ و α^2 ... $\alpha^ن$ (ن ≥ 2)

حيث : α = حمل

تخضع القاعدة (79) لقيد عام صغناه كالتالي:

(80) **قيد التناظر**

"يعطف بين المتناظرات"

يقضي هذا القيد أن يتماثل الحملان المتعاطفان من عدة وجوه أهمها:

القوة الإنجازية:

(81) أ – هل حضر الزوار وهل استقبلهم خالد؟
ب – * حضر الزوار وهل استقبله خالد؟

ومقولة المحمول:

(82) أ – خرج زيد ودخل بكر
ب – * خرج زيد وبكر داخل (باعتبار الواو واوَ عطف)

والمخصّص الزمني:

(83) أ – نامت هند وسهر خالد
ب – * نامت هند ويسهر خالد

والوظيفة التداولية:

(84) أ – هنداً قابلت وزينب صادفت
ب – * هنداً قابلت وصادفت زينب

حاولنا بنفس المناسبة أن نرصد التوزيع التكاملي بين الأدوات العاطفة التي تحقق في اللغة العربية العاطف المجرد في "القاعدة (79)، فأرجعنا وسائط تحقق هذه الأدوات إلى وسيط الوصل (الواو، الفاء، ثم، حتى) ووسيط الفصل بشقيه التخييري (أو، أم) والإخراجي (لا، بل، لكن). وميزنا داخل الوسيط الواحد بين وسائط فرعية كوسيطي وصل الفور ووصل التراخي الضابطين لقاعدة إدماج الفاء و"ثم" على التوالي:

2.1.3 – بعد النحو النواة: إغناء وتطوير

يشكل النحو النواة الذي عرضنا لأهم ملامحه في فقرات المبحث السابق اللبنة الأساس في بناء نحو اللغة العربية الوظيفي. وقد تم بناء هذا النحو عن طريق عمليتي إغناء وتطوير واكبتا إفراز نظرية النحو الوظيفي للنموذج المعيار فنحو الطبقات القالبي ثم نحو الخطاب الوظيفي.

يمكن القول بوجه عام إن الإغناء والتطوير لحقا مكونات النحو ذاتها وطريقة اشتغالها كما لحقا مجال انطباقيتها.

1.2.1.3 – المكونات

إن ما لحق مكونات النحو من تغيير مس أساساً البنية التحتية الدلالية التداولية لكن كان له أثر كذلك في البنية الصرفية-التركيبية بحكم الترابط بين البنيتين.

1.1.2.1.3 – البنية التحتية

مرت إعادة النظر في البنية التحتية بشقيها الدلالي والتداولي بمرحلتين: مرحلة إغناء ومرحلة تعديل مسايرة لتطور بناء النحو عبر النمذجات التي تلت النحو النواة.

1.1.1.2.1.3 - الدلالة

من قضايا الدلالة التي تنووِلت آنذاك (المتوكل (1995) و(1997)) العبارات المتحجّرة في علاقتها بظاهرتي المجاز والالتباس.

(أ) يُقصد بالعبارات المتحجرة العبارات التي من قبيل (85):

(85) **رأى** خالد **النور** في أحد أيام فصل الربيع

أهم مقومات التحجر في هذا الضرب من العبارات المقومات التالية:

(1) مدلول العبارة الإجمالي ليس مجموع مداليل عناصرها مضموماً بعضها إلى بعض. فمدلول العبارة "**رأى النور**" ليس ناتج ضم مدلول "**رأى**" إلى مدلول "**النور**".

(2) تشكل العبارة بكل عناصرها وحدةبنيوية "مجمدة" تستعصي على العمليات البنيوية المألوفة. فلا إضافة تسوغ:

(86) * رأى خالد النور **المضيء** في أحد أيام الربيع

ولا تعويض بمرادف:

(87) أ – * **أبصر** خالد النور في أحد أيام الربيع
ب – * رأى خالد **الضوء** في أحد أيام الربيع

ولا نقل:

(88) أ – * النورَ رأى خالد
ب – النورُ، رآه خالد
ج – رآه خالد، النورُ

(ب) تقوم المقاربة التي اقترحناها تبعا لذلك (1988 و1989) للعبارات المتحجرة على الطروح التالية:

(1) كباقي المفردات، ترصد العبارات المتحجرة في المعجم في شكل مداخل ذات شقين: إطار حملي وتعريف دلالي كما يتبين من الترسيمة (89):

(89) **مدخل معجمي:**

ط: ...

ت: ...

حيث ط = إطار حملي؛ ت = تعريف دلالي

على أساس الترسيمة (89)، يكون الإطار الحملي للعبارة "رأى **النور**" هو الإطار (90):

(90) رأى ($س^1$ = حي) منف ($س^2$: النور) متق

ت: "وُلد"

(2) لكن بخلاف المفردات الأخرى، ترد عناصر العبارة المتحجرة مدمجة في محلاتها أصلاً مع تحديد خصائصها الصرفية وهو ما يتم القيام به عادة في مرحلة لاحقة من مسطرة الاشتقاق.

(3) يفاد من المدخل (90) أن التعريف الدلالي للعبارة المتحجرة يوضع على أساس أنه تعريف إجمالي لا على أساس أنه مجموع مداليل عناصرها.

(ج) يمر مسلسل التحجر، عامة، بثلاث مراحل كبرى: مرحلة الدلالة الحرفية ومرحلة الدلالة المجازية ومرحلة تحجر الدلالة.

(1) في المرحلة الأولى، تأخذ العبارة خاصيتي المألوف من العبارات: **أولا:** الاستقلال البنيوي حيث يسوغ تعويض عناصرها بمرادفات كما يسوغ نقلها، **ثانيا:** تنضم مداليل عناصرها بعضها إلى بعض للحصول على مدلول العبارة الإجمالي.

(2) في المرحلة الثانية ينضاف إلى مدلول العبارة الحرفي مدلول استعمالها المجازي ويظل هذان المدلولان متزامنين مع إدراك المتكلم — السامع لحرفية الأوّل ومجازية الثاني.

(3) أمّا في المرحلة الثالثة، مرحلة التحجّر، فإن المدلول الحرفي الأصلي ينـــزاح من الاستعمال ويُصبح المدلول المجازي، بعد فقدان مجازيته المدلول العاديّ الوحيد.

يندرج هذا المسلسل التحجّري ذو المراحل الثلاث في ما قُورب في نظرية النحو الوظيفي في إطار ما سُمّي "فقدان الوسم" باعتبار "الاستعمال المجازي استعمالاً موسوماً بالنظر إلى الاستعمال الحرفي يفقد موسوميته حين يتحوّل إلى استعمال مألوف عوضاً عن الاستعمال الحرفي الأصل.

نأخذ للتمثيل العبارة الدارجة المصرية "**خربها وقعد على تلها**".

نفترض أن هذه العبارة كانت تستعمل في البدء حرفياً للتدليل على أن شخصاً ما قام بتخريب مبنى ما ثم قعد على ركامه. بعد ذلك، أصبح لهذه العبارة استعمال ثان مجازي ينضاف إلى الاستعمال الحرفي ويزامنه. في الاستعمال المجازي تأخذ العبارة مدلولاً مغايراً لمجموع مداليل عناصرها. ظل مدلولا العبارة متزامنين إلى أن تُنوسي المدلول الحرفي الأصلي وأصبح المدلول المجازي المدلولَ المألوف الوحيد.

(د) تعد عبارة ملتبسة العبارة التي تحتمل أكثر من قراءة (تأويل) واحدة كما هو شأن العبارة (91):

(91) أ – رأيت عيني هند.
ب – رأيت مقلتي هند
ج – رأيت جاسوسي هند.

والالتباس، من حيث طبيعته، التباس بنيوي ودلالي وتداولي (إحالي أو إنجازي):

ينتج الالتباس البنيوي عن ورود عبارة ما قابلة لأن تردّ إلى أكثر من بنية تحتية واحدة:

(92) أ — ما ألذّ حب هند
ب — ما ألذ حب هند خالد
ج — ما ألذ حب خالد لهند

ويحصل التباس دلالي في العبارة المتضمنة لمكون حامل لأكثر من معنى كما هو حاصل في الجملة (91 أ) مثلاً.

أما الالتباس التداولي فهو نوعان: التباس في القوة الإنجازية ناتج عن مواكبة أكثر من قوة إنجازية لنفس الجملة ولا مرجّح:

(93) أ — هل بإمكانك أن تغلق الباب؟
ب — هل بإمكانك أن تتحرك نحو الباب لتغلقه؟
ج — أرجوك أن تغلق الباب.

والتباس في الإحالة:

(94) أ — تتمنى هند أن تتزوّج مصريّاً
ب — تتمنى هند أن تتزوّج رجلا مصرياً أيا كان.
ج — تتمنى هند أن تتزوج رجلا بعينه وهو مصري الجنسية.

والالتباس، من حيث حيّزه، التباس إنجازي كما مر بنا أو التباس قضوي:

(95) أ — نافذة حجرة هند مغلقة
ب — هند غائبة عن بيتها
ج — هند نائمة

كما يمكن أن يتحيّز في المحمول:

(96) أ — ساءني أن **قذف** خالد بكرا
ب — ساءني أن **رمى** خالد بكرا بحجر
ج — سائني أن شتم خالد بكراً.

أو في أحد حدود المحمول كما في الجملة (91 أ).

تناولنا ظاهرة الالتباس في اللغة العربية في أحد فصول دراسة خصصناها لبنية الخطاب التحتية الدلالية والتداولية (المتوكل (1995)) كما عرضنا في نفس الدراسة للمقاربة التي يمكن أن نرصد بها هذه الظاهرة وصفاً وتفسيراً في إطار النموذج المعيار. ما يهمنا هنا هو التقابل بين الالتباس و"الإلباس" في علاقته بظاهرة التحجّر.

يباين الإلباس الالتباس من الوجوه التالية:

(1) الالتباس ظاهرة عرضية في حين أن الإلباس عملية مقصودة يصطنعها المتكلم اصطناعا لغرض خطابي معين؛

(2) يرتفع الإلباس إمّا بالسياق المقامي أو المقالي في حين يسخر المتكلم كلا السياقين للحفاظ على الإلباس وضمان استمراره؛

(3) يرد الإلباس في أنماط من الخطاب خاصة كالخطاب الأدبي والخطاب الساخر والخطاب الإشهاري مثلاً. الالتباس، بعبارة أخرى، ظاهرة "عادية" في حين أن الإلباس يندرج في الوسوم من الخصائص الخطابية.

يتحقق الإلباس في العبارة المتحجّرة عن طريق ما أسميناه "فكّ التحجّر" الذي يتم حين يعيد المتكلم إلى العبارة مدلولها الحرفي الأصل مع الإبقاء على المدلول المتحجر لغرض تواصلي معين.

مثال ذلك ما نجده حاصلاً في العبارة (97) التي تأخذ معناها المجازي المتحجّر ("مضياف") ومعناها الحرفي المفقود:

(97) كنت أعلم أن هنداً كثيرة الرماد لكني لم أكن أعلم أن بمطبخها هذا العدد الهائل من القدور.

في هذه العبارة، قام المتكلم بإحياء المعنى الحرفي وترمينه مع المعنى المتحجر بواسطة إضافة الجملة الاستدراكية "لكني لم أكن أعلم...".

2.1.1.2.1.3 – التداول

كانت البنية التحتية في النموذج النواة، كما تقدم، مقصورة على حمل دلالي يجمع بين محمول وعدد معين من الموضوعات واللواحق في حين كان التداول منحصراً في الوظيفتين المحور والبؤرة بشقيها "الجديد" و"التقابلي".

تلافيا لهذا القصور واستشرافا للكفاية التداولية، تم إغناء العنصر التداولي التحتي بإضافة القوة الإنجازية مخصّصاولواحق (المتوكل (1986 أ وب)) من جهة والتمييز داخل المحور والبؤرة بين محاور فرعية وبؤر فرعية (ديك (1989) والمتوكل (1993 أ)) من جهة ثانية.

فيما يخص اللغة العربية، تناولت في إطار إغناء الشق التداولي من البنية التحتية القضايا التالية:

(أ) أوّل هذه القضايا الحمولة الإنجازية للعبارة اللغوية.

الحمولة الإنجازية شقان: مخصّص ولواحق يشكلان طبقة قائمة الذات تعلو طبقة القضية كما يتبين من الترسيمة (98):

(98) [مخصص إنجازي [قضية] لاحق إنجازي].

اهتممنا خاصة بالاستفهام في اللغة العربية (المتوكل (1986)) و(1993)) حيث تناولنا من خلاله القضايا الإنجازية الكبرى التالية:

(1) يتحتم التمييز بين "النمط الجملي" (صيغة الجملة الصرفية- التركيبية) والقوة الإنجازية حيث إن نفس النمط الجملي يرد دالا على القوة الإنجازية المتوقعة (السؤال) كما يمكن أن يرد دالاً على غيرها:

(99) أ – هل حضر كل الضيوف؟
ب – هل يستوي العالم والجاهل؟ !

(2) القوة الإنجازية قوتان: قوة إنجازية "حرفية" كما في الجملة (99 أ) وقوة إنجازية "مستلزمة" كما في الجملة (99 ب).

لرصد الانتقال من القوة الإنجازية الأولى إلى القوة الإنجازية الثانية، اقترحنا (المتوكل (1991) و(1993) مسطرة تأويلية قوامها سلسلة من قواعد الاستدلال مستوحاة مما هو وارد عند سورل (سورل (1979)) يضطلع بها القالب المنطقي. هذا النمط من قواعد الاستدلال هو الذي يمكن المخاطب من تأويل الجملة (99 ب) على أساس أنها خبر منفي لا سؤال محض.

(3) من غير النادر أن تتحجّر القوة الإنجازية المستلزمة تحت ضغط الاستعمال وعن طريق فقدان الوسم فتصبح القوة الحرفية الوحيدة للعبارة ذلك ما يحصل عادة في العبارات الاستفهامية المنفية التي تفقد مدلول السؤال المحض وتتحجّر في مدلول الخبر المثبت:

(100) أ - ألم أسلّمك كل ما أملك !
ب - لقد سلمتك كل ما أملك.

(4) قد يواردُ مخصِّص القوة الإنجازية لاحق إنجازي يوضحها أو يدقّقها أو يعدّلها. ترد اللواحق الإنجازية إمّا مركبات اسمية (أو حرفية) أو جملاً وتأخذ، على الأرجح، الموقع الصدر في الجملة.

من أمثلة ذلك:

(101) أ - (ب) **صراحة**، لست واثقاً مما يقول هذا الرجل
ب - **بجدّ**، هل ستفي هند بوعدها؟
ج - **بما أنك تريد أن تعرف كل شيء**، لقد قررت الإدارة عزلك.

(5) ينقسم الاستفهام من حيث حيّزه إلى استفهام جزئي (أو استفهام مركّب) واستفهام كلّي (أو استفهام جملة).

مثال استفهام المركب:

(102) أ – أين ذهب خالد؟
ب – أ إلى فاس ذهب خالد (أم إلى مراكش)؟

ومثال استفهام الجملة:

(103) أ – هل سافرت هند؟
ب – أسافرت هند (أم لا)؟

(6) يتفاعل في التأشير للاستفهام في اللغة العربية وسيطان: وسيط الحيّز ووسيط نوع البؤرة المسندة إلى المستفهم عنه.

يتحقق المركب الاسمي المستفهم عنه الحامل لبؤرة الجديد في شكل ضمير استفهام كما هو الشأن في الجملة (102 أ) مثلاً.

أما الأداتان "هل" و"الهمزة" فقد تسنى لنا أن نرصد توزيعهما التكاملي كالتالي:

تستعمل الأداة "هل" حين ينصب الاستفهام على الجملة رمتها (أو القضية تحديداً) وتكون الجملة حاملة لبؤرة الجديد كما في (103 أ) في حين تستعمل الأداة "الهمزة" حين يحمل المستفهم عنه بؤرة المقابلة سواء أكان مركباً اسمياً كما في الجملة (102 ب) أو جملة تامة كما في (103 ب).

توضح التوزيع التكاملي هاتين الأداتين الترسيمتان التاليتان:

(104) أ – [هل [جملة] بؤجد]
ب – [همزة [جملة] بؤمقا]
أو
[همزة [مركب] بؤمقا]

دليل صحة الترسيمة (104) أن الأداة "هل" لا ترد حين يكون المستفهم عنه مركبا اسميا، بؤرة جديد أو بؤرة مقابلة:

(105) أ – * هل ذهب خالد إلى فاس (بنبر "**فاس**")؟
ب – * هل إلى فاس ذهب خالد (أم إلى مراكش)؟

كما يمتنع ورودها مع جملة حاملة لبؤرة المقابلة:

(106) * هل ذهب خالد إلى فاس (أم لا)؟

(ب) من إنجازات النموذج المعيار (ديك (1997)) إدماج طبقة تتوسط طبقتي القوة الإنجازية والحمل. دور هذه الطبقة التمثيل في البنية التحتية للسمات الوجهية. بهذا الإدماج أصبحت البنية التحتية الثلاثية الطبقات كالتالي:

(106) [مخصص إنجازي [مخصص وجهي [حمل] لاحق وجهي] لاحق إنجازي]

أفردنا بدراسة خاصة (المتوكل (1995)) السمات الوجهية من حيث طبيعتها وحيزها وكذلك من حيث الوسائل التي تسخرها اللغة العربية لتحقيقها. وأولينا في نفس الدراسة وفي كتابات أخرى (المتوكل (1999)) و(2005)) اهتماما خاصا لقضيتين عددناهما أساسيتين: أولا الفرق بين السمات الإنجازية والسمات الوجهية – مخصّصات ولواحق – الذي لم يأخذ حقه من العناية في أطر نظرية أخرى وثانيا: طبيعة "التعجب" أهو نمط جملي أم قوة إنجازية أم وجه قضوي.

(1) التبس الأمر في غالب المقاربات بين اللواحق التي من قبيل "**فعلا**" و"**حقًا**" و"**بالتأكيد**" واللواحق التي من قبيل "**صراحة**" و"**بصدق**" وغيرهما حيث عدت جميعها "لواحق جملة" دون أي تمييز مع أن هاتين الفئتين من اللواحق تختلفان دلالة ووظيفة وتركيبا.

من أهم ما اقترحناه لرصد هذا الاختلاف إمكان توارد لاحق من الفئة الأولى ولاحق من الفئة الثانية في حين يمتنع التوارد بين لاحقين من نفس الفئة:

(107) أ - **بصراحة، فعلاً**، لم يوفق بكر في محاضرته
ب - **بصدق، حقاً**، ساءني كلام بكر

(108) أ - * **بصراحة، بصدق**، لم يعجبني تدخل بكر
ب - * **فعلاً، حقاً**، لم يوفق بكر في محاضرته

يمكن أن يُستدل بإمكان التوارد وعدمه هذا على عدم انتماء الفئتين من اللواحق إلى طبقة واحدة في بنية الجملة.

نفس الالتباس الطبقي وقعنا فيه في دراسة سابقة (المتوكل (1986)) حين وضعنا، من حيث الموقع، أداتي الاستفهام "**هل**" و"**الهمزة**" وأدوات صدور أخرى مثل "**إنّ**" و"**ليت**" و"**لعل**" في زمرة واحدة على أساس أنها جميعها أدوات جُملية تحتل الموقع الصدر مع أن الأدوات الأخيرة يمكن أن تواردة أداة استفهام في نفس الجملة:

(109) أ - هل **إنّ** هنداً ستعود؟
ب - أ **إن** خالداً سيخطب هنداً؟

بفضل اقتراح النموذج المعيار توسيط قضية وجهية بين طبقتي الحمل والإنجاز تسنى التمييز بين الإنجاز والوجه والتمثيل لهما التمثيل الملائم في البنية التحتية كما أتيح رصد الخصائص الصرفية-التركيبية ووسائل تحققها أدوات ولواحق. بذلك أصبح من الممكن القول إن الموقع الصدر في الجملة موقعان: موقع أوّل تحتله الأدوات أو اللواحق الإنجازية كأداتي الاستفهام وموقع ثانٍ مخصّص لإيواء الأدوات واللواحق الوجهية كما توضح ذلك البنية الموقعية العامة التالية:

(110) (مكون خارجي)، [م¹ مΦ [فا مف (ص)]، (مكون خارجي)

حيث م١= موقع الأدوات واللواحق الإنجازية

م(l)= موقع الأدوت واللواحق الوجهية.

(2) دأبت الأنحاء التقليدية والأنحاء الحديثة بما فيها النحو الوظيفي (ديك (1997 ب)) على عدّ التعجب إمّا نمطاً جمليا يقابل الخبر والاستفهام والأمر أو قوة إنجازية قائمة الذات.

ما حاولنا البرهنة عليه من خلال معطيات اللغة العربية فصحى ودوارج ولغات أخرى هو أن التعجب، بخلاف السؤال والخبر والأمر والوعد والوعيد وغير ذلك، ليس قوة إنجازية وإنما هو وجه من الوجوه الذاتية. مما احتججنا به لهذه الأطروحة ما يلي:

أولا: أن التراكيب التعجبية تحمل أصلا قوة إنجازية معينة تكون في الغالب إمّا خبراً:

(111) ما أجمل هنداً وهي ترتدي خماراً أسود !

أو استفهاماً:

(112) أليست هند رائعة في خمارها الأسود !

ثانيا: أن القوة الإنجازية تقيم علاقة بين المتكلم والمخاطب في حين أن التعجب، كباقي الوجوه، يقيم علاقة بين المتكلم وفحوى خطابه. دليل ذلك أن للقوة الإنجازية أفعالا مخصوصة فاعلها المتكلم ومفعولها "المباشر" (أو "غير المباشر") المخاطب بينما لا نجد للتعجب أفعالا بهذه الخصائص:

(113) أ - أخبرك أن هنداً قادمة
ب - أقول لك إن هندا قادمة

(114) أ - * أتعجب لك من أن هندا رائعة !
ب - * استغرب لك أن زينب ستنجح !

لا يعني هذا أنه ليس للتعجب أفعال تعبر عنه إلاّ إن هذه الأفعال تؤشر لسمة وَجهية شأنُها في ذلك شأن اللواحق التعجبية:

(115) أ **استغرب** أن تنجح هند !
ب – **عجباً** أن تنجح هند !

ثالثا: مفهوم التعجب مفهوم متدرج في حين لا تدرّج في القوة الإنجازية:

(116) أ – هند جميلة !
ب – ما أجمل هنداً !
ج – أجمل بهند !
د – ألا ما أجمل هنداً !

(117) أ – أعجب لنجاح هند !
ب – أعجب غاية العجب لنجاح هند !

(118) أ – * أخبرك غاية الإخبار أن هندا قادمة
ب – * أعدك غاية الوعد أنني سأعطيك ما طلبت.

رابعا: تتحيّز القوة الإنجازية في الجملة في حين يمكن أن ينصب التعجب على الجملة أو على أحد مركباتها الاسمية أو على المحمول:

(119) أ – وأخيرا نجحت هند !
ب – **أي فستان** اشترت ابنتي !
ج – **ما أطول** ساعات الانتظار !

وقد دعّمت اطروحة وَجهية التعجب بالمزيد من الاستدلال الدراسة الضافية التي قاربت فيها نعيمة الزهري (الزهري (2002)) التراكيب التعجبية في اللغة العربية من حيث خصائصها الدلالية والتداولية والصرفية– التركيبية والتطريزية.

(ج) في إطار نحو اللغة العربية النواة، لم نجاوز ثنائية بؤرة الجديد / بؤرة المقابلة. وتبيّن بعد ذلك أن هذه الثنائية لا تفي برصد خصائص كل التراكيب البؤرية المتوافرة في اللغة العربية (وفي غيرها) ففرعنا بؤرة الجديد إلى "بؤرة طلب" و"بؤرة تتميم" للتفريق بين السؤال وجوابه:

(120) أ — **من** القادم؟
ب — القادم **خالد**

وميزنا داخل بؤرة المقابلة بين "بؤرة التثبيت" و"بؤرة الانتقاء" و"بؤرة التعويض" و"بؤرة القصر" الواردة في التراكيب التي من قبيل:

(121) أ — التي عشقها قيس **ليلى**
ب — أ **ليلى** عشق قيس أم **عزّة**؟
ج — **ليلى** عشق قيس لا عزة
د — ما عشق قيس إلا **ليلى**

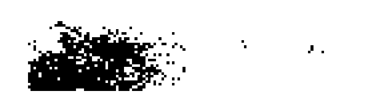
في نفس الاتجاه، أعدنا النظر في مقاربة وظيفة المحور على أساس أن لهذه الوظيفة فروعاً هي "المحور المعطى" و"المحور الجديد" و"المحور المعاد". بفضل هذا التفريع أتيح التمييز بين التراكيب التالية:

(122) أ — رأيت رجلا واقفا بباب العمارة (محور جديد)
ب — ... كان الرجل يحمل باقة ورد (محور معطى)
ج — ... نزلت فتاة من مصعد العمارة (محور جديد)
فسألني الرجل الذي يحمل باقة الورد (محور معاد) عن هويتها...

3.1.1.2.1.3 — الدلالة والتداول: من التوحّد إلى الانشطار

تشكل البنية التحتية في النموذج المعيار بنية موحدّة يمثل فيها للخصائص الدلالية والخصائص التداولية على السواء.

بعد ظهور مؤلف ديك (ديك (1997))، اقترحت مجموعة من الدراسات أن يتم الفصل بين الدلالة والتداول وأن يوكلا إلى قالبين



مستقلين وإن تعالقا (ڤيت (1998))، المتوكل (1999) و(2004))؛ هنخفلد (2004)). حسب هذا الاقتراح، تنشطر البنية التحتية إلى مستويين اثنين يضطلع بصياغتهما قالبان مختلفان: المستوى التمثيلي الذي ترصد فيه الخصائص الحملية (سمات المحمول وسمات حدوده الموضوعات واللواحق) ومستوى علاقي يحدّد السمات التداولية الإنجازية والوجهية كما يحدد الوظائف التداولية المحورية والبؤرية.

من أهم نتائج الفصل بين الدلالة والتداول بالنظر إلى بناء الجهاز الواصف النتيجتان التاليتان:

(أ) أعيد النظر في توزيع الوظائف حيث ألحقت الوظائف التداولية بالمستوى العلاقي وأرجئت الوظائف التركيبية إلى مستوى البنية الصرفية - التركيبية؛

(ب) أتيحت إقامة علاقة مباشرة بين المستوى العلاقي والبنيتين الصرفية – التركيبية والصوتية حيث أصبح من الممكن أن تربط الخصائص التداولية بتحققاتها الصرفية – التركيبية والتطريزية دون المرور بالدلالة. من مزايا هذا الربط المباشر أنه يمكّن من رصد خصائص العبارات اللغوية التي لا فحوى دلاليا لها.

كانت أطروحة ورود الفصل بين الدلالة والتداول، بين المستوى التمثيلي والمستوى العلاقي، وراء صياغة النماذج التي تمت النموذج المعيار، خاصة نموذج نحو الطبقات القالبي ونموذج نحو الخطاب الوظيفي اللذين تناولنا في إطارهما مجموعة من قضايا اللغة العربية كما سنرى في المباحث الموالية.

2.1.2.1.3 – البنية الصرفية – التركيبية

بعد التذكير ببعض المسائل العامة تخص الصرف في علاقته بكل من الاشتقاق والتركيب من جهة وعلاقة الصرف والتركيب والخصائص الدلالية والتداولية من جهة ثانية سنعرض في إيجاز لبعض القضايا الصرفية

التركيبية في اللغة العربية التي تنووِلت عبر مسار نظرية النحو الوظيفي من النموذج المعيار إلى نموذجي نحو الطبقات القالبي ونحو الخطاب الوظيفي.

1.2.1.2.1.3 – مسائل عامة

(أ) مرت علاقة الصرف والاشتقاق بمرحلتين اثنتين:

(1) في النموذج النواة، كانت قواعد الاشتقاق قواعد تكوين تولّد مفردات فروعاً تضطلع بتحديد صيغ المفردات على أساس سماتها الوظيفية الدلالية والتداولية.

(2) أمّا في النموذج المعيار، فقد ظل الاشتقاق والصرف إواليتين مستقلتين لكنهما صارتا مترابطتين بفضل ما أسماه ديك (ديك (1997 ب)) "المقاربة المعدّلة". قوام هذه المقاربة إرجاء تحديد الصيغة النهائية للمفردة المشتقة إلى المستوى الصرفي بعد أن كان يتم تحديدها داخل القاعدة الاشتقاقية نفسها. بتعبير آخر، أصبح لقاعدة التكوين شقان: شق معجمي وشق صرفي حيث أصبح يؤشر لطبيعة المفردة (جعية، انعكاسية...) بواسطة مخصص مجرد يتم تحقيقه الصيغي عن طريق قاعدة صرفية.

(ب) كان الصرف في النموذجين النواة والمعيار مستقلا عن التركيب سابقاً له في مسلسل اشتقاق العبارة اللغوية باعتبار أن الصيغة الصرفية للمكونات يتم تحديدها التحديد الكامل قبل أن تتخذ مواقعها.

أثبتت بعد ذلك بعض الدراسات (باكر (2001))، هنخفلد (2004))؛ المتوكل (2005)) أن بعض الصيغ الصرفية لا يمكن أن تحدّد إلا بعد ترتيب المكونات حيث يسبق التركيب الصرف خلافاً للمعتقد الذي كان سائداً.

إسهاما في دعم هذه الأطروحة، احتججنا ببعض ظواهر اللغة العربية التي من قبيل مطابقة الفعل لفاعله من حيث العدد حيث تتم المطابقة بين هذين المكونين إذا تقدم الفاعل وتنعدم في حال تأخره كما هو معلوم:

(123) أ – الأطفال ناموا
ب – نام الأطفال
ج – *ناموا الأطفال

بناءا على مثل هذه الملاحظات، أصبح الصرف والتركيب يشكلان مستوى واحدا.

(ج) مبدأ المبادئ في نظرية النحو الوظيفي (وفي كل النظريات ذات التوجه الوظيفي)، كما مرّ بنا، أن البنية تابعة للوظيفة وأن الخصائص الصرفية – التركيبية تتحدّد صيغاً ومواقع على أساس ما يتوافر في البنية التحتية من سمات دلالية وتداولية. هذا المبدأ العام قائم في الغالب من الأحوال إلا أن قيامه لا يمنع من وجود ظواهر تختلف باختلاف اللغات تؤشر إلى أن للمستوى الصرفي – التركيبي بعض الاستقلال وأن بعض القواعد الصرفية التركيبية تجري في معزل عن المعلومات المتوافرة في البنية التحتية.

من مظاهر استقلال الصرف والتركيب في اللغة العربية تناولنا في دراسة خاصة (المتوكل (2004 ب)) القضايا التالية:

(1) يمكن إيراد مطابقة الفعل للفاعل في اللغة العربية شاهداً كذلك على استقلال الصيغة الصرفية من السمات الدلالية التحتية حيث إن ما يتحكم في هذه المطابقة وسيط تركيبي محض (رتبة الفاعل بالنظر إلى الفعل).

(2) من الإعراب في اللغة العربية كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ما هو إعراب بنيوي صرف تسنده أفعال مساعدة (روابط) أو أدوات مخصوصة أو بنيات معينة.

يندرج في هذا النمط من الإعراب نصب المحمول الاسمي أو الصّفي مع الرابط "**كان**" وزمرته ونصب الفاعل مع الأداة الوجهية "**إن**" وزمرتها وجرّ المضاف إليه.

(124) أ – كان خالد **فرحاً** البارحة
ب – أصبح بكرا **أستاذا** للرياضيات

(125) أ – **إن خالداً** قد نجح
ب – ليت **هنداً** تقدّر التضحية

(126) لا أطرب لشعر **المحدثين**

ويمكن أن تدرج في نفس النمط الإعرابي نصب الفعل المضارع مع أداة النفي "**لن**" والأداة "**أن**" وجزمه بعد "**لم**" أو حين يرد في التراكيب الشرطية:

(127) أ – لن أخرج اليوم
ب – أتمنى أن تزورني هند !

(128) أ – لم **تعد** هند بعد
ب – إن **تدخل** هند **يخرج** خالد
ج – اشتغل تجد **تُفلح**

من الأدوات ما يمارس ضغطاً على المكون مربوطها فتنقله من رتبته الأصلية إلى الموقع الذي يليها مباشرة كما تفعل الأداتان "**إن**" (وزمرتها) و"همزة الاستفهام".

(129) أ – حاضر **خالد** بجامعة مراكش
ب – إن **خالداً** حاضر بجامعة مراكش.
ج– *إن حاضر خالد بجامعة مراكش.

(130) أ – شربت هند شايا
ب – أشايا شربت هند أم قهوة؟
ج – *أشربت هند شايا أم قهوة؟

2.2.1.2.1.3 – بنية المحمول

يجد القارئ في تناولنا للمحمول في اللغة العربية (المتوكل (1996)) مقاربة وظيفية لمختلف أنماطه وصيغه وبنيتيه الدلالية - التداولية والصرفية - التركيبية. وننتقي هنا من تلك الدراسة ثلاث قضايا مركزية هي: أولاً: الوزن والصيغة، وثانياً: المحمول المركب، وثالثاً: النفي.

(أ) تقوم بنية المحمول في اللغة العربية على ثلاثة عناصر أساسية: جذر صامت ثلاثي في غالب الأحوال ووزن وصيغة صرفية.

إذا كان مفهوم الجذر واضحاً لا إشكال فيه فإن مفهومي الوزن والصيغة قد يلتبسان لما بينهما من تقارب.

لإحراز مقاربة كافية ملائمة لبنية المحمول في اللغة العربية، يتحتم التمييز بين هذين المفهومين والفصل بينهما من حيث طبيعتهما ووظيفتهما على السواء:

(1) الوزن مفهوم معجمي في حين أن الصيغة مفهوم صرفي؛

(2) للوزن وظيفتان: **أولا**: التأشير إلى باب المحمول الفعلي إذا كان محمولاً أصلاً ("فَعَل"، "فعِل"، "فعُل") **وثانيا**: الاضطلاع باشتقاق المحمولات الفروع من المحمولات الأصول. أمّا الصيغة فهي تحقق صرفي للسمات التحتية ("جهة"، "زمن"، "وجه"...) بما فيها الوزن.

(3) الوزن والصيغة إواليتان تنتميان إلى نسقين من القواعد متمايزين: قواعد تكوين المفردات وقواعد التعبير على التوالي؛

(4) صيغ المحمول الفعلي في اللغة العربية ثلاث صيغ يسود الاصطلاح على تسميتها "**الماضي**" و"**المضارع**" و"**الأمر**".

مما يجدر التنبيه إليه هنا أن هذه المصطلحات تحيل على صيغ صرفية لا على سمات دلالية وإن كان الأمر يلتبس حين نتحدث عن "الماضي" خاصة. فصيغة "الماضي" مثلا ترد للدلالة على الزمن السابق لزمن التكلم،

(131) رجَع خالدٌ من السفر البارحة

لكنها ترد كذلك دالّة على غير هذه السمة الزمنية كما يحصُل في التراكيب الشرطية أو الدعائية مثلاً:

(132) أ — إذا **نجحت احتفلنا** بنجاحك
ب — **وقانا الله** شر الحاسد !

درءًا للالتباس بين الصيغة والزمن، اقترحنا إطلاق تسمية "الماضي" على الصيغة وتسمية "المُضي" على الزمن. وتعميما لدرء كل التباس اقترحنا أن تعوّض مصطلحات "الماضي" و"المضارع" و"الأمر" بمصطلحات أكثر محايدة وهي "الصيغة اللاحقية" و"الصيغة السابقية" و"الصيغة الجذعية" على التوالي اعتباراً لورود اللاصقة أو عدمه ومحل اللاصقة بالنظر إلى الجذع (لاحقة/سابقة).

(ب) صيغ المحمول الفعلي التي عرضنا لها في الفقرة السابقة صيغ "بسيطة" إذا قيست بصيغ أكثر تعقيدا كالصيغ التالية:

(133) أ — **ما زال** خالد **يهيئ** أطروحته
ب — **طفق** خالد **يحرّر** أطروحته
ج — **كاد** خالد **ينهي** أطروحته
د — **كانت** هند **تصفف** شعرها أمام المرآة

تتضمن الجمل (133 أ–د) صيغاً مركّبة تتكون من فعل "تام" وفعل مساعد. نقصد بالفعل "التام" في إطار نظرية النحو الوظيفي المحمول الحقيقي الذي ينفرد بالدلالة على الواقعة ("عمل"، "وضع"، "قوة"، "حالة") وبالفعل المساعد الذي تنحصر وظيفته في التحقيق الصرفي للسمات الزمنية كالفعل "**كان**" وزمرته والجهية كأفعال الشروع ("**طفق**" وزمرته) وأفعال الاستمرار ("**مازال**" وزمرته) وأفعال المقاربة ("**كاد**" وزمرته).

الجدير بالتنبيه إليه هنا هو أن "النقصان" (أو "المساعدية") ليس مقصوراً على أفعال زمرة "**كان**" بل يتعداها إلى أفعال زمر أخرى من السائد اعتبارها أفعالاً "تامة".

(ج) ما يحدّد صيغة المحمول، بسيطة كانت أم مركبة، ليس السمات الزمنية والجهية فحسب بل كذلك السمات الوَجهية والسمات الإنجازية. مثال ذلك أن صيغة المحمول "**طفق يحرر**" في الجملة (133 ب) ناتج تفاعل السمة الإنجازية "الإخبار" والسمة الوَجهية "الإثبات" والسمة الجهية "الشروع" والسمة الزمنية "المضي" كما يتبين من القاعدة (134).

(134) [خب [ثب [شع [مص و1: [ح.رر. فعّل}ف]]]]].
⟸ [طفق يحرر]

حيث: خب = إخبار؛ ثب = إثبات؛
شع = شروع؛ مض = مُضي؛ و = واقعة.

أهم السمات الوَجهية التي تواكب المحمول في اللغة العربية سمات أربع: الإثبات (ونقيضه النفي) والتوكيد والتعجب والدعاء. وتتحقق هذه السمات الوَجهية في شكل أداة نفي (أو أداة — صفر بالنسبة للإثبات) ونون لاحقة (مخففة أو مشدّدة) وصيغة فعلية مخصوصة ("**ما أفعل**" أو "**أفعل بـــ**") وصيغة الماضي غير دالّة على الزمن المضي كما هو الشأن في التراكيب التالية:

(135) أ — بنى خالد بيتاً في ضاحية مراكش
ب — **لم** يبن خالد بيتاً في ضاحية مراكش

(136) أ — أخرُجنّ
ب — والله لأحرمنّك مما كنت أعطيك

(137) أ — **ما أعظم** آثارنا !
ب — **أعظم** بآثارنا !

(138) أ – **حفظك** الله من ألسنة النّمامين !
ب – **لا بقي** الرقيب ولا عيونه !

فيما يخص النفي، نعلم أن اللغة العربية تتميز بغنى ملحوظ في الوسائل التي تسخرها لتحقيقه. فتنفي فيها أدوات عدة منها ما هو بسيط ومنها ما هو مركّب.

قضيتان كبريان تستلزمان التصدي لهما في باب النفي في اللغة العربية: **أولا**: حيز النفي **وثانيا**: التوزيع التكاملي لمختلف أدواته.

(1) يمكن أن ينصب النفي على الحمل بكامله أو على أحد مكوناته (المحمول أو أحد موضوعاته أو لواحقه) كما يمكن أن ينصب على الطبقة الوجهية أو على الطبقة الإنجازية. من أمثلة ذلك التراكيب المنفية التالية:

(139) **ما** قابل خالد هندا اليوم (بل ظل في البيت)

(140) أ – **لم** ينجح بكر (بل رسب)
ب – **لن** يكتب خالد رسالته (بل سيرقنها)

(141) أ – **لا** رجلَ في بيتنا
ب – **ما** عزة عشق قيس (بل ليلى)
ج – **ما** غداً سأسافر (بل بعد غد)

(142) أ – **لا** أظن أن خالداً سيأتي اليوم
ب – **لا** أشك في أن عليا سينجح.

(143) **لا** أخبرك بأني سأمنحك مالاً (بل أعدك بفعل ذلك)

إلى جانب اختلاف حيز النفي باختلاف المفاصل الطبقية للجملة ومكوناتها، يلاحظ أن ثمة عناصر معينة تستقطب النفي وتستأثر به دون باقي العناصر. اقترحنا أن نرجع سمات هذه العناصر إلى سمة أساسية واحدة هي سمة "البؤرية" وصغنا على أساس ذلك المبدأ العام التالي:

(144) "يشكل حيّزاً للنفي المكونُ المبأر"

لنأخذ لتوضيح ذلك المثال التالي:

(145) أخالداً قابلت هند البارحة؟

(146) أ – ما خالداً قابلت هند البارحة (بل بكراً)
ب – * ما هند قابلت خالداً البارحة
ج – * ما البارحة قابلت هند خالداً
د – * ما قابلت خالد هنداً البارحة.

الجمل (146 أ-د) جمل سليمة في حدّ ذاتها لكن الجملة (146 أ) وحدها يمكن أن تعد، وفقاً للمبدإ (144)، جواباً طبيعياً للجملة (145).

ويمكن تفسير استقطاب المكون المبأر للنفي بأن النفي ينصب على ما هو "جديد" في العبارة اللغوية أو ما هو مُجادَل في وروده دون ما هو "معطى" أو "مسلمٌ بوروده". وذلك ما يفسر عدم انصابه على المكون المحور مثلاً.

ورد في أدبيات النحو التوليدي التحويلي الأولى أن ثمة تعالقاً بين النفي والمكونات "المكمّمة" (أو "المسوّرة") حيث تستأثر هذه المكونات بحيّز النفي إذا تلت أداته كما في التراكيب التي من قبيل (147):

(147) ما قرأت كل الكتب (بل بعضها)

بيّنا (المتوكل (1993 أ)) أن استقطاب المُكَمّم للنفي لا يحصل إلا إذا كان المكمّم نفسه مبأراً كما يفاد من المقارنة بين طرفي الزوج الجملي التالي:

(148) أ – **ما كل الأصدقاء** قابلت في المقهى (بل بعضهم)
ب – ما في المقهى قابلت **كل الأصدقاء** (بل في المكتبة)

إذا صحت المعطيات الواردة في الجملتين (148 أ-ب)، أمكن أن نرجع استقطاب المكون المكمّم للنفي إلى المبدإ العام (144) باعتباره مظهراً من مظاهر توجُّه النفي إلى البؤرة.

(2) أمام تعدد أدوات النفي في اللغة العربية، وعدم إمكان تعاقبها لارتفاع الترادف بينها، حاولنا إرجاع الوسائط المتحكمة في توزيعها التكاملي إلى الوسائط الأساسية التالية:

أولا: الحيز الطبقي للنفي حيث تختص الأداتان "**لم**" و"**لن**" بنفي المحمول أو الحمل كاملا في حين يمكن أن تنفي الأدتان "**ما**" و"**لا**" الحمل أو أحد مركباته الاسمية؛

ثانيا: المقولة التركيبية التي ينتمي إليها المحمول حيث تختص الأداة "**ليس**" بنفي المحمول غير الفعلي؛

ثالثا: صيغة الفعل حيث لا تنفي الأدوات "**لم**" و"**لن**" و"**لمّا**" إلا الفعل المضارع:

(149) أ — لم يأت خالد
ب - * لم أتى خالد

(150) أ — لن يرسب خالد
ب - *لن رسب خالد

(151) أ — لمّا تعد هند
ب - * لمّا عادت هند

رابعاً: السمات الزمنية إذ تختلف الأدوات "**لم**" و"**لا**" و"**لن**" فتختص الأداة الأولى بنفي الزمن المضي في حين تستعمل الأداتان الثانية والثالثة لنفي الحال والاستقبال على التوالي؛

خامساً: أمّا الفرق بين "لم" و"لّما" فهو فرق في الجهة حيث ترد "لّما" لنفي المضي المستمر كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (149 أ) و(151 أ) مثلا.

الأدوات النافية المركّبة في اللغة العربية فئتان يمكن التمثيل لتركيبتهما بالترسيمتين التاليتين:

(152) أ – " α ... إلاّ / بل"
ب – " α ... أحد / قط / أبداً / شيئاً"

حيث α = أداة نفي ("لا"/ "لم"/ "لن"، "ما"...)

وظيفة الفئة الأولى ليست في الواقع مجرد نفي وإنما هي تحقيق صرفي – تركيبي لنوعين من بؤرة المقابلة: "بؤرة الحصر" و"بؤرة التعويض" كما يفاد من التراكيب التالية:

(153) أ – ما قابلت إلا هنداً
ب – ليس جزاء الإحسان إلا الإحسان

(154) أ – ما قابلت هندا بل زينب
ب – لم أقرأ كتابا بل مقالة

الداعم لهذا الطرح أن نفس الوظيفة يمكن أن تؤدى بأدوات غير أدوات النفي كالأداة "**إنّما**":

(155) أ – **إنما** قابلت هنداً
ب – **إنما** جزاء الإحسان الإحسان.

أما الفئة الثانية من أدوات النفي المركبة، فإن خاصيتها الأساسية أنها تراكيب متحجرة يكمن تحجرها في السمات التالية:

(1) لم يعد بالإمكان أن يرد الاسم أو الظرف دون أداة نفي:

(156) أ – ما رأيت أحداً
ب – * رأيت أحداً

(157) أ – ما كذبت قط
ب – * كذبت قط

(157) أ – لن أدخن أبداً
ب – * سأدخن أبداً

(2) لا يسوغ تقديم الاسم أو الظرف:

(158) أ – هنداً لا يقابل خالد
ب – * أحداً لا يقابل خالد

(159) أ – اليوم لم يخرج خالد
ب – قط لم يخرج خالد

(160) أ – هذه المرة لن أغامر
ب – * أبداً لن أغامر

(3) فيما يخص الاسم "**شيء**"، يلاحظ أنه أصبح مجرد لاصقة تلحق بالمحمول الذي تتقدمه أداة النفي في الدوارج العربية:

(161) **دراجة مغربية**

أ – **ما مشيتيش** لمراكش
ب – خالد **ما مريضش**

(162) **دراجة مصرية**

أ – **ما خطرتش** على بالك يوم
ب – **ما كانشي** يتعز !

بل إنه أصبح في نفس الدوارج يكوّن مع حرف النفي أداة واحدة:

(163) أ – **ماشي** عادتك هذي!

ب – **مش** ممكن أحبك!

3.2.1.2.1.3 – بنية الجملة

بعد نحو اللغة العربية النواة الذي عرضنا له في مبحث سابق أعيد النظر في مقاربة الجملة من منظور نموذجين اثنين: نموذج نحو الطبقات القالبي (المتوكل (2003)) ونموذج نحو الخطاب الوظيفي (المتوكل (2005) و(2006)).

في إطار هذين النموذجين، تناولنا أربع قضايا مركزية: بنية الجملة المعيار ومتغيراتها النمطية ومتغيراتها التركيبية وإشكال القوة الإنجازية.

(أ) البنية المعيار بنية ذات مستويات ثلاثة: مستوى علاقي ومستوى تمثيلي ومستوى صرفي – تركيبي (يحال عليه غالباً بالمستوى البنيوي).

(1) ترصد في المستوى العلاقي الخصائص التداولية. ويتضمن هذا المستوى طبقتين اثنتين: طبقة الفعل الخطابي (ف خ1) وطبقة الفحوى القضوي (ف1) التي تتضمن بدورها فعلا حمليا (ح1) وفعلاً إحالياً (إح1) كما يتبين من الترسيمة العامة (164):

(164) (ف خ1: [نج (ك) (ط) (ف1: [(ح1) (إح1)] (ف1))] (ف خ1)).

حيث: نج= قوة إنجازية؛ ك: متكلم ؛ ط= مخاطب.

الجديد بالنسبة للمستوى العلاقي أمران:

أولا: أصبحت الوظيفتان التداوليتان المحور والبؤرة ترصدان في هذا المستوى حيث تسندان إلى الفعل الحملي (ح1) أو الفعل الإحالي (إح1) بعد أن كان يرجأ إسنادهما إلى ما بعد إسناد الوظائف التركيبية؛

ثانيا: اقترحنا (المتوكل (2005)) نقل السمات الوجهية من المستوى التمثيلي إلى المستوى العلاقي ورصدها كمخصّص أو لواحق في طبقة الفحوى (ف1) على اعتبار أن طبقة الفحوى هي المحل الطبيعي والأنسب لرصد هذه الفئة من السمات.

(2) يضطلع المستوى التمثيلي برصد السمات الدلالية. ويتكون هذا المستوى حسب نحو الخطاب الوظيفي كما عدلناه (المتوكل (2005)) من ثلاث طبقات: طبقة التأطير وطبقة التسوير وطبقة الخاصية كما يتبين من الترسيمة (165) حيث و وكم و خ متغيرات الطبقات الثلاث:

(165) (...)و1: كم1: |(خ1)(س1)|(كم1)) (و1)))

(3) ثالث مستويات البنية المعيار هو المستوى الصرفي — التركيبي الذي يشكّل خرجاً لقواعد التعبير المسؤولة عن نقل الخصائص المرصودة في المستويين العلاقي والتمثيلي إلى سمات صورية صرفية تركيبية.

تستمد هذه القواعد موادّها من خزينة خاصة تمدّها بما تستلزمه من أطر تركيبية ومخصّصات ووظائف تركيبية.

يُعَدّ الإطار التركيبي (166) إطاراً عامًا للجملة في اللغة العربية:

(166) ||صدر|[بؤ/مح/وجه| م س[محمول][فاعل] م س |ص]] جملة.

(ب) يمكن اعتبار البنية المعيار كما حددناها هنا ثابتاً ذا متغيرات تختلف حسب النمط الجملي ونمط التركيب والنمط الخطابي:

(1) حصرنا (المتوكل (2005)) أنماط الجمل في اللغة العربية في أربعة أنماط هي الجملة الخبرية والجملة الاستفهامية والجملة التعجبية واقترحنا إضافة نمط خامس اسميناه "شبه الجملة" وعرّفناه على أساس أنه يشمل الجمل التي تشكل وحدة تواصلية وإن لم تكن لها بنية الجملة كما هو شأن التراكيب التي من قبيل (167 ب) و(168) مثلا:

(167) أ — ماذا كتبت اليوم؟
— **مقالاً**.

(168) هنيئا !

واقترحنا أيضا التمييز داخل نمط شبه الجملة بين العبارات التي تتضمن فحوى دلالياً كالعبارة (167 ب) والعبارات التي لا فحوى دلاليا لها مثل العبارة (168).

تمس متغيرات الأنماط الجملية مستويات البنية المعيار ثلاثتها باعتبار ان متغيرات المستوى الصرفي – التركيبي ناتجة عن متغيرات المستويين العلاقي والتمثيلي.

تنتقى الأطر التركيبية للجمل الخبرية والجمل الاستفهامية والجمل الأمرية على أساس قيمة المخصّص الانجازي المؤشر له في المستوى العلاقي والذي يحكم إدماج الأداة الصدر ("**هل**"/"**الهمزة**") وصيغة المحمول.

أمّا الإطار التركيبي للجمل التعجبية فيتم انتقاؤه بناءاً على قيمة مخصّص الوجه على اعتبار التعجب سمة وجهية لا قوة انجازية كما بيّنّا.

فيما يخص أشباه الجمل، يتم اشتقاق الفئة الدالة منها وفقاً لنفس المسطرة المعتمدة في اشتقاق الأنماط الجملية الأربعة في حين تختزل هذه المسطرة حين يتعلق الأمر بأشباه الجمل غير الدالة.

ويستوجب هذا الاختزال الخصائص التالية:

أولا: تنحصر البنية التحتية لهذه الفئة من العبارات في المستوى العلاقي إذ لا فحوى دلالياً لها يبرّر المستوى التمثيلي؛

ثانيا: من أبرز سمات هذه الزمرة من العبارات أنّها عبارات متحجرة يبلغ تحجرها منتهاه بثبوت خصائصها الصرفية – التركيبية في كل السياقات؛

ثالثا: يغني تحجرها عن تشغيل قواعد التعبير فتدمج العبارة كما هي رأساً في المستوى العلاقي.

بناءاً على هذا، يكون التمثيل للعبارة (168) مثلاً، على الشكل التالي:

(169) (ف خ1: [(تهنئة (كـ) (ط) [(ف1: هنيئاً] (ف أ))]
(ف خ1))

(2) تمت إعادة النظر في مقاربة الجملة المركبة حيث اقترحنا (المتوكل (2005 أ)) تحديدها على أساس خصائص مستواها العلاقي بعد أن كان المستوى الصرفي – التركيبي المعيار في التمييز بين البسيط والمركب من الجمل . في هذا الاتجاه، صغنا تعريف الجملة المستقلة والعلاقات الممكن قيامها بين مكوناتها كالتالي:

(170) **الجمل المستقلة**

"تعد الجملة ج 2 مستقلة عن الجملة ج1 إذا كانت البنيتان العلاقيتان للجملتين ج1 وج2 متكافئتين".

(171) **الجمل التابعة**

"تعد الجملة ج2 تابعة للجملة ج1 إذا كانت الجملة ج2 عنصراً من عناصر البنية العلاقية للجملة ج1".

يترتب عن التعريفين (170) و(171) أن يعاد النظر في مفهوم الإدماج والتبعية كالتالي:

أولاً: قد تكون التبعية تبعية علاقية (أي في المستوى العلاقي) دون أن يكون لها ما يؤشر لها في البنية الصرفية – التركيبية كما يفاد من المقارنة بين الجملتين (172 أب):

(172) أ – أقول: لن تعود هند قبل الصيف
ب – أقول إن هنداً لن تعود قبل الصيف.

ثانياً: في مقابل ذلك يمكن أن تكون الجملة مركبة من حيث بنيتها الصرفية – التركيبية لكنها بسيطة (جملة واحدة) بالنظر إلى بنيتها التحتية العلاقية. أبرز أمثلة ذلك الجمل "المدمجة" في الأفعال الإنجازية أو الأفعال التوجهية:

(173) أ – أعدك أني سآتي غداً
ب – أظن أن خالداً سيعود اليوم.

لتراكيب التي من قبيل (173 أ–ب) صورة الجمل المركبة إلاّ أن الفعل "الرئيسي" فيها ليس إلا مؤشراً معجمياً للقوة الإنجازية ("**أعدك**") أو للسمة الوجهية ("**أظن**")؛

ثالثا: فيما يخص تنميط الجمل المركّبة، أصبح من المتاح، بفضل نقل معاييره من المستوى الصرفي–التركيبي إلى المستوى العلاقي، تحديد محط الإدماج وطبيعة العنصر المدمَج: فعل خطابي (بعد أفعال الإنجاز) أو فحوى (بعد الأفعال الوَجهية وأفعال الإرادة...) أو حمل أو عنصر من مكون إحالي (الجمل الموصولية).

ويتيح نفس المعيار العلاقي مقاربة أدق للجمل الموصولية حيث يميّز بين الجمل الموصولية التقييدية بوصفها فضلات لمكون إحالي داخل طبقة الفحوى والجمل الموصولية البدلية باعتبارها أفعالا خطابية قائمة الذات تنفرد بقوة إنجازية تغاير القوة الإنجازية المواكبة للجملة المركبة ككل كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين:

(174) أ – قابلت **الرجل الذي تزوّج جارتنا**
ب – قابلت الرجل، **من تزوج جارتنا**

رابعا: لا تتحقق إجرائية المعيار العلاقي في رصد الاستقلال والتبعية بين عناصر الجملة المركبة فحسب بل كذلك في رصدهما بين جمل نص كامل حيث يصبح من الممكن تقسيمه إلى وحدات خطابية تجمع ما بين الجمل (أو الفقرات) التابع بعضها لبعض.

(3) للنمط الخطابي دوره كذلك في تحديد بنية الجمل التي تشكل نصا واحدا. مثال ذلك بنية الجملة في الخطاب السردي التي اقترحنا صوغ مستوييها العلاقي والتمثيلي بالشكل التالي:

(175) أ – (سرد خ1: (ف خ1: [خبر (سارد) (مسرود له) (ف1):
[(ح1) بؤعد (إح ن)] (ف1))] (ف خ1))] (خ1)).

ب – (مض/حض و I: [(أن كمI: |(تام فعل) (س ن)|
(كمI))| (و I)).

يُستخلص من البنية (175 أ) أن الجملة النمطية في الخطاب السردي الصِّرف تحمل القوة الإنجازية الإخبار في حين تسند إلى طبقة الحمل فيها الوظيفة بؤرة الجديد.ويفاد من البنية (175 ب) أن خصائص جمل هذا النمط الخطابي الدلالية هي الزمن المضي أو الحاضر والجهتان الآنية والتمام بالنسبة للطبقتين التسويرية والوصفية على التوالي.

ونمثل للبنيتين (175 أ–ب) بالنص المرتَجل البسيط التالي:

(176) "عاد خالد إلى بيته بعد سفر طويل... صعد إلى حجرته حيث أخرج أمتعته من الحقيبة ثم خرج إلى الحديقة فتفقد أقفاص طيوره قفصا قفصا..."

4.2.1.2.1.3 – بنية المركّب الاسمي

لنتأمل المركبات الاسمية الواردة في الجمل التالية:

(177) **عربية فصحى**

أ – قابلت **هذه** الفتاة
ب – قابلت الفتاة **هذه**

(178) **عربية فصحى**

أ – كان **المغفور له** عمرو كريما
ب – عاد **الملعون** الجار القديم

(179) **دراجة مصرية**

أ – راحت فين **مقصوفة الرقبة** فوزية
ب – هو فين **المنيل على عينه** البواب

(180) **عربية فصحى**

أ – اشترت هند فستانا **رائعا !**
ب - **أي فستان** اشترت هند !

(181) **دارجة مغربية**

أ – عشا كبينا !

ب – واحد العشا كلينا !

(182) **دارجة مصرية**

أ – شفت حتة بنت !

ب – شفت حتة بنت إنما إيه !

المركبات الاسمية في هذه الأمثلة عيّنات للمركبات الاسمية الموسومة تداولياً.

يعد المركب الاسمي "الفتاة هذه" في الجملة (177 ب) مثالاً لورود بؤرة المقابلة داخل المركب وإسنادها إلى مخصّص الإشارة وهو ما يبرّر تأخره عن الرأس ونبره. أمّا المركبات الواردة في الجمل (178-179) والجمل (180-182) فتتضمن وجها دعائيا ووجها تعجبيّا على التوالي يحكمان بنياتها الصرفية – التركيبية والتطريزية على السواء.

إن هذا الضرب من التراكيب يؤشر إلى أن لبنية المركب الاسمي كما لبنية الجملة مستويات ثلاثة، مستوى تمثيليا ومستوى علاقيا ومستوى صرفيا – تركيبيا على أساس أن المستويين الأول والثاني يتضافران في تحديد خصائص المستوى الثالث.

سنعود بمزيد من التفصيل إلى إسهامنا في صوغ بنية المركب الاسمي في أحد المباحث اللاحقة.

2.2.1.3 – المجال

أشار ديك (ديك 1978) منذ نشأة نظرية النحو الوظيفي إلى أن هذه النظرية كباقي النظريات الوظيفية تهدف إلى أن تكون نظرية لما

يتخاطب به مستعملو اللغة الطبيعية فعلاً، أي نصوص كاملة لا مجرد جمل معزولة عن سياقها.

إلاّ أن هذا الهدف ظل "هدفاً برنامجيا" لمدة طويلة (ما يربو عن عقد من الزمن) حيث انصبت معظم الدراسات على الجملة إلى أن اتضح أن خصائص الجملة نفسها لا يمكن أن توصف وتفسر الوصف والتفسير الكافيين إلاّ إذا قوربت كوحدة من وحدات نص متكامل.

مرّ نقل نظرية النحو الوظيفي من نظرية جملة "إلى نظرية خطاب" بمرحلتين اثنتين:

(أ) تم في أولاهما توسيع البنية التحتية وتمديدها بإضافة طبقة عليا تفي برصد الخصائص النصية (كوفالي (1976)، المتوكل (1978)).

(ب) أما ثاني المرحلتين فتتسم باقتراح ثلاثة نماذج للخطاب: نموذج معيار (ديك 1997 ب)) يقوم أساسا على إسقاط بنية الجملة على بنية النص مكونات وعلائق ونموذجين يجمعان بين الطبقية والقالبية هما "نحو الطبقات القالبي" و"نحو الخطاب الوظيفي" اللذين فصلنا القول في معالمهما في مبحث سابق.

فيما يخص اللغة العربية، شُغل نحو الطبقات القالبي نظراً لأسبقيته الزمنية في المغرب أكثر مما شغل نحو الخطاب الوظيفي في مجال مقاربة النصوص. مثالان اثنان هما أبرز أمثلة مقاربة النص العربي من منظور نحو الطبقات القالبي:

(1) في إطار الدفاع عن أطروحة أن السمات الوجهية المعرفية منها والإرادية والانفعالية لا تنحصر في الجملة ولا في المركب الاسمي بل يمكن أن تواكب خطاباً كاملا (المتوكل (1999) و(2003))، برهنت الزهري (الزهري (2002)) من خلال عينات نصية فصحى ودارجة على أن التعجب بمختلف درجاته (المدحية والقدحية على السواء) يمكن أن يكون

خاصية لنص كامل على اعتبار أن مختلف جُمله تكتسب هذه السمة طبقا لمبدأ "الإرث" (ديك (1997 ب)) كما يتبين من الترسيمة التالية:

(183) [خب [عج [نص:)[خب [عج [جملة 1]])...
(خب [عج [جملة ن]])]]]

حيث: خب = القوة الإنجازية الإخبار
عج = السمة الوجهية التعجب

(2) تمحيصا لإجرائية ثنائية بؤرة الجديد/ بؤرة المقابلة (ديك (1997 أ)) و(المتوكل (1985 و(1993 ب)) توصل جدير (جدير (2006)) إلى رصد التوزيع التكاملي لأداتي الاستفهام وأسمائه في نص استنطاقي ("ضحايا الفجر" لميلودي حمدوشي) يردّ هذا التوزيع إلى السلمية الإحصائية (184):

(184) سلمية أدوات وأسماء الاستفهام

هل>كيف>من>ماذا>متى = أين>ما = أ >أي>كم>لماذا.

حيث يفاد أن استعمال أدوات الاستفهام وأسمائه يساير مختلف محطات الاستنطاق إذ يغلب استعمال الأداة "**هل**" في مرحلة تجميع المعلومات "الجديدة" عن الجريمة ككل ثم يبرز استعمال أسماء الاستفهام ("**من**"، **ماذا**"، "**متى**" ... و"**أين**") في مرحلة التقصّي عن الذوات المشاركة فيه وعن ظروف وقوعها في حين يتواتر استعمال "**الهمزة**" في مرحلة المقابلة بين المعلومات المجمعة.

4 – اللغة العربية ونظرية النحو الوظيفي

ما كانت العلاقة بين اللغة العربية ونظرية النحو الوظيفي مجرد تطبيق إطار نظري معين في دراسة متن لغوي معين بل كانت علاقة إفادة متبادلة.

بفضل اعتماد نظرية النحو الوظيفي تسنى وضع نحو وظيفي متكامل للغة العربية أثار جوانب جديدة عدة من هذه اللغة لم يكن من المتاح الكشف عنها باعتماد النحو العربي القديم ولا باعتماد الأنحاء الصورية الحديثة البنيوية منها والتوليدية – التحويلية.

في المقابل، جاوزت الدراسات الوظيفية للغة العربية مستوى التطبيق المحض إلى الإسهام في التنظير الوظيفي العام كانت له بصماته الواضحة في الدفع بالنظرية نحو إحراز الكفاية اللغوية والكفاية الإجرائية على السواء.

1.4 – إسهامات في الكفاية اللغوية

اصطلحنا، كما هو معلوم، على إطلاق تسمية "الكفاية اللغوية" على مزاعم نظرية النحو الوظيفي الثلاثة: الكفاية التداولية والكفاية النفسية والكفاية النمطية.

ما نريد تبيانه هنا هو أهم ما أسهم به المنحى الوظيفي العربي في إغناء وتطوير كل من هذه الكفايات الثلاث طيلة العقود الثلاثة الأخيرة.

1.1.4 – في الكفاية التداولية

أوّل إسهامات الدراسات الوظيفية العربية كان في حقل التداول وخصّ عناصره الأساسية الثلاثة: القوة الإنجازية والوظائف والسمات الوجهية الذاتية.

(أ) كانت البنية التحتية في النموذج النواة (ديك (1978)) تنحصر في حمل بسيط يتضمن المحمول وموضوعاته ولواحقه دون أي تأشير لما يمكن أن يواكب الحمل من قوى إنجازية حرفية أو مستلزمة:

(185) البنية التحتية في النموذج النواة

[(محمول) (موضوعات) (لواحق)] حمل

اقترحنا في أواسط السنوات الثمانين (المتوكل (1986 أ) و(1986 ب)) تزويد البنية (185) بمخصّص يمثّل للقوة الإنجازية يأخذ في حيّزه الحمل بأكمله:

(186) **البنية التحتية المغناة**

| π [(محمول) (موضوعات) (لواحق)] حمل |

اعتُمد هذا الاقتراح منطلقاً من منطلقات الصياغة الكاملة للطبقة الإنجازية في النموذج المعيار.

في نفس مجال القوة الإنجازية، بيّنّا بعد ذلك (المتوكل (1991)) أن الرصد الكافي لحمولة العبارات اللغوية الإنجازية يقتضي التمثيل أيضاً للقوة الإنجازية المستلزمة حين توافرها كما هو الشأن في الجمل التي من قبيل (187):

(187) هل تريد مصاحبتي إلى المسرح هذا المساء؟

حيث تتوارد قوتان إنجازيتان: السؤال كقوة حرفية والدعوة كقوة مستلزمة.

في هذا الصدد، اقترحنا إوالية تأويلية مستوحاة من سورل (سورل (1979)) ترصد السلسلة الاستدلالية التي تتيح للمخاطب الانتقال من القوة الإنجازية الحرفية إلى القوة الإنجازية المستلزمة. النموذج العام لهذه الإوالية أمكن صوغه مبسّطا بالشكل التالي:

(188) **القوة الإنجازية الحرفية**

[سهـــ [تريد مصاحبتي إلى المسرح هذا المساء]].

(189) **سلسلة الاستدلال**

(أ) "يعلم المتكلم ألا مانع عندي في مصاحبته إلى المسرح"؛

(2) "بإمكان المتكلم أن يدفع ثمن التذكرتين معاً"؛

(3) "إذن، لا يسألني المتكلم عما إذا كنت أريد مصاحبته إلى المسرح بل يدعوني إلى ذلك".

(190) القوة الإنجازية المستلزمة

[دعوة [مصاحبتي إلى المسرح هذا المساء]]

في إطار أحدث نماذج نظرية النحو الوظيفي، نحو الخطاب الوظيفي الذي يقترحه هنخفلد (هنخفلد (2004 أ) و(2004 ب))، عدلنا عن المقاربة التأويلية للحمولة الإنجازية إلى مقاربة بديلة قوامها ما يلي (المتوكل (2005 أ)):

(1) تُحصَر الحمولة الإنجازية للجملة (187) في قوتها الإنجازية المستلزمة "الدعوة" على أساس أنها القوة الإنجازية المراد تمريرها؛

(2) يعد الاستفهام في هذه الحالة إطاراً تركيبيا لا قوة إنجازية قائمة الذات شأنه في ذلك شأن الأطر التركيبية الخبرية والأمرية والتعجبية؛

(3) للمتكلم أن يختار لتمريره القوة الإنجازية "الدعوة" بين طريقين: طريق مباشر وطريق غير مباشر. إذا هو اختار الطريق المباشر، انتقى الإطار التركيبي الأمر فكانت العبارة اللغوية (191):

(191) صاحبني إلى المسرح هذا المساء

أما إذا اختار الطريق غير المباشر – لأسباب مقامية معيّنة يرصدها المكون السياقي – فإنه ينتقي إطار الاستفهام فتكون وسيلة التعبير عن دعوته الجملة (187).

(ب) أبانت دراسة التراكيب البؤرية في اللغة العربية عن تعدد هذه التراكيب وتباين الأغراض التواصلية التي تؤديها حيث منها ما يخص معلومة "جديدة":

(192) أ — **متى** سنسافر؟
ب — سنسافر **غداً**

ومنها ما يحمل معلومة تصحيحية في مقابل معلومة أخرى يعدها المتكلم غير واردة:

(193) أ — سنسافر اليوم
ب — **غداً** سنسافر (لا اليوم).

قادتنا ظاهرة تعدد البنيات المبأرة واختلاف أغراضها إلى تعويض وظيفة البؤرة الواحدة المعتمدة في النموذج الأول (ديك (1978) ببؤرتين: "بؤرة جديد" و"بؤرة مقابلة" (المتوكل (1984) و(1985) ترصد أولاهما التراكيب التي من قبيل (192 أ-ب) وثانيتهما التراكيب الممثل لها هنا بالجملة (193 ب).

بعد اعتماد هذا الاقتراح في النموذج المعيار (ديك (1997 أ))، أضفنا (المتوكل (1993 ب)) داخل وظيفة بؤرة الجديد التمييز بين "بؤرة الطلب" و"بؤرة التتميم" الواردتين في التراكيب التي من قبيل (192 أ) و(192 ب) على التوالي.

هذا الاقتراح تُبُنّي أيضاً في تنميط ديك (ديك (1997 أ)) للبؤرة من حيث طبيعتها ونمط إسنادها.

في مجال الوظائف التداولية نفسه، كان اقتراحنا (المتوكل (1985)) إضافة وظيفة المنادى إلى الوظيفتين الواردتين في النموذج الأول منطلقا لمقاربة الشاملة لمختلف أصناف المكونات الخارجية ومختلف وظائفها الخطابية (ديك (1997 أ)).

(ج) أمّا في مجال الخصائص الوجهية، فقد تم إسهام البحث الوظيفي العربي في مرحلتين **أولا**: نقل التعجب من حيز القوة الإنجازية إلى حيز الوجه الذاتي بإضافة خانة ثالثة إلى فئة السمات الذاتية الواردة في

النموذج المعيار اصطلحنا على تسميتها "الوجوه الانفعالية" (المتوكل (1999) والزهري (2002)) وثانيا: نقل صيغة التعجب إلى المستوى البنيوي باعتبارها إطارا صرفيا – تركيبيا – تطريزيا ينتقى لتحقيق البنية العلاقية المتضمنة سمات انفعالية كالتعجب ذاته إضافة إلى سمات أخرى مثل "الانشراح" و"الارتياح" و"التوجّع" (المتوكل (2005 أ)).

2.1.4 – في الكفاية النفسية

مر بنا أن النظرية اللسانية الوظيفية الساعية في تحصيل الكفاية النفسية هي النظرية التي تصوغ جهازها الواصف الصوغ الذي يكفل رصد إواليات عملية التواصل في شقيها الإنتاجي والتأويلي في كل من إنتاج الخطاب وفهمه. كما مر بنا كذلك أن تحصيل الكفاية النفسية بهذا المفهوم مطمح من المطامح الكبرى التي تسعى نظرية النحو الوظيفي في الوصول إليه.

إسهام المنحى الوظيفي العربي الحديث في استشراف تحقيق هذا المطمح إسهامان:

(أ) التصور الذي اقترحه ديك (ديك (1989) و(1997 أ)) لنموذج مستعملي اللغة الطبيعية ظل تصورا عاما لا يتعدى التنصيص على القوالب التي يتضمنها هذا النموذج (القالب النحوي والقالب المنطقي والقالب الاجتماعي والقالب المعرفي والقالب الإدراكي).

تتميما لهذا التصور اقترحت إضافة قالب سادس سمّي القالب الشعري (المتوكل (1995)) أو "القالب التخييلي" (البوشيخي (1998)) في إطار الدفاع عن أطروحة أن الملكة "الإبداعية" ملكة من ملكات القدرة التواصلية العامة يتم تفعيلها بدرجات متفاوتة بين مستعملي اللغة الطبيعية. دور هذا القالب الإضافي هو رصد خصائص الخطاب "الإبداعي" في علاقته بالقوالب الأخرى.

وتدقيقاً لتفاعل القوالب الستة، وضع تصوّران افتراضيان (المتوكل (1995) والبوشيخي (1998)) لمكانة كلّ قالب داخل النموذج العام ووظيفته وكيفية اشتغاله مع باقي القوالب.

(ب) ثاني الإسهامين اقترحنا (المتوكل (2003)) نموذجاً عامّاً بديلا عن النموذج المعيار يوحّد بين النـــوعين النظريين اللذين سادا في أواخر سنوات 1990، نزوع التوسيع المتنامي لطبقات البنية ونزوع القالبية أسميناه بالنظر إلى هذه الخاصية "نحو الطبقات القالبي".

يتضمن هذا النموذج، للتذكير، بنية تحتية ذات مستويات ثلاثة، مستوى بلاغي ومستوى علاقي ومستوى تمثيلي، وبنية صرفية — تركيبية تحدّدها معلومات المستويات الثلاثة وينقلها المكون الصوتي إلى صورة صوتية نهائية كما تبين ذلك الترسيمة (17) الموردة في الفصل السابق.

ما يهمنا هنا هو استجابة نحو الطبقات القالبي لشرط الكفاية النفسية التي تكمن في الأمور التالية:

(1) الفصل بين التداول والدلالة اللذين كانا يشكلان مستوى واحداً في النموذج المعيار؛

(2) تقديم التداول (المستويين البلاغي والعلاقي) على الدلالة (المستوى التمثيلي) باعتبار التداول يمثل للقصد الخطابي والدلالة لفحوى الخطاب؛

(3) مطابقة اشتغال النموذج لأوانيات عملية إنتاج الخطاب الثلاث: قصد ثم فحوى ثم نُطق؛

(4) اعتماد "افتراض التماثل المعمّم" بين النص والجملة والمركب الإسمي حيث تتوازى هذه الأقسام الخطابية الثلاثة من حيث خصائصها التحتية وخصائصها الصرفية — التركيبية؛

(5) إمكان تعميم نحو الطبقات القالبي على عملية التواصل بمختلف قنواته اللغوية وغير اللغوية وإمكان إدراجه بالتالي في نظرية التواصل الوظيفية العامة.

3.1.4 – في الكفاية النمطية

للكفاية النمطية، بوجه عام، جانبان متكاملان: جانب تمحيص انضباقية النظرية على أكبر عدد ممكن من اللغات المتباينة الخصائص وجانب تنميط اللغات ووضع أنحاء لكل نمط مع رصد تطورها بالانتقال داخل النمط الواحد أو من نمط إلى نمط.

وقد تسنى للبحث الوظيفي العربي أن يغني الكفاية النمطية لنظرية النحو الوظيفي في كلا جانبيها:

(أ) أمكن تثبيت ورود مبدأين من المبادئ العامة يخصان الإعراب والرتبة.

(1) محّصت معطيات اللغة العربية أطروحة أن لا وجود للإعراب إلاّ بالنسبة لفئة من اللغات معينة، اللغات التي يتحقق فيها الإعراب صرفيا، كاللغة العربية الفصحى، دون اللغات التي تخلو من علامات الإعراب. ومحصّت معطيات نفس اللغة التمييز بين "الإعراب المجرّد" والإعراب المتحقق، بين "الحالة الإعرابية" و"العلامة الإعرابية" التي تتحقق بواسطتها.

وفي نفس السياق أمكن تثبيت مبدأ أن الإعراب تحدّده الوظائف، خاصة الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول، باستثناء ما أسميناه الإعراب المستقل الذي تسنده أدوات معينة (كالأداة "**إنّ**" وزمرتها مثلاً) والذي يحجب الإعراب الوظيفي الأصل.

(2) كان ترتيب المكونات في العربية الفصحى من أهم الشواهد على ورود مبدأ أن الرتبة محكومة تحددها الوظائف التداولية (أو التركيبية أو الدلالية) حتى في اللغات المعدودة "حرة الترتيب".

وكانت معطيات الرتبة في اللغة العربية من أهم مرتكزات أطروحة أن المجال القبلي في الجملة لا يتضمن موقعا صدرا واحدا بل موقعين اثنين، موقعاً للأدوات الصدور وموقعاً لمكونات المحاور أو بؤر المقابلة كما يفاد من البنية العامة للجملة في اللغة العربية (166).

(ب) فصلنا القول في كتابنا (المتوكل (2003)) وفي مبحث سابق من هذا الفصل في ما أسميناه نحو الطبقات القالبي وفي ما يوفره من إمكانات لتنميط اللغات ورصد تطورها نذكر هنا بإيجاز بأهمها:

(1) يمكن أن تعد البنية الخطابية النموذجية التي يقوم عليها هذا النحو أساساً لنحو وظيفي كلي؛

(2) عن هذا النحو الكلي يمكن تفريع أنحاءً لأنماط اللغات على أساس تغليب أحد مستويات البنية النموذجية على باقي المستويات وما يترتب عن ذلك بالنسبة إلى البنية الصرفية — التركيبية؛

(3) على أساس نفس المبدأ، مبدأ تغليب مستوى على مستوى آخر، يمكن رصد انتقال لغة ما من نمط فرعي إلى نمط فرعي آخر أو انتقالها جذريا من نمط لغوي إلى نمط لغوي آخر.

وأمدت دراسة ظواهر اللغة العربية، فصحى ودوارج، نحو الطبقات القالبي بدعم هام لمزاعمه عن تنميط اللغات ورصد تطورها.

من أمثلة هذا الدعم ما يلي:

أولا: تتوسط الدوارج العربية بين النمطين القطبين، نمط اللغات الموجّهة تداولياً (المغلبة للمستويين البلاغي والعلاقي) ونمط اللغات الموجهة دلالياً (المغلبة للمستوى التمثيلي)، حيث يلاحظ نزوعها، بعد فقدانها الإعراب، إلى تحقيق الوظائف بواسطة الرتبة؛

ثانيا: ينـــزع المكونان الخارجيّان المبتدأ والذيل إلى أن يُمتصّا داخل الجملة تحت الضغط التدريجي الذي يمارسه عليهما محمولها. عن امتصاص

المبتدإ نتج انتقال الجملة في اللغة العربية (بنكور (1987)، المتوكل (1993 ب)) من البنية الرتبية فعل – فاعل – مفعول إلى البنية الرتبية فاعل – فعل – مفعول حيث يسوغ عد التراكيب التي من قبيل (194 ب) تطورا للتراكيب التي من قبيل (194 أ):

(194) أ – [مبتدأ، [(فعل – ضمير فاعل) (مفعول)]]
ب– [(فاعل) (فعل – مطابقة) (مفعول)]

وبامتصاص المكون الذيل أصبح الفعل يطابق الفاعل من حيث العدد حتى في حال تقدمه عنه في الدوارج العربية (المتوكل (1993 ب)) كما يفاد من المقارنة بين الترسيمتين التاليتين:

(195) أ – [[(فعل – ضمير فاعل)]، ذيل]
ب – [(فعل – مطابقة) (فاعل)]

ثالثا: نرصد بعض ظواهر التطور في الحقل العربي على أساس انتقال عنصر مّا من طبقة إلى طبقة داخل نفس المستوى أو انتقاله من مستوى إلى مستوى آخر.

مثال الانتقال الأول (المتوكل (1996 أ)، ناصر الإدريسي (2002)) نزوح المحمول الفعل من الطبقة النواة في المستوى التمثيلي إلى الطبقة التأطيرية حيث يصبح فاعلاً مساعداً (ثم مجرد أداة) يدل على سمة زمنية:

(196) **عربية فصحى**

راح خالد (ذهب وقت الرواح)

(197) **دارجة مصرية**

أ – راح أسافر بكره
ب – حَ سافر بكره

(198) **عربية فصحى**

غدا خالد (ذهب وقت الغدو)

(199) **دارجة مغربية**

أ — **غادي** نسافروا دابا
ب — **غَ** نسافروا دابا

ومن أمثلة الانتقال الثاني (المتوكل (2003)) تزوح العبارة الظرفية "**جدا**" من الطبقة الإنجازية من المستوى العلاقي إلى طبقة التكميم داخل المركب الاسمي:

(200) أ — (أقول) **جداً**، إن هذا الأكل لذيذ
ب — إن هذا الأكل لذيذ، **جدا**
ج — إن هذا الأكل لذيذ **جداً**

2.4 — إسهامات في الكفاية الإجرائية

كان من هواجس نظرية النحو الوظيفي، منذ بداياتها، ولوج حقول أخرى عبر التنظير اللساني وتطبيق نتائجه في وصف لغات متباينة الأنماط كحقلي الحاسوبيات والترجمة (ديك (1992)). إلاّ أن "الكفاية الإجرائية" كما حددناها هنا مفهوماً وما صدقا وأرهصنا لها في كتابات سابقة (المتوكل (2003) و(2005 ج) لم تظهر إلا في الخطاب الوظيفي المغربي حيث انبرى باحثون جامعيون في تدريسهم وفي رسائلهم[6] لتمحيص انطباقية نحو الطبقات القالبي خاصة في قطاعات اجتماعية — اقتصادية كالترجمة وتعليم اللغات والاضطرابات اللغوية وأنساق التواصل غير اللغوي.

1.2.4 – نحو الطبقات القالبي والترجمة

تقوم المسطرة العامة للترجمة في اقتراح ديك (ديك (1992) على العمليات الأساسية الثلاث التالية:

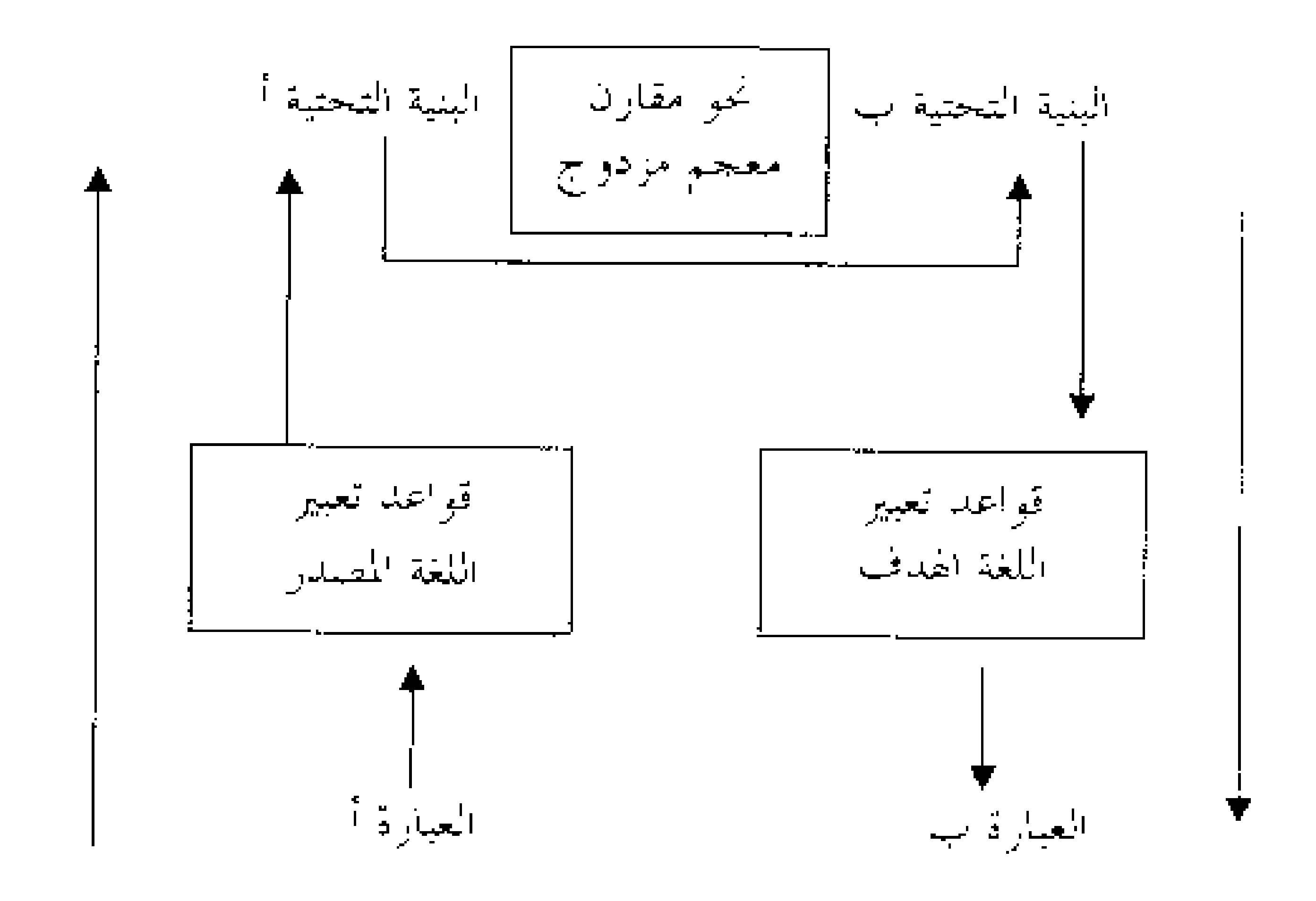
(أ) تحلَّل عبارة اللغة المصدر فتنقل إلى بنيتها التحتيَّة بواسطة قواعد تعبير معكوسة؛

(ب) تنقل البنية التحتية بواسطة نحو مقارن ومعجم مزدوج إلى بنية تحتية لعبارة اللغة الهدف؛

(ج) تُسخَّر قواعد تعبير اللغة الهدف في نقل البنية التحتية الثانية إلى بنية سطحية تتحقق صوتياً في العبارة الهدف.

يمكن توضيح هذه المسطرة العامة بواسطة الترسيمة التالية:

(201)



أهم ما يلفت الانتباه في هذه المسطرة أن عملية الترجمة تتم أساساً عبر البنية التحتية لا عبر البنية السطحية وفقاً للأطروحة الوظيفية المركزية القائلة بأن ما يؤالف بين اللغات وإن تعددت أنماطها وتباينت هو ما يتوافر في البنية التحتية على أساس أن هذه البنية تمثل لخصائص الدلالية والتداولية دون غيرها مما يشكل محط الاختلاف بين اللغات صرفاً وتركيباً.

اقترحت دروسٌ وعروض السلك العالي خلال السنتين الجامعيتين (2002-2003) و(2003-2004) اعتماد هذه المسطرة بعد توسيعها وتدقيقها بما يتلاءم ونحو الطبقات القالبي فكانت النتيجة كما يلي بالنسبة إلى ترجمة العبارة الانجليزية (202) إلى مقابلتها العربية (203) مثلاً:

(202) Unfortunately, the blond girls will leave

(203) مع الأسف، سترحل الفتيات الشقروات.

(أ) **التحليل**

(1) البنية الصرفية – التركيبية للعبارة (202):

(204) [[[Un fortunately] adv] [[The blond girls] NP subj] [[will leave v]]] s

(2) البنية التحتية للعبارة (202):

المستوى العلاقي:

(205) [Ass : [REGR : [(xi) top] (unfotunately)] Foc]

المستوى التمثيلي:

(206) (Fut ei : [leave$_v$ (Def nx^1 : Girl$_N$:blond$_A$) Ag])

(ب) النقل:

المستوى العلاقي للعبارة (203):

(207) [حب [منف: [(س1) مح] (مع الأسف)] بؤ]

(2) المستوى التمثيلي للعبارة (203):

(208) (سق وي: [ر ح. فعل ف (ع ث س1:
فتيات س: شقراوات ص) منف])

(ج) التوليد

(209) البنية الصرفية التركيبية للعبارة (203):

[[مع الاسف][استرحل] ف [الفتيات الشقراوات] فا]

تستدعي مسطرة الترجمة هذه الملاحظات التالية:

(1) تستلزم عملية التحليل، أي الانتقال من البنية الصرفية - التركيبية إلى البنية التحتية، أن يصاغ النحو بحيث يمكن تشغيله لا في اتجاه القصد - النطق فحسب بل كذلك في اتجاه النطق - القصد؛

(2) يقتضي نقل البنية التحتية لعبارة المصدر بشقيها العلاقي والتمثيلي إلى البنية التحتية للعبارة الهدف نحو طبقات قالبياً مقارناً يمكن من رصد الفروق التحتية - إن وجدت - بين العبارتين كالفرق بين المثالين (202) و(203) فيما يخص سمة الجنس التي تتحقق في العربية دون الانجليزية.

(3) نفس النحو المقارن تستلزمه عملية التوليد حيث يجب رصد الفروق الصرفية - التركيبية بين العبارة المصدر والعبارة الهدف مثال ذلك الفرق في ترتيب المكونات بين الجملة (202) والجملة (203) الراجع إلى

التباين النمطي بين العربية والإنجليزية: بين لغة تصدّر الفعل ولغة تصدّر الفاعل، لغة تؤخر فضلة المركب الاسمي عن رأسه ولغة تفعل عكس ذلك.

نشير بالمناسبة إلى أن الترجمة بين لغتين من نفس النمط أيسر وأقل كلفة بالنظر إلى إواليات النحو المقارن منها بين لغتين من نمطين مختلفين كالعربية الفصحى والأنجليزية.

(4) لا تنحصر إجرائية المسطرة التي يوفرها نحو الطبقات القالبي في ترجمة الجمل بل يمكن أن تتعداها إلى ترجمة نصوص كاملة. آنذاك يلزم تشغيل المستوى البلاغي كذلك حيث يرصد نمط الخطاب وأسلوبه.

2.2.4 – نحو الطبقات القالبي وتعليم اللغات

اعتنى باحثون من رجال التعليم ومفتشيه بمحاولة استثمار نتائج البحث الوظيفي المغربي في تعليم اللغة العربية بالسلك الثانوي. وهمت هذه العناية جانبين أساسيين: جانب تقريب نظرية النحو الوظيفي مفاهيم وإواليات إلى أساتذة هذا السلك (أو شأن ( )) وجانب تبسيط المقاربات الوظيفية لظواهر لغوية معينة كالعطف والاستفهام والاستلزام الحواري والجملة المركبة وغير ذلك وإدراجها في فصول "الدرس اللغوي" من الكتاب المدرسي.

في نفس الاتجاه وضعنا (المتوكل (2005 ب)) خطاطة لمنهجية ديداكتيكية وظيفية عامة تقوم على المبادئ التالية:

(1) تتم عملية تعليم اللغات عن طريق مقابلة لغة المتلقن واللغة المراد تلقينها؛

(2) لا يكمن تلقين لغة ما في تدريس أبواب معينة من الصرف أو التراكيب بل في فحص ظواهر عامة (كظاهرة التبئير مثلا) تجمع بين خصائص وظيفية (دلالية وتداولية) وخصائص بنيوية على أساس تبعية الخصائص الثانية للخصائص الأولى؛

(3) انطلاقا من استكشاف الخصائص الوظيفية للظاهرة المروم تلقينها، يوضع المتلقي أمام الوسائل الصرفية – التركيبية – التطريزية التي تستعملها اللغة الهدف لتحقيق هذه الخصائص؛

(4) يتم تحسيس المتلقي بما يؤالف وبما يخالف بين لغته واللغة التي يتعلمها من حيث الوسائل التي تسخرها اللغتان لتحقيق نفس الوظيفة (استخدام بنية التقديم في العربية الفصحى في مقابل استعمال بنية "الفصل" في اللغة الانجليزية للتبئير مثلاً).

يمكن أن تنسب إلى منهجية كهذه إذا ما أثبتت التجربة جدواها المزايا التالية:

(أ) يُستخدم في تعليم اللغة نفس الجهاز الواصف (نحو الطبقات القالبي مثلاً) المستعمل في وصف اللغات وتنميطها ورصد تطورها؛

(ب) تعكس عملية تلقين اللغة، حسب المنهجية المقترحة، نفس المسطرة المعتمدة في الترجمة من لغة إلى لغة كما سبق أن بيّناه؛

(ج) لا فرق يذكر بين عملية تلقين لغة ما وعملية الاكتساب الفطري للغة بوجه عام حيث ينتقل في العمليتين معاً من وظيفة إلى بنية؛

(د) بفضل هذه المنهجية، يتمكن المتلقي لا من تعلم اللغة المراد تعليمها إياه بل كذلك من اقترابه من خصائص اللسان الطبيعي عامة وما يتفرع عنه من أنماط ومن إواليات الانتقال من نمط إلى نمط (عبر الترجمة مثلاً).

(هـ) ولعل مزية هذه المزايا كلها أن المنهجية المقترحة لا تكلّف اصطناع مفاهيم وإواليات غير ما يستخدم أصلاً في حقول أخرى كالوصف والتنميط ورصد التطور والترجمة وتحليل النصوص بمختلف أصنافها باعتبار أن هذه الحقول جميعها يضطلع بتأطير البحث فيها جهاز نظري واحد.

3.2.4 – نحو الطبقات القالبي والاضطرابات اللغوية

وُجِّهت بعضُ أبحاث السلك العالي في الجامعات المغربية إلى محاولة رصد وتفسير الاضطرابات اللغوية في إطار نحو الطبقات القالبي. وشكَّل متناً لهذه الأبحاث تسجيلات لبعض المرضى نفسياً (أو عقليا) مكنت الباحثين من تصنيف تلك الاضطرابات حسب نوع الخلل ومحطه بالنظر إلى المستوى المختل (بلاغي، علاقي، تمثيلي) أو إلى إحدى طبقاته (إنجاز، وجه، وظائف تداولية) أو بالنظر إلى مقومات تناسق الخطاب.

من أمثلة الاضطرابات الواردة في النصوص المسجّلة انعدام وظيفة المحور أو وظيفة البؤرة أو انكسار السلسلة المحورية في خطاب معين بالانتقال غير المبرر من محور إلى آخر.

ما يُسعى في إحرازه من هذا الصنف من الأبحاث التي نرجو تكاثرها وتعميقها هدفان أساسيان اثنان:

(أ) الوصول إلى وضع تعالقات ثابتة بين صنف الاضطراب اللغوي وصنف الإصابة النفسية (أو العقلية) بحيث تتمكن الأبحاث الوظيفية من الإسهام في تشخيص الأمراض النفسية ومعالجتها في إطار التعاون بين الباحث اللساني والطبيب النفسي وهو أمر غير حاصل مع الأسف إلى حدّ الآن فيما نعلم؛

(ب) تحديد ما يميز الاضطراب اللغوي المرضي غير الإرادي عن "الانزياح" الفني المقصود السليم.

4.2.4 – نحو الطبقات القالبي والتواصل غير اللغوي

التواصل من حيث طبيعةُ أداته ثلاثة أصناف كبرى: تواصل لغوي وتواصل غير لغوي (إشاري، صوري، صوتي) وتواصل مركب يُضافر بين أدوات متعددة لغوية وغير لغوية.

ما دافعنا عنه وما ندافع عنه (المتوكل (2003)) هو أطروحة أن نحو الطبقات القالبي من حيث مكوناته والعلائق القائمة بينها وكيفية اشتغالها كقوالب قادر على أن يؤطر التواصل بمختلف قنواته وأصنافه.

في إطار تمحيص هذه الأطروحة بتطبيقها الفعلي أعدت رسالتان جامعيتان بكلية الآداب بالرباط استهدفت إحداهما تحليل الحوار المغنى وأخراهما استكشاف البنية الوظيفية للشريط السينمائي باعتباره نصا يعمل مخرجه بمتلقيه.

(أ) انصبت الدراسة الأولى (جمال (2003)) على كيفية التمييز بواسطة[9] الموسيقى عن سمات الحوار الغنائي التداولية الإنجازية والوجهية والوظيفية. بتعبير أدق، كان هاجس الباحث في هذه الدراسة رصد البنية اللغوية في المحاورة المغناة والبنية التحتية والعلاقة القائمة بين البنيتين، أي بين "المقامات" و"النغمات" و"الإيقاعات" وما تسخر لتأديته من قوى إنجازية ووجوه ووظائف.

(ب) كان هدف الباحثة في ثانية الدراستين (المدرسي (2003)) استكشاف مدى حضور البنية النموذجية للخطاب في مكونات الشريط السينمائي والعلاقات القائمة بينها. ويمكن القول إن الباحثة أحرزت قسطا وافرا من هذا الهدف حيث استطاعت أن تثبت بالملموس أن مختلف التقنيات السينمائية وسائل تؤدّي بالصورة نفس السمات الإنجازية والوَجهية ونفس الوظائف التداولية (محور، بؤرة جديد، بؤرة مقابلة...) التي يؤديها الصرف والتركيب والتطريز في النص اللغوي[10].

يظل البحث الوظيفي في القطاعات الاجتماعية – الاقتصادية في بداياته رغم ما توصّل إليه ويرجى من الدراسات المقبلة أن تدفع به نحو تحقيق هدفين أساسيين: طرق حقول أخرى غير الحقول الأربعة المبحوث فيها من جهة وتوظيف نموذج "نحو الخطاب الوظيفي" الذي ما يزال إلى حد الآن حبيس الحقل اللغوي المحض من جهة ثانية.

4-2-5- نحو الطبقات القالبي واللغات المحلّية

نقصد باللغات "المحلية" اللغات الخاصة المستعملة في كل قطر من أقطار العالم العربي. إذا كانت اللغة العربية الفصحى لغة عامة تغطي مجالات التعليم والإدارة والصحافة والأدب، فإن اللغات المحلية هي أداة التواصل اليومي وهي إلى ذلك حاملة وناقلة ثقافة هذه الأقطار "الشعبية" أدباً وفنوناً.

هذه الخاصية يمكن أن تُعدَّ اللغات المحلية قطاعات اجتماعية-اقتصادية لا تقل أهمية عن غيرها، ويمكن أن تعدَّ دراستها، بالتالي، إسهاما في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية إلى جانب كونها إسهاما في التنظير اللساني الصّرف.

عُنِيَ اللسانيون الوظيفيون المغاربة بالبحث في البنية الصرفية والبنية التركيبية للغات المحلية داخل المغرب وخارجه.

من الأعمال التي أنجزت في هذا الاتجاه أبحاث في نسق المحمول سمات وصيغاً (الحمراوي (1990) وناصر الإدريسي (2002)) وأبحاث في رتبة المكونات وارتباطها بالوظائف التداولية (بنكور (1987) وبوخريص (1988) وأوسيكوم (2003)) وأبحاث أخرى تناولت تراكيب معينة كتراكيب الاستفهام في اللغة المصرية (الشريف الكتاني (1994)).

خلاصة:

شكّل إدخال نظرية النحو الوظيفي إلى المغرب ومنه إلى بلاد عربية أخرى انطلاقة منحى لساني ينضاف إلى باقي المناحي اللسانية التقليدية والجديدة.

لم تقف أعمال الباحثين المنتمين إلى هذا المنحى عند تمحيص مزاعم نظرية النحو الوظيفي في دراسة ظواهر اللغة العربية فصحاها ودوارجها

ولغات أخرى بل تعدّت ذلك إلى الإسهام في تطعيم الجهاز النظري ذاته وتوسيع مجال انطباقيته وإجرائيته.

تمت اسهامات البحث اللساني الوظيفي العربي في ثلاثة مستويات:

أولا: وضع نحو وظيفي متدرج للغة العربية بتطور بتطور النظرية العامة؛

ثانيا: المشاركة في التنظير العام بتعديل النماذج القائمة واقتراح نماذج جديدة؛

ثالثا: فتح النظرية الوظيفية على مجالات وحقول اجتماعية – اقتصادية حيوية إلى جانب الدرس اللساني الصّرف.

الهوامش

(1) من الثابت أن نمط الخطاب وأسلوبه مثلا دورا هاما في تحديد خصائص الخطاب التي نلحظ بوضوح اختلافها من خطاب سياسي إلى خطاب عادي أو خطاب إعلامي.

(2) راجع (المتوكل (2003)).

(3) راجع لمزيد من التفصيل في تلازم مفهومي التعقيد والشفافية (المتوكل (2005 أ)).

(4) من أمثلة الاستعمال المجازي للفعل "بعد":

(أ) "بعدت بالأغراض غير مباشرة"

(5) من أمثلة المعاني المتفرعة و الانعكاس والانصهار العبارات التالية:

(ii) أ- عاصفت هند خالدا فعصفته
ب - انغمس خالد قبل النوم
ج - زينت هند شعرها (دهنته بالزيت)

(6) من الصعب هنا أن نحيل على جميع هذه الأعمال التي لم تنشر إلى الآن. ونحيل القارئ الكريم على فهارس جامعة محمد الخامس بالرباط (وجامعات مغربية أخرى) حيث يوجد ثبت لها

(7) راجع الصياغة المكثفة لقواعد التعبير مع أمثلة من اللغة العربية في (المتوكل (1995)).

(8) ينتقل المتعلم من تركيب معين في لغته إلى بنية هذا التركيب الوظيفية (الدلالية - التداولية) ثم منها إلى التركيب المقابل في اللغة التي يتعلمها. مسطرة العملية التعليمية، إذن، هي من حيث هيكلها العام نفس المسطرة المتبعة في عملية الترجمة كما تحددها النظرية الوظيفية.

(9) تمكنت من فهم هذه الدراسة المحاورة الغنائية المعروفة "يادي النعيم اللي انت فيه يا قلبي ..." التي يغنيها محمد عبد الوهاب وليلى مراد.

(10) أثبتت الدراسة أن بنية "الزوم" مثلا تحقيق بالصورة لوظيفة البؤرة.

الفصل الثالث

الوظيفية في التراث اللغوي
من الإسقاط إلى الإقساط

الـــــفـــصـــل الثالث :

الوظيفة في التراث اللغوي
من الإسقاط إلى الإقساط

0. مدخل:

مشروع المنحى الوظيفي في البحث اللساني العربي بالمغرب مشروع ذو شقين متلازمين تلازم تزامن وتكامل. فإلى جانب دراسة ظواهر اللغة العربية ومحاولة تفسيرها من منظور وظيفي سعى الباحثون الوظيفيون المغاربة (المتوكل (1977) و(1981) و(1982) و(1989)، الزهري (1998)) في "إعادة قراءة" التراث اللغوي العربي نحواً وبلاغة وأصول فقه وتفسيراً.

ما نستهدفه هنا هو إعادة النظر في المنهجية التي اقترحناها (المتوكل (1982)) للتعامل مع التراث عرضاً ومقارنةً واستثماراً بتحديثها وتعديل بعض أسسها بما يكفل توفية الفكر اللغوي العربي القديم حقه بعيداً عن المحاباة أو الإجحاف[1].

1 – قراءة التراث: بعض الاقتراحات المنهجية

المنطلق في المنهجية التي نقترحها لقراءة التراث اللغوي العربي هو أن المفاهيم المعتمدة في "علوم اللغة العربية" تنـزع إلى التوحّد وإن تعدّدت هذه العلوم وإلى تشكيل إطار نظري يخلف الدراسات النحوية والبلاغية والأصولية والتفسيرية على حدّ سواء.

وتطمح هذه المنهجية إلى تمكين قارئ التراث من تلافي منزلقين: منزلق "القطيعة" ومنزلق "الإسقاط".

1.1 – توحُّد المفهوم في تعدد "العلوم"

المقصود بعلوم اللغة العربية الدراسات اللغوية الواردة في الفكر اللغوي العربي القديم. أهم هذه الدراسات، كما هو معلوم، الدراسات المعجمية والدراسات التي نجدها في كتب النحو والبلاغة وأصول الفقه وفقه اللغة والتفسير.

هدفنا هنا ليس التعريف بهذه "العلوم" إذ إن التعريف بها في مضانها ذاتها وفي ما كُتب عنها في الحديث وإنما هدفنا استكشاف النسق النظري العام الذي يؤطرها جميعها ويؤالف بينها مهما اختلفت موضوعاً ونهجاً.

لكل من هذه العلوم مادته التي تخصه كما له أدواته ومصطلحاته لكن لا يوجد مع ذلك فصل فاصل إذ إن ثمة، في مستوى معين من التجريد، جوامع توحّد بينها نذكر منها هنا ما نراه الأهم:

(أ) تستهدف هذه العلوم على اختلافها فهم نص القرآن الكريم ودراسته واستخراج الأحكام الدينية منه باعتباره أهم أدلة التشريع؛

(ب) تنـزع المفاهيم الأساسية إلى الانتقال من علم إلى علم آخر. مثال ذلك مفاهيم "الاختصاص" و"التخصيص" و"التقديم/التأخير" و"التوكيد" و"العناية والاهتمام" التي نجدها دارجة في كتب النحو والبلاغة والتفسير وغيرها.

(ج) قد تختلف المصطلحات من علم إلى علم والمفهوم واحد. من أمثلة ذلك المصطلح النحوي "خروج أسلوب إلى أسلوب والثنائية البلاغية "الغرض الأصلي / الغرض الفرعي" والثنائية الأصولية "المنطوق / المفهوم" التي تحيل على ظاهرة واحدة. ظاهرة الانتقال بمعونة المقام من معنى حرفي إلى معنى ضمني كما هو الشأن في العبارة (1) الدالة على سؤال والمتضمنة لاستبطاء:

(أ) أ- ألم تذهب بعد؟ !
ب- لماذا لم تذهب؟
ج- اذهب فقد أبطأت !

(د) من الجوامع الموحّدة كذلك أن العلوم المعنية بالأمر متحت كلها، وإن على تفاوت، من نفس المصادر النحوية الأولى، خاصة "**كتاب**" سيبويه، مادة ومفاهيم وتقعيدا.

إنّ تضافر هذ الجوامع وغيرها يحتم على قارئ التراث أن يتناول علوم اللغة العربية لا على أساس أنها علوم مستقلة بل على أساس أنها مكونات لمقاربة واحدة للخطاب (لا للجُمل أو العبارات) تستمد مفاهيمها ومنهجيها من جهاز نظري واحد عُنيت كتب فقه اللغة على الخصوص برصده وتبيانه.

وجدير بالإشارة أن هذه المقاربة الشمولية لعلوم اللغة العربية باعتبارها مكونات لجهاز نظري واحد واردة عند المفكرين اللغويين العرب القدماء أنفسهم حيث تشكل قوام "**نظرية النظم**" للجرجاني و"**نظرية الأدب**" للسكاكي كما سنرى في مبحث لاحق.

2.1 – تطور لا قطيعة

يَصدُق مفهوم "القطيعة" على الفصل المعرفي التام بين فكرين ما من حيث المنطلقات والأهداف والمنهج. من أمثلة ذلك ما نجده حاصلا بين الفكر العلمي من جهة والفكر السحري أو الأسطوري من جهة ثانية.

فيما يخص الحقل اللغوي راجت في بعض الوقت في أدبيات اللسانيات البنيوية خاصة فكرة أن اللسانيات الحديثة علم جديد يباين مباينة القطيعة المعرفية ما سبقه من دراسات نحوية تقليدية من ضمنها الفكر اللغوي العربي القديم. وساعد في رواج هذه الفكرة أمران متلازمان:

(أ) إحساس لساني تلك الحقبة بأنهم آتون، تبعاً لدي سوسير، بالجديد الجاب لما قبله؛

(ب) رد "هجمة" أنصار القديم النافين لجدة اللسانيات واعتبارها لا تعدو أن تكون "بديلا مصطلحيا" للدرس اللغوي القديم ذي الكفاية الثابتة على مدى العصور.

لكن فكرة القطيعة هذه لم تلبث أن فندتها دراسات ابستمولوجية لسانية (شومسكي (1966)، كورودا (1972)) وسيميائية (جريماس (1966)) بينت بالملموس أن اللسانيات الحديثة ليست إلا حقبة من حقب تطور فكر لغوي واحد بدأ حين بدأ الانسان يفكر في اللغة وسيمتد امتداد التفكير في اللغة.

اعتماداً لأطروحة التطور (في مقابل أطروحة القطيعة) وفي ظلها اقترحنا (المتوكل (1982)) قراءة للفكر اللغوي العربي القديم في مراحل ثلاث:

(أ) **أولا**: استخلصنا من مختلف "علوم اللغة العربية" أهم مقومات التنظير العربي القديم للدلالة؛

(ب) **ثانيا**: حددنا معالم منهجية عامة لمقارنة النظرية الدلالية العربية القديمة بالنظريات اللسانية الحديثة خاصة منها النظريات الموجهة تداوليا مثل "نظرية الأفعال اللغوية" في ما يسمى "فلسفة اللغة العادية" ونموذج "الفرضية الإنجازية" في النظرية التوليدية التحويلية ومختلف النظريات الوظيفية بالتركيز على نظرية النحو الوظيفي؛

(ج) **ثالثا**: حاولنا استكشاف إمكانات عقد حوار معرفي بين النظرية الدلالية العربية المستخلصة والنظريات التي قورنت بها حيث بينا على الخصوص مدى الاستثمار المتاح للنتاج اللغوي العربي القديم في التنظير اللساني الحديث بوجه عام.

3.1 – إسقاطٌ "للإسقاط"

من غير النادر أن يتهدّد منزلق "الإسقاط" القرآت الحديثة للتراث.

والإسقاط حسب فهمنا له في حقل اللغويات هو قراءة نظرية ما من خلال نظرية أخرى. ويمكن تصنيف الإسقاط بالنظر إلى ثلاثة وسائط أساسية: نوعه ودرجاته واتجاهه.

(أ) الإسقاط من حيث نوعه إسقاطان: "إسقاط وجود" و"إسقاط تقويم":

(1) يمكن أن تُنسبَ إلى نظرية ما مفاهيم أو إواليات أو سمات منهجية منعدمة فيها موجودة في نظرية غيرها.

من أمثلة ذلك أن يقال إن "التحويلات" بالمفهوم التوليدي التحويلي موجودة بنفس الخصائص الصورية في النحو العربي القديم.

ومن أمثلة ذلك أيضاً أن يقال إن البنية الصرفية – التركيبية في النظريات الحديثة هي بالحذافير ما كان يسميه الجرجاني نظرية النظم". ومن إسقاط الوجود كذلك أن يقابل مفهوم "البؤرة" مقابلة مطابقة بمفهوم "العناية – الاهتمام" الوارد عند اللغويين العرب القدماء.

(2) أما إسقاط التقويم فأن تُنتقد نظرية ما سلباً أو إيجاباً انطلاقاً من نظرية أخرى.

مثال ذلك أن يُعاب على نظرية صورية أنها لا تعتمد الدلالة والتداول في رصد البنية الصرفية – التركيبية أو أن يعاب في المقابل على نظرية وظيفية الأخذ بهذين البعدين في وصف وتفسير خصائص العبارات اللغوية.

(ب) الإسقاط درجات حيث منه ما يقف عند المصطلح حين يُتحدث عن نظرية ما بمصطلحات نظرية أخرى حديثة أو قديمة ومنه ما يجاوز ذلك إلى المفاهيم ذاتها.

ويمكن القول إن الاسقاط الخاص بين نظريتين متزامنتين وإن اختلفتا أهون من الاسقاط الذي يحصل بين نظريتين منتميتين إلى حقبتين تاريخيتين متباعدتين.

(ج) أغلب أنماط الإسقاط وأشهرها إسقاط نظرية حديثة على الفكر التراثي إسقاط وجود كما سبق أن بيّنا أو إسقاط تقويم كان يعاب على هذا الفكر نهجه في التبويب أو خلوّه من أدوات الصورنة المنطقية — الرياضية مثلاً.

إلاّ أنه من غير النادر أن يحصل العكس فيُسقط الفكر التراثي على إحدى النظريات اللسانية الحديثة. المثال المعروف لهذا النمط من الإسقاط ما نجده في القراآت المتعصبة للتراث التي تسعى في نفي الدرس اللساني الحديث باعتباره مجرّد بديل مصطلحي للنحو والبلاغة القديمين.

كيف يمكن إذن أن نقرأ النظريات اللغوية وأن نقارن بينها بعيداً عن مزلق الإسقاط؟ أنجع السبل في رأينا إلى تلافي الإسقاط (أو إسقاطه) سبيلان متكاملان هما:

أولاً: تحاشي الانطلاق من نظرية بعينها حديثة كانت أم قديمة؛

ثانياً: وضع "ميتانظرية" تعلو جميع النظريات وتشكل المرجع والحكم الوحيدين في القراءة والمقارنة معاً.

ولعل من البناءات النظرية التي تقترب من الميتانظرية المنشودة ما أسميناه "النظرية الوظيفية المثلى" التي شغلناها لتقويم النظريات الوظيفية الحديثة والتي نزعم أنه بالإمكان تشغيلها في قراءة الجانب الدلالي من التراث اللغوي العربي كذلك كما سنرى في مبحث لاحق.

2- الدلالة في التراث اللغوي العربي

نطلق هنا مصطلح "الدلالة" على جميع أنماط المعنى التي نقترح أن نردّها إلى نمطين عامين أساسيين: "المعنى القصد" و"المعنى الفحوى"، نية المخاطب في خطابه وفحوى الخطاب ذاته.

تنووِل هذان النمطان من المعنى في مختلف علوم اللغة العربية بزواليات وتحت مصطلحات مختلفة إلا أنه من الممكن القول إن التنظير لهما يكاد يكون واحداً.

هذا التوحد في التنظير[2] للدلالة هو ما سنحاول تبيانه في ثلاث مراحل:

أولا: رصد المفاهيم الأساسية قوام التنظير؛

ثانيا: بلورة الجهاز الواصف وصياغته؛

ثالثا: عرض أمثلة للظواهر الدلالية المقاربة.

سيلاحظ القارئ أن النهج الذي سنسلكه في هذا العرض نهج بنائي يجمع مقومات ما يمكن تسميته "النظرية الدلالية العربية القديمة" ويصوغها كما تصاغ النظريات عامة وذلك ما سيمكننا لاحقاً من تقويمها ومقارنتها بالنظريات الوظيفية الحديثة.

1.2- المفاهيم الأساسية

من القولات السائرة في ثقافتنا العربية قديما وحديثا القولة المعروفة "لكل مقام مقال". إن هذه القولة، إلى جانب طابعها المثلي العام، تختزل الفلسفة التراثية في التنظير للدلالة. بناءً على ذلك، نقترح بغية التبسيط والتوحيد معاً، أن نؤطر مجموعة المفاهيم الأساسية الواردة في هذا الحقل داخل ثنائية "المقام / المقال".

1.1.2 – المقام:

ما صدقُ مفهوم المقام مجموعة العناصر التي تتوافر في موقف تخاطبي معين وأهمها زمان التخاطب ومكانه وعلاقة المتكلم بالمخاطب وخاصة الوضع التخابري القائم بينهما، أي مجموعة المعارف التي تشكل مخزون كل منهما أثناء عملية التخاطب.

إلى هذا التعريف العام، يمكن أن نُرجع مختلف المصطلحات الواردة في علوم اللغة العربية كمصطلحي "مقتضى الحال" و"قرائن الأحوال" مثلاً.

قد انتبه اللغويون العرب القدماء، خاصة منهم علماء البلاغة، إلى أهمية العناصر المقامية بالنظر إلى المقال وتحديد خصائصه. ونورد هنا من مفتاح العلوم للسكاكي مثالين لذلك هما: **أولا:** "خروج" الاستفهام من السؤال إلى غيره **وثانيا:** تصنيف الخبر إلى ثلاثة أضرب.

(أ) يحلّل السكاكي الجملة الاستفهامية (2أ) على أساس أنها تفيد أصلاً السؤال المحض وترادف الجملة (2ب) لكنها انتقلت من معنى السؤال إلى معنى الاستغاثة بواسطة ما يسميه "قرائن الأحوال" أي عدم وجود شفيع في مقام التخاطب:

(2) أ – هل من شفيع؟ !
ب – هل يوجد شفيع يشفع لي؟

(ب) تختلف الجمل (3 أ-ج)، في نظر السكاكي، في كون الأولى "خبراً ابتدائياً" والثانية "خبراً طلبياً" والثالثة "خبراً إنكارياً".

(3) أ – زيد قائم
ب– **إن** زيداً قائم
ج– **إن** زيد لقائم

ويقيم السكاكي التمييز بين الخبر الابتدائي والخبر الطلبي والخبر الإنكاري على اختلاف المقام والوضع التخابري على الخصوص حيث يُلقى الأول لخالي الذهن والثاني لمتردّد والثالث للجاحد المنكر.

2.1.2 – المقال

1.2.1.2 – تعريف المقال

يمكن أن يُحدّ المقال في مقابل المقام كالتالي:

(4) حدُّ المقال:

"المقال هو الخطاب المنطوق أو المكتوب الذي يتجه المتكلم في زمان ومكان معيّنين تجاه مخاطب معين بالنظر إلى وضع تخابري معين".

2.2.1.2 – بُعدا المقال: اللفظ والمعنى

للمقال، كما حدّدناه أعلاه، شقان: لفظ ومعنى.

1.2.2.1.2 – اللفظ

ليس المقصود بمصطلح "اللفظ" في التراث اللغوي العربي الصورة الصوتية النهائية فحسب بل كذلك العلاقات النحوية (الصرفية – التركيبية) التي تثوي خلفها. هذا ما يفهم مثلا من حديث الجرجاني (دلائل الإعجاز) عن اللفظ. فاللفظ عند هذا العالم، في مقابل المعنى، هو ناتج "إعمال أحكام النحو". يمكن أن نستنتج، إذن، أن اللفظ في التراث هو البنية الصرفية – التركيبية للعبارة اللغوية المتحققة في سلسلة صوتية.

على هذا، يمكن أن نمثل لصورة اللفظية للجملة (5):

(5) هل يستوي العالِمُ والجاهل؟ !

على الشكل التالي:

(6) / هل – يستوي – العالم – و – الجاهل /
[أداة – فعل – اسم فاعل – أداة – اسم فاعل].

2.2.2.1.2 – المعنى

لمفهوم "المعنى" في التراث حقل شاسع إلاّ أنه من الممكن حصره في ثنائية أساسية هي: "المعنى القصد" / "المعنى الفحوى".

1.2.2.2.1.2 – المعنى الفحوى

يفيد هذا المصطلح معنى العبارة اللغوية ذاتها. وهو في الأغلب مجموع معاني مكوناتها مضموماً بعضها إلى بعض ضمّاً خطيّاً.

المعنى الفحوى في الجملة (5)، مثلاً، هو ما يفاد من الترسيمة التالية:

(7) [هل – يستوي – العالم – والجاهل]
"استفهام + معنى 1 + معنى 2 + عطف + معنى 3".

2.2.2.2.1.2 – المعنى القصد

يستوجب في الغالب استعمال العبارات اللغوية عامة أن نميّز بين "معنى العبارة" كما حددناه في الفقرة السابقة و"معنى المتكلم"، بين الفحوى المعجمي – التركيبي للعبارة ذاتها والقصد الذي يتوخى المتكلم تحقيقه حين ينتج العبارة.

ويشمل القصد بدوره: "**الغرض**" و"**النية**"[10].

(أ) يضع البلاغيون (الجرجاني، السكاكي) والأصوليون (الآمدي) في مقابل "الكلام" "الغرض من الكلام" ويردّون مجموع الأغراض الكلامية إلى الثنائية المنطقية المعروفة التي تقابل بين "الخبر" و"الإنشاء" (أو "الطلب").

تقوم المقابلة بين هذين المفهومين في تراثنا على الأساس التالي:

(1) الخبر هو ما يحتمل الصدق والكذب في حين أن الإنشاء غير قابل لأي من هاتين القيمتين.

فالجملة الخبرية (8) يمكن أن تكون "صادقة" كما يمكن أن تكون "كاذبة" حسب مطابقتها لواقع المخبر عنه او عدم مطابقتها له:

(8) زيد في الدار

أمّا الجملتان الإنشائيتان (9) و(10) فلا يُقتضى أن تطابقا واقعا ولا تحتملان بالتالي صدقاً أو كذباً:

(9) متى سيعود زيد؟

(10) اخرج إن أردت النجاة !

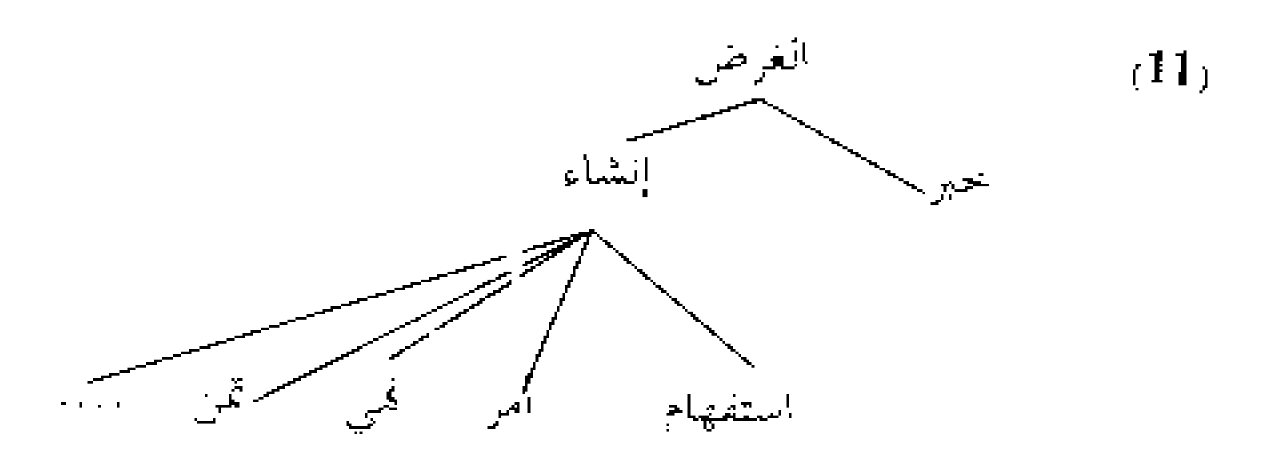
(2) الخبر والواقع المخبر عنه أمران متمايزان مفصول بعضهما عن بعض يقوم كل منهما قيام الذات في حين أن مدلول الإنشاء يتحقق بمجرد النطق به.

من الأمثلة المسوقة في هذا الباب العبارات الشرعية التي من قبيل "زوّجتك ابنتي" والتي يسميها بعض اللغويين القدماء بحق "الألفاظ الأعمال" إذ إن التلفظ بها إنجاز لمدلولها إنجازاً لا يحتمل التراجع.

ويُدرج البلاغيون (كالسكاكي مثلا) تحت الإنشاء معاني متعدّدة مثل الاستفهام والأمر والنهي والتمني.

يمكن أن نوضح ثنائية الخبر / الإنشاء وما يتفرع عن الإنشاء بواسطة الترسيمة التالية:

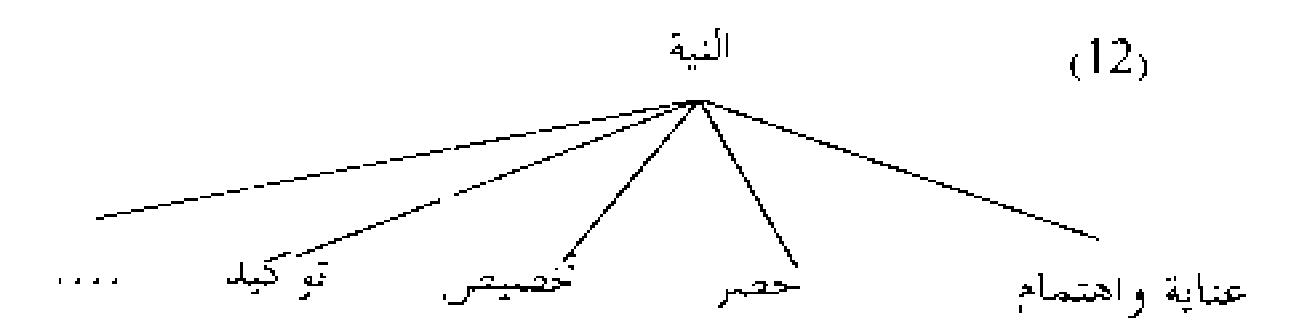
(11)



(ب) إذا كان لمفهوم الغرض علاقة بالهدف من الخطاب فإن لمفهوم "النية" علاقة بتنظيم الخطاب ذاته (أو "نظمه" بلغة الجرجاني) من حيث ترتيب مكوناته على الخصوص كأن يقدم ما هو في "نيّة" التأخير أو عكس ذلك.

إن المتكلم حين "يعمل أحكام النحو" في خطابه فإن نيته في ذلك تكون إما "عناية واهتماما" أو حصراً أو تخصيصاً أو توكيدا كما تبين ذلك الترسيمة(12):

(12)



2.1.2.1.2 – أنماط المقال

حفّز استكشاف خصائص القرآن الكريم وما يميزه عن غيره اللغويين العرب القدماء على وضع تصنيف للخطابات وكان انطلاقهم في هذا التصنيف ثلاثة معايير: **أولا**: الفائدة، **وثانياً**: صيغة الخطاب (أو بُعده) **وثالثا**: مجاله.

1.2.1.2.1.2 — الفائدة

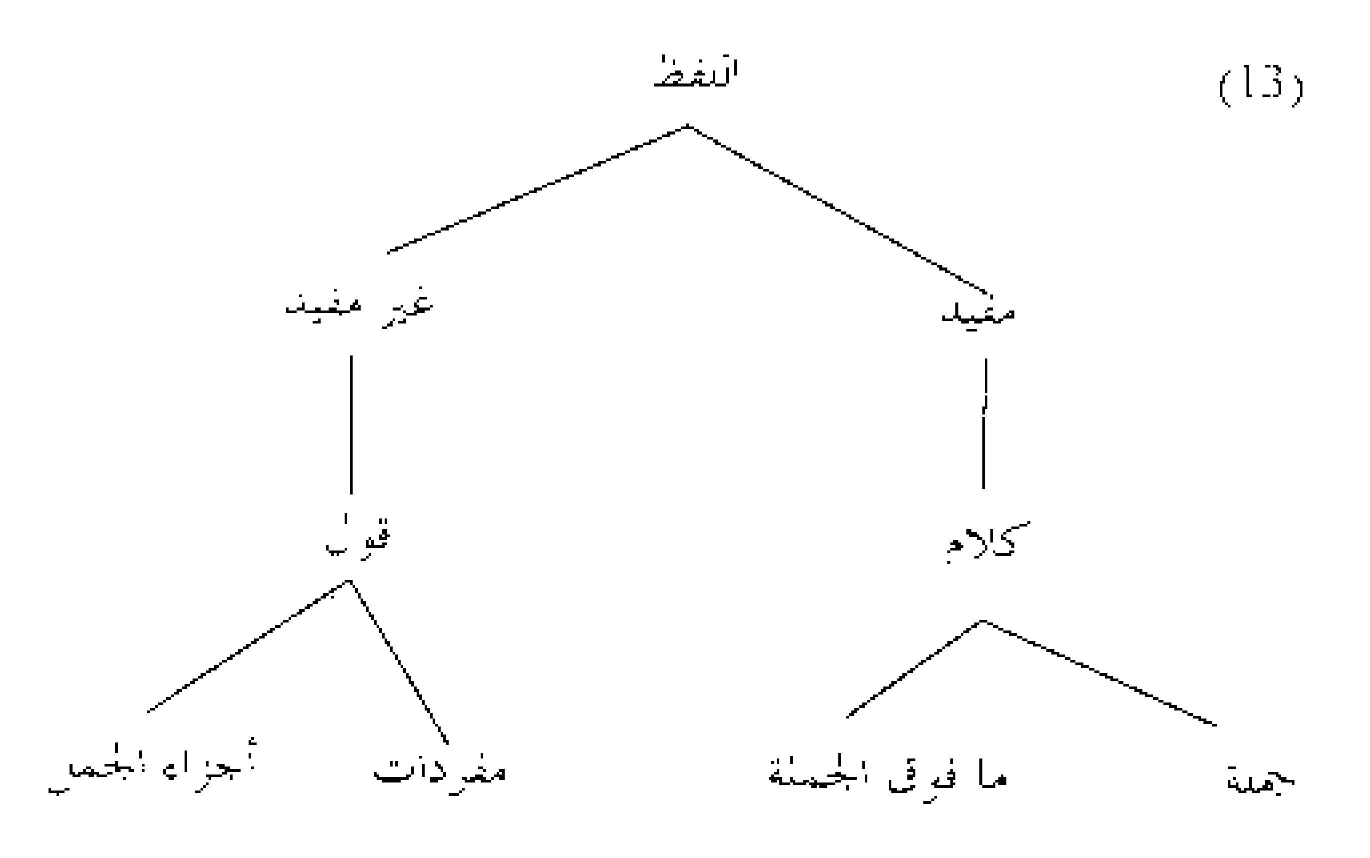
يميز السكاكي (مفتاح العلوم) بين الخطاب الحامل **لفائدة** أي لمعلومة غير متوفرة عند المخاطب والخطاب غير الحامل لفائدة. ويسمى الصنف الثاني من الخطاب "**لغواً**".

في نفس السياق، يميز ابن جني (الخصائص) بين "**القول**" و"**الكلام**" على أساس أن الأول لفظ غير مفيد والثاني لفظ ذو فائدة.

بتعبير أدق، "اللفظ" عند ابن جني مجموعة أصوات قد تحمل "فائدة" تامة في حدّ ذاته فتكون "كلاما" وقد تخلو من فائدة فتكون مجرّد "قول". حسب معيار "**الإفادة التامة**"، تُدرج "المفردات" المعزولة و"أجزاء الجمل" في "القول" في حين تعدّ كلاماً الجملة وما يتعدى الجملة.

يمكن توضيح ثنائية "القول / الكلام" عند ابن جني عن طريق الترسيمة التالية:

(13)



ملحوظة: مفهوم **الإفادة** عند السكاكي أعم منه عند ابن جني.

فاللفظ غير المفيد الأول ليس محصوراً في مفردات أو أجزاء جمل بل إنه يشمل كل ما يحمل "جديدا" للمخاطب وإن كان جملة أو أكثر من جملة.

2.2.1.2.1.2 – طبيعة الخطاب

نقصد هنا بطبيعة الخطاب (أو بُعده) ما كان يحيل عليه المصطلح القديم "**أقسام الكلم**" إذا نحن اعتمدنا تعريف ابن جني للكلام على أنه اللفظ المفيد (في مقابل القول مفرداً أو جزء جملة) أمكننا القول إن النحاة والبلاغيين وقفوا عند حدود الجملة بوجه عام إلا أن علماء أصول الفقه والمفسرين وفقهاء اللغة جاوزا ذلك وتصدّوا لدراسة ما يتعدى الجملة.

(أ) يعرف العسكري (الفروق في اللغة) "**القطعة**" بأنها سلسلة من الجمل المتوالية. ونجد عنده وعند ابن جني (الخصائص) مفهوم "**الحديث**" معرفا في مقابل القطعة بخاصيتين: **أولا**: كونه متوالية من الجمل **وثانيا**: كون هذه الجمل المتوالية يحكمها علاقات ترابط معينة.

بإضافة مفهومي "**القطعة**" و"**الحديث**"... يمكن أن نمثل لسلمية أقسام الكلام بواسطة الترسيمة (14):

(14) كلام: جملة < قطعة / حديث.

(ب) بحكم تصديهم لدراسة القرآن الكريم لتفسيره واستخراج الأحكام الشرعية منه، كان لزاما على المفسرين وعلماء أصول الفقه أن يجاوزوا مستوى الجملة إلى ما هو أعلى من الجملة: "آية" ثم "سورة" كما هو معلوم.

3.2.1.2.1.2 – المجال

لم يغب عن اللغويين العرب القدماء أن الخطابات لا تختلف بالنظر إلى أبعادها فحسب بل كذلك بالنظر إلى مجالاتها.

في هذا الباب، ميزوا بين الخطاب الديني متمثلاً في القرآن الكريم والخطاب الشعري والخطاب الحجاجي والخطاب العلمي وحاولوا رصد خصائص كل من هذه الأنماط الخطابية كما سنبين في مبحث لاحق.

2.2 – المنهج

نقصد بالمنهج هنا الطريقة المعتمدة في مقاربة الظواهر اللغوية، وبالخصوص الظواهر الدلالية. للمنهج عامة جوانب عدة عرضنا لها بالتفصيل سابقاً (المتوكل (1982)) ونخص بالحديث منها جانباً أساسياً، جانب المسطرة المتبعة في بناء العبارة اللغوية إنتاجا أو فهما.

1.2.2 – اللفظ والمعنى: جدل السَّبق

تتآلف النظريات اللغوية الحديث منها والقديم على اختلافاتها، في أنها تسعى جميعها في ربط شقيّ العبارة اللغوية الأساسين: شق المعنى وشق اللفظ.

تتحدّد طبيعة مسطرة تحليل العبارة اللغوية وفقا للإجابة عن السؤالين الأساسيين التاليين:

أولا: ما المقصود بالمعنى؟ ما هي العناصر التي يجب رصدها في هذه الخانة؟

ثانيا: كيف يتم الربط بين المعنى واللفظ؟ ما هو الاتجاه الذي يأخذه هذا الربط بالنظر لأيهما أسبق؟

(أ) تختلف النظريات اللسانية الحديثة اختلافاً بيّنا، كما هو معلوم، في الحيز الذي تعطيه للمعنى وأيضا في العناصر التي تجعلها مكونات له. فالنظرية التوليدية التحويلية في نماذجها الكلاسيكية تحصر المعنى في ما تسميه "الدلالة اللغوية الصِّرف" التي تكمن في فحوى العبارة ذاتها في

حين أن النظريات الموجهة تداوليا (أو وظيفيا) تضيف إليه عناصر قصدية كالدلالة الإنجازية والدلالة الوجهية.

فيما يخص المعنى في التراث بينًا في المبحث السابق أنه معنيان: معنى المتكلم ومعنى العبارة، المعنى القصد المتضمن للغرض والنية ومعنى المحتوى الكامن في مجموع مداليل مكونات العبارة مضموما بعضها إلى بعض.

(ب) وتتباين النظريات اللسانية الحديثة كذلك من حيث إعطاء الأسبقية في تحليل العبارة للفظ على المعنى أو المعنى على اللفظ. فالنظريات التي تعتمد مبدأ "استقلال التركيب" تجعل من اللفظ المكون الأساس على أن يكون المعنى مكونا تابعا يكتفي بتأويل البنية الصرفية – التركيبية.

في المقابل، نجد المعنى في النظريات الأخرى كالدلالة التوليدية ومجمل النظريات الوظيفية سابقا للفظ محدّدا لخصائصه الصرفية والتركيبية والصوتية.

إن هذا الاختلاف راجع، في الواقع، إلى أن من النظريات ما يستهدف وضع نموذج للمخاطب ومنها ما يرمي إلى وضع نموذج للمتكلم. ومن الطبيعي والمنطقي بالنظر إلى مراحل عملية التخاطب أن يتقدم اللفظ على المعنى في النظريات الأولى إذ يكون الأسبق في التلقي في حين يتقدم المعنى على اللفظ في النظريات الثانية إذ إنه السابق في إنتاج العبارة. توضيح هذا الفرق في الترسيمية التالية:

(15) إنتاج العبارة: معنى ⇐ لفظ
تلقي العبارة: لفظ ⇐ معنى

أثار إشكال الأسبقية هذا في التراث الجدل الشهير حول أسبقية اللفظ على المعنى أو العكس وتحكم السابق في اللاحق وهو جدل عام شمل كما هو معلوم النقد الأدبي إلى جانب علوم اللغة.

سنحصر الحديث عن هذه القضية الكبرى في الحقل اللغوي حيث يتواجد "الاتجاهان" معاً: اتجاه أسبقية اللفظ على المعنى ويمثله السكاكي (المفتاح) واتجاه أسبقية المعنى على اللفظ الذي يرو ده الجرجاني (الدلائل).

2.2.2 – اللفظ فالمعنى: "علم الأدب"

يسُطّ السكاكي في ثنايا كتابه "**مفتاح العلوم**" ما يسميه "**علم الأدب**". علم الأدب هذا يمكن أن يُفهم على أنه منهج لتحليل العبارات اللغوية انطلاقاً من لفظها نحو معناها.

يقوم هذا المنهج على التمييز بين ثلاثة مستويات يضطلع ببنائها ويربط بعضها ببعض ثلاثة أنساق من القواعد (أو "مكونات").

1.2.2.2 – مستوى "المفرد"

ينقسم مستوى "المفردات" إلى ثلاثة مستويات فرعية هي "الأصوات" و"الأبنية" و"اللغة" يضطلع بتحديدها علم الأصوات وعلم الصرف والمعجم على التوالي.

2.2.2.2 – مستوى "المركب"

بعد التحديد الصوتي – الصرفي لبنية مفردات العبارة وبعد التحديد المعجمي لمدلولها المفردة تنقل هذه المفردات إلى مركبات (جمل عامة) بواسطة المكون الموالي، مكون النحو، "الذي يضطلع بتحديد البنية التركيبية للعبارة والعلاقات القائمة بين عناصرها.

من أهم العلاقات النحوية العلاقات الإعرابية التي تقوم على ثلاثة أركان: "فاعل" يُسند الإعراب و"أثر" هو الحالة الإعرابية (رفع أو نصب أو جر) و"قابل" معمول فيه يحمل الحالة الإعرابية المسندة.

3.2.2.2 – مستوى المطابقة

في هذا المستوى، يُحدَّد مدى مطابقة المركب لمقتضى الحال وفيه يُسند المعنى "الأصلي" للعبارة بمعونة "قرائن الأحوال" فيكون "استفهاما" أو "أمرا" أو "نفيا" أو "تمنيا". وقد يقتضي الحال (المقام) أن يُسند إلى العبارة معنى "فرعي" (أو "حالي" كما يسميه السكاكي) فيحال المعنى الأصلي "الأمر" مثلا إلى "التماس" أو "دعاء" والمعنى الأصلي "الاستفهام" إلى "استبطاء" أو "زجر" كما مر بنا.

يتقاسم إسناد المعنى الأصلي والمعنى الحالي مكونان فيقوم "**علم المعاني**" بتحديد المعنى الأول و"**علم البيان**" بتحديد المعنى الثاني.

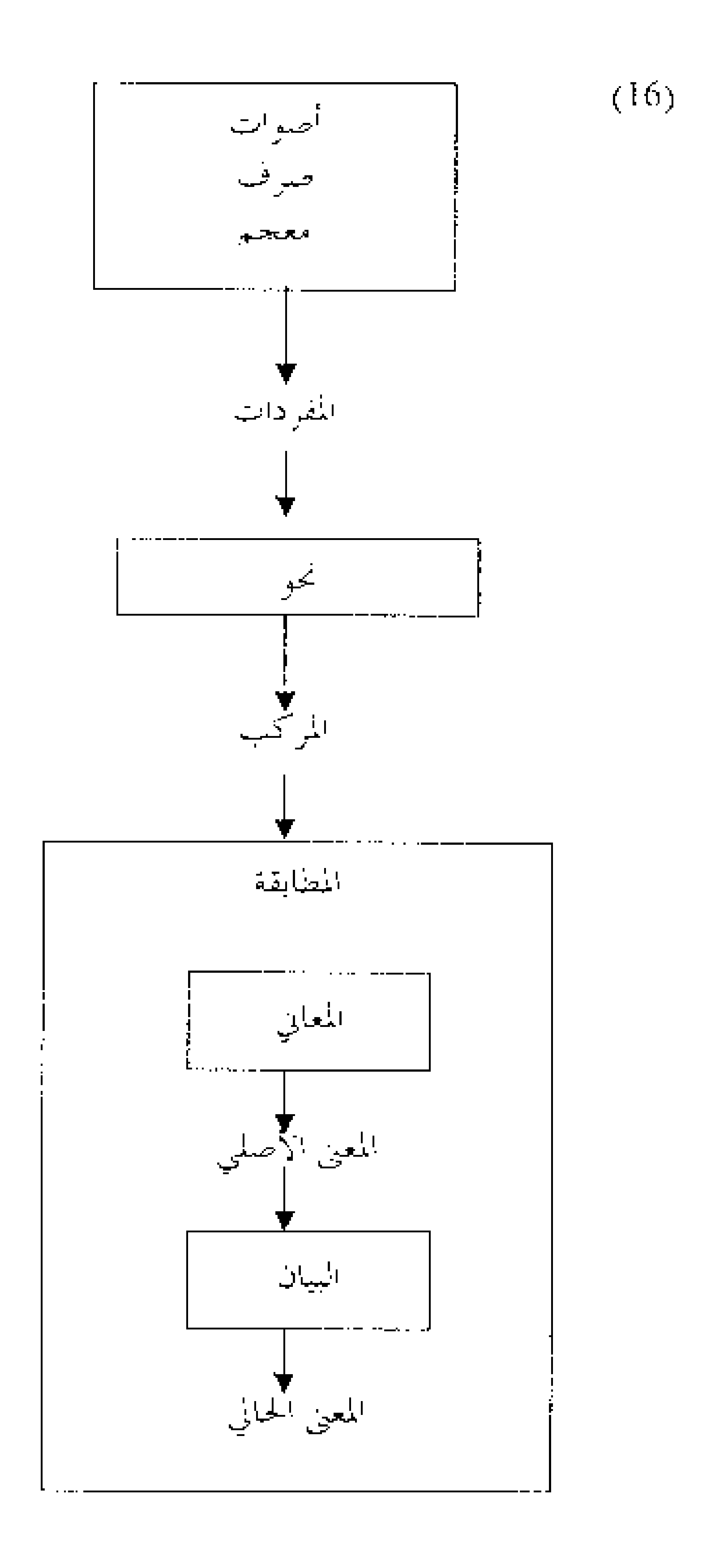
ملحوظة: يفترض السكاكي بين المستويات الثلاثة تراتبية منطقية قوامها أن المفردات سابقة للمركب وأن المركب سابق لمطابقته مقتضى الحال.

بموازاة ذلك يشتغل النحو بعد الأصوات والصرف والمعجم ويشتغل علما المعاني والبيان بعد النحو.

ثمة تراتبية إضافية يقيمها السكاكي داخل مكون المطابقة نفسه بين علمي المعاني والبيان على أساس اسبقية الأول على الثاني. ويُعلل هذه الأسبقية بكون المعاني "المستنبطة" (موضوع علم البيان) تقتضي الانطلاق ضرورة من المعاني الأصول (موضوع علم المعاني).

نقترح ان نوضح المسطرة التي ينتهجها السكاكي في تحليل العبارة اللغوية بواسطة الترسيمة (16):

(16)


أصوات
صرف
معجم
المفردات
نحو
المركب
المطابقة
المعاني
المعنى الأصلي
البيان
المعنى الحالي

3.2.2 – المعنى فاللفظ: "نظرية النظم"

درج المحدثون نقاداً ولغويين على إطلاق مصطلح "نظرية النظم" لا تجاوزاً على الفكرة الأساسية التي يدافع عنها الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز".

خاصية هذه "النظرية" قيامها على أسبقية المعنى على اللفظ وانتهاج منهج لبناء العبارات اللغوية على أساس معناها.

1.3.2.2 – المعنى قبل اللفظ

إن فكرة أسبقية المعنى على اللفظ من موضوعات "دلائل الإعجاز" الكبرى يوردها الجرجاني ويفصّل فيها بالحاح في غير موضع من كتابه.

يمكن إرجاع ما يحتج به الجرجاني لأسبقية المعنى إلى أمرين: **أولا**: مراحل عملية التخاطب **وثانيا**: تحكم المعنى في تحديد بنية الخطاب.

(أ) أهم شقي عملية التخاطب في رأي الجرجاني هو شق المتكلم لا شق السامع أو الفهم والعبرة إذن، في رأيه، في تحليل العبارة اللغوية بكيفية بنائها لا بكيفية تلقيها.

يقول في هذا الباب (الدلائل: 273): "قد ترى أحدهم يعتبر حال السامع فإذا رأى المعاني لا تترتب في نفسه إلا بترتب الألفاظ في سمعه ظن عند ذلك أن المعاني تبع للألفاظ وأن الترتب فيها مكتسب من الألفاظ ومن ترتبها في نطق المتكلم وهذا ظن فاسد ممن يظنه فإن الاعتبار ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له. والواجب أن ينظر إلى حال المعاني معه لامع السامع".

(ب) يميز الجرجاني كما هو معروف بين "الضم" و"النظم" على أساس أن الأول مجرد رصف اعتباطي للألفاظ في حين أن الثاني إعمال لقواعد التعليق بين الألفاظ مفض إلى بنية صرفية – تركيبية معينة. بهذا

المفهوم لا يمكن أن تتم عملية "النظم" بين ألفاظ العبارة إلا إذا أخذ معناها بعين الاعتبار.

ولعل أوضح الإشارات إلى تبعية البنية اللفظية للمعنى الإشارة التالية: "لا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه ولا أن تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك. فإذا تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها؛ وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في النفس لم تحتج أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ بل تجد أنها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها" (الدلائل: 142).

2.3.2.2 – بناء العبارة اللغوية

على أساس أسبقية المعنى، ينتهج الجرجاني منهجاً في بناء العبارات اللغوية يقوم على التمييز بين مستويين، مستوى المعنى ومستوى اللفظ، يربط بينهما ربط تبعية نسق قواعد النظم.

1.2.3.2.2 – مستوى المعنى

يضع الجرجاني أساساً لإنتاج العبارة اللغوية ما يسميه "الكلام القائم بالنفس" المروم التعبير عنه.

الكلام القائم بالنفس، عند الجرجاني، (وفقا لثنائية "القصد/ الفحوى" المعروض لها آنفا)، شقان: "غرض" (خبر، استفهام، أمر...) ومجموعة من الوحدات المعجمية حاملة لمداليل معينة.

المعنى، إذن، غرض هو الدافع لإنتاج العبارة ومضمون يناسب الغرض المتوخى تحقيقه.

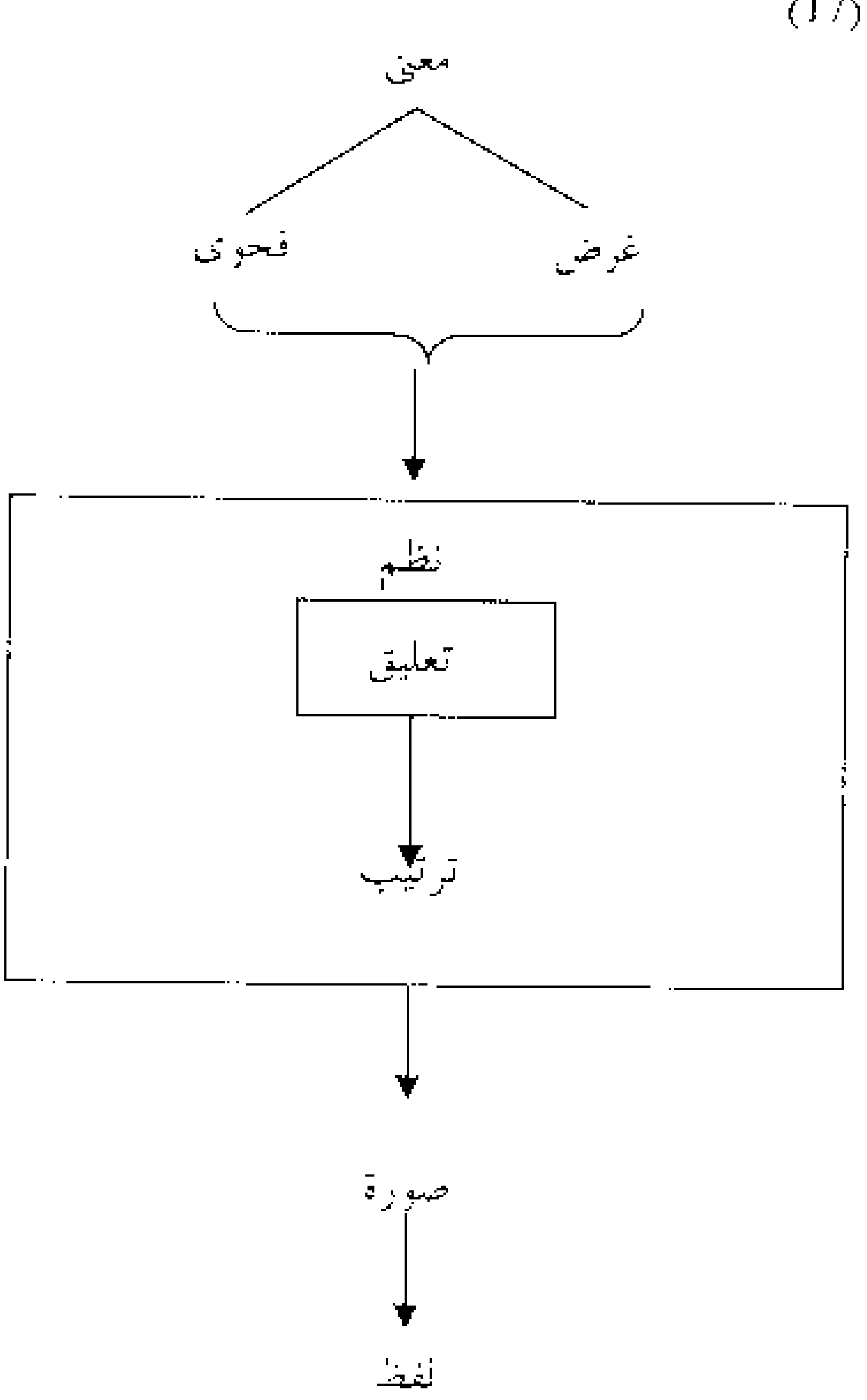
2.2.3.2.2 – مستوى اللفظ

ينقل مستوى المعنى بواسطة قواعد النظم إلى مستوى اللفظ حيث تُجرى قواعد تعليق المفردات بعضها ببعض وترتيب بعضها بالنظر إلى بعض طبقا للغرض المنشود تحقيقه.

ناتج قواعد النظم بنية صرفية – تركيبية محدّدة (أو "صورة" بلغة الجرجاني) جاهزة للتحقق صوتاً أو كتابة.

يمكن أن توضح منهج الجرجاني في بناء العبارة اللغوية عن طريق الترسيمة التالية:

(17)



3.2 – القضايا

في إطار المفاهيم الأساسية والمسالك المنهجية التي عرضنا لها في المبحثين السابقين، تناول اللغويون العرب القدماء مجموعة من القضايا ننتقي منها هنا أمثلة نقترح تبويبها كالتالي: **أولا:** القضايا التي تتعلق بالمعنى القصد **وثانيا:** القضايا المرتبطة بالمعنى الفحوى **وثالثا:** قضايا تنميط الخطابات ورصد خصائص كل نمط.

1.3.2 – القصد والتركيب

سبق أن بيّنا أن القصد في التنظير الثلاثي للدلالة قصدان: "غرض" له علاقة بصيغة العبارة (أو"أسلوبها") و"نية" هي المحدّد الأساسي للرتبة.

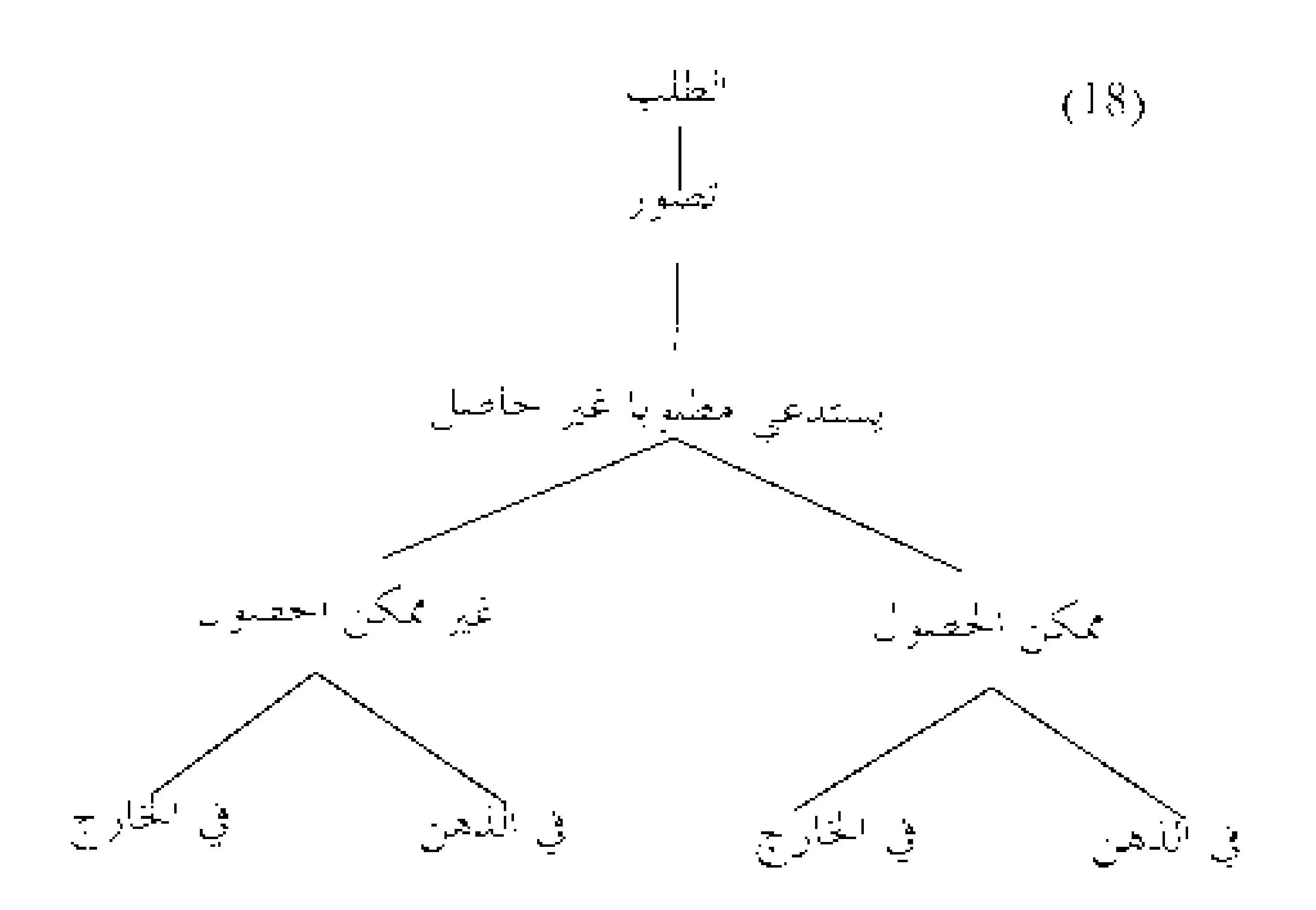
1.1.3.2 – الغرض الأصلي / الغرض الفرعي

بيّنا أن السكاكي يميز داخل "الطلب" (أي الإنشاء) بين الغرض الأصلي الذي يدخل في علم المعاني والغرض الفرعي (أو الحالي) الذي يضطلع بتحديده علم البيان.

لنر الآن كيف يتم الانتقال من الغرض الأصلي إلى الغرض الفرعي وكيف يرصد السكاكي آليات هذا الانتقال.

"الطلب" عند السكاكي خمسة أعراض أصلية هي الاستفهام والنداء والتمني والأمر والنهي. لكل من هذه الأغراض الخمسة قواعد (أو شروط) تعرّفه وتضبط "إجراءه على أصله" وإنجازه في المقام المناسب.

شروط الإجراء هذه تشكّل نسقا متكاملاً نمثل له بالترسيمة التالية:



ثمة حالتان بالنظر لتحقق هذا النسق من الشروط:

(أ) الحالة الأولى أن تُجرى أغراض الطلب الخمسة على أصلها بتحقق شروط إجرائها فتكون العبارة حاملة للغرض الذي تدل عليه صيغتها كما هو الشأن في الجملة (18) حيث الاستفهام "استفهام حقيقي" أي طلب أمر غير حاصل وقت الطلب ممكن حصوله في الذهن:

(18) هل زرت خالداً اليوم؟

(ب) أما الحالة الثانية فأن تجرى الأغراض الأصلية الخمسة في مقامات غير مطابقة لشروط إجرائها على الأصل.

في هذه الحالة يحصل الانتقال من الغرض الأصلي إلى غرض فرعي يطابق مقتضى الحال، ويتم ذلك في مرحلتين:

أولاهما: أن يؤدي عدم المطابقة المقامية إلى خرق أحد شروط الإجراء على الأصل فيمتنع إجراء المعنى الأصلي؛

ثانيهما: أن يتولد عن خرق شرط المعنى الأصلي وامتناع إجرائه معنى آخر قد يكون من المعاني الخمسة أو من غيرها.

نسوق مثالاً من مفتاح العلوم نفسه عن الاستفهام و"مولّداته". يقول السكاكي (المفتاح: 146): "إذا قلت لمن تراه يؤذي الأب "أتفعل هذا؟" امتنع توجه الاستفهام إلى فعل الأذى **لعلمك بحاله** وتوجه إلى **ما لا تعلم مما** يلابسه من نحو "أتستحسن" وولد **الانكار والزجر**".

2.1.3.2 – الغرض وتراكيب العطف

يخضع العطف في رأي اللغويين العرب القدماء لشرط أساسي هو شرط "**المناسبة**" القاضي بأن تكون الجملتان المعطوف بينهما جملتين متماثلتين.

والمناسبة نوعان: مناسبة فحوى ومناسبة غرض.

في باب المناسبة من حيث الفحوى يقول الجرجاني (الدلائل: 156):

"لا تقول "زيد قائم وعمرو قاعد" حتى يكون عمرو **بسبب** من زيد وحتى يكونا **كالنظرين** أو **الشريكين** وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني...

ومن هنا عابوا أبا تمام في قوله:

"لا والذي هو عالم أن النوى
صبر وأن أبا الحسين كريم"

وذلك لأنه **لا مناسبة** بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى...

واعلم أنه كما يجب أن المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى **الشبيه والنظير** أو **النقيض** للخبر عن الأول، فلو قلت "زيد طويل القامة وعمرو شاعر" كان **خلفا** لأنه لا **مشاكلة** ولا **تعلق** بين طول القامة

وبين الشعر وإنما الواجب أن يقال: "زيد كاتب وعمر شاعر و"زيد طويل القامة وعمرو قصير".

(ب) أمّا شرط المناسبة من حيث الغرض فأن تكون الجملتان المعطوف بينهما كلتاهما جملتين خبريتين:

(19) "زيد شاعر وعمرو كاتب

أو جملتين استفهاميتين:

(20) متى قدم زيد ومتى ذهب عمرو؟

أو جملتين أمريتين:

(21) كلوا واشربوا !

تناول اللغويون العرب القدماء والبلاغيون خاصة الجمل التي لا تستجيب لشرط مناسبة الغرض كما هو الشأن في الآية الكريمة:

(22) "ألم نشرح لك صدرك ووضعنا عنك وزرك"

حيث عُطِفَت جملة خبرية على جملة استفهامية.

وعلّلوا جواز العطف في مثل هذه الحالات بأن المسوّغ له هو أن الجملة المعطوف عليها جملة خبرية من حيث الغرض الفرعي وإن كانت استفهامية من حيث الصيغة.

3.1.3.2 – البنية والرتبة

كما ميزنا بين "معنى العبارة" و"معنى المتكلم" يمكن أن نميز أيضاً بين "رتبة العبارة" و"رتبة المتكلم".

نقصد برتبة العبارة الترتيب الذي تحدده علاقات النحو وهو فعل – فاعل – مفعول في الجملة الفعلية ومخبر عنه – مخبر به في غيرها.

أما المقصود برتبة المتكلم فالترتيب الذي تقتضيه **نية** المتكلم حين يقدّم ما حكمه (الفحوى) التأخير قاصداً التوكيد أو التخصيص أو الحصر أو رفع التوهم والشك وغير ذلك.

في باب تقديم الاسم على الفعل يقول الجرجاني (الدلائل: 94):

"فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه **فقدمت ذكره** ثم بنيت الفعل عليه فقلت "زيد قد فعل" ... اقتضى ذلك أن يكون **القصد** إلى الفاعل. إلا أن المعنى في هذا القصد ينقسم قسمين:

أحدهما.. أن يكون الفعل فعلاً قد أردت ان تنص فيه على واحد فتجعله له وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر أو دون كل أحد...

و**القسم الثاني** ألاّ يكون القصد على هذا المعنى ولكن على أنك أردت أن **تحقق** على السامع أنه قد فعل **وتمنعه من الشك** فأنت لذلك تبدأ بذكره... لكي تباعده بذلك من **الشبهة** و**تمنعه من الإنكار**...".

وفي معرض الحديث عن "التخصيص" كمقصد يستوجب التقديم يكتب السكاكي (المفتاح: 112):

"إذا قلت "بزيد مررت" أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير زيد فأزلت عنه الخطأ **مخصصاً** مرورك بزيد دون غيره. **والتخصيص لازم للتقديم** ولذلك تسمع أئمة علم المعاني في معنى "إياك نعبد وإيّاك نستعين" يقولون نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة منك لا نستعين أحدا سواك".

2.3.2 — من قضايا المعنى — الفحوى

بعد قضايا المعنى — القصد، آن لنا أن نعرض لقضايا المعنى — الفحوى.

من قضايا المعنى الفحوى التي دُرست في التراث اللغوي ثلاث قضايا كبرى هي: **أولا:** عملية الدلالة نفسها وأركانها، **وثانيا:** وجوه الدلالة بين "صريح" و"ضمني" **وثالثا:** الالتباس بمختلف أنواعه ودرجاته. تنوزعت هذه القضايا في علوم التراث عامة لكنها نالت النصيب الأوفر في المعاجم وفي كتب فقه اللغة وأصول الفقه والمنطق والتفسير.

1.2.3.2 — أركان الدلالة

تقوم عملية الدلالة، في منظور المناطقة والأصوليين، على أربعة أركان هي:

أولا: "الأشياء" العالم الخارجي مثل "الفرس" و"السيف" وغيرهما؛

ثانيا: "المعاني الذهنية" (أو الآثار النفسية للأشياء الخارجية)؛

ثالثا ورابعاً: الدالاّن الصوتي والخطّي.

وتتم عملية الدلالة على أساس ما يقوم من علاقات بين الأركان الأربعة. فالمعاني الذهنية تدل على الأشياء باعتبارها آثاراً نفسية لها والدال الصوتي يدل على المعنى الذهني في حين أن الدال الخطي يدل على الدال الصوتي.

حسب هذا التصور، يشكّل اللفظ، أي لفظ، عبارة مركّبة مكوناتها نفسها دلائل قائمة الذات: فمدلول الدال الخطي دليل صوتي مدلوله دليل ذهني مدلوله الشيء القائم في الخارج كما يفاد من الترسيمة (23):

(23)

اللفظ: ◄ دال (خط)
◄ مدلول: ◄ دال (صوت)
◄ مدلول: ◄ دال (أثر نفسي)
◄ مدلول (شيء خارجي)

على أساس هذه الطبيعة "التراكيبية" لعملية التدليل يصنف المناطقة والأصوليون المعاني صنفين:

(1) معاني كلية وهي المعاني الناتجة عن دلالة الأثر النفسي (أو المعنى الذهني) على الشيء؛

(2) ومعاني خاصة وهي ما ينتج عن دلالة الصوت على الأثر النفسي ودلالة الخط على الصوت.

ملحوظة: ينقل إلينا السيوطي (المزهر: 42)، الخصومة حول "الشيء" بين من يقول بوروده وبين من ينفيه. يحتج من يقول بعدم وروده بأن الدلالة الفعلية هي بين الصوت والأثر النفسي لا بينه وبين الشيء وبأن الشيء لا يمكن أن يوجد إلا في الذهن كما هو الشأن بالنسبة للأسماء المجردة. ويدافع القائلون بوروده بأن الدلالة قد تكمن بين الصوت والشيء دون أثر نفسي كما يحصل في الألفاظ الدال صوتها على الحدث مثل "**الخرير**" و"**الوشوشة**" وغير ذلك.

2.2.3.2 – وجوه الدلالة

يصنف علماء أصول الفقه خاصة الدلالة من حيث وجوهها إلى "دلالة صريحة" ودلالة ضمنية" مع تقسيم الوجه الثاني إلى عدة وجوه فرعية.

1.2.2.3.2 – الدلالة الصريحة

يُطلق مصطلح الدلالة الصريحة وأشهر منه مصطلح "دلالة المنطوق" على المعنى المستخلص من صيغة العبارة "وفقا للعُرف اللغوي".

من هذا التعريف يُفهم أن الدلالة الصريحة هي معنى العبارة "الحرفي" مجموع مداليل وحداتها المعجمية.

مثال ذلك أن الدلالة الصريحة للجملة (24) هي الإخبار بحدث القتل الواقع من زيد على عمرو:

(24) قتل زيد عمراً

2.2.2.3.2 – الدلالة الضمنية

تعرَّف "الدلالة الضمنية" في كتب أصول الفقه بأنها الدلالة التي لا تُستخلص من صيغة العبارة وفقاً للعرف اللغوي.

والدلالة الضمنية ثلاثة أنواع: "دلالة مفهوم" و"دلالة اقتضاء" و"دلالة إيماء".

(أ) دلالة المفهوم هي الدلالة التي يمكن أن تستنتج، عن طريق الاستدلال من المعنى الحرفي للعبارة.

وهي نوعان: "دلالة موافقة" و"دلالة مخالفة".

(1) يكون المفهوم مفهوم موافقة حين لا يتعارض مع دلالة المنطوق كما هو الشأن في الآية الكريمة (25) التي تعني ضمناً "أحسن إلى الوالدين":

(25) "ولا تقل لهما أُفٍّ"

(2) ونكون أمام "مفهوم مخالفة" حين يتعارض المعنى المستنبط مع دلالة المنطوق.

(ب) "دلالة الاقتضاء" مفهوم منطقي مرتبط بمفهوم الصدق / الكذب.

تشكل دلالة الاقتضاء أساس الحكم على العبارة بالصدق أو الكذب.

مثال ذلك أن صدق العبارة (26أ) يقتضي صدق العبارة (26ب) إذ لا طلاق بدون سابق زواج:

(26) أ طلق عمرو هندا

ب – عمرو زوج هند

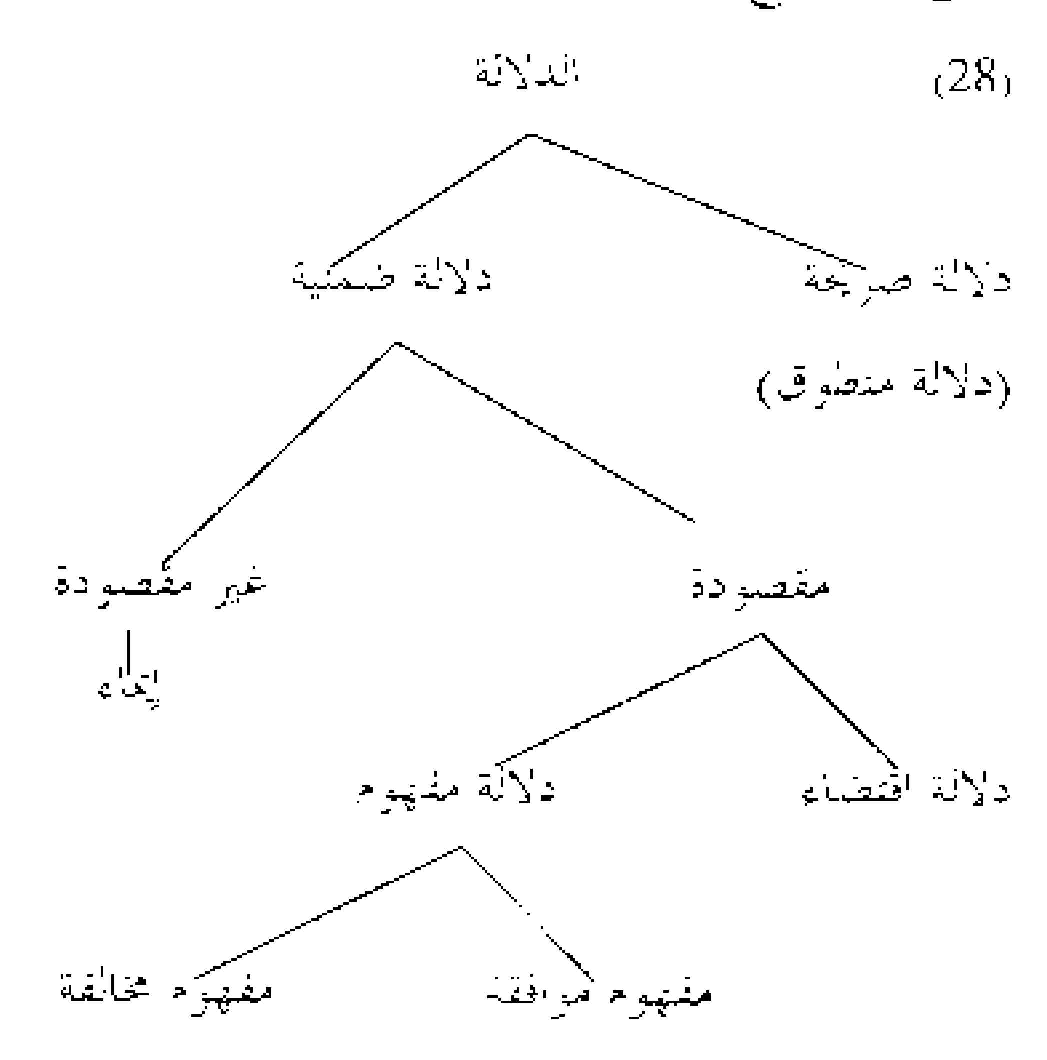
(ج) تشترك دلالة المفهوم بشقيها الموافق والمخالف ودلالة الاقتضاء في كونهما دلالتين مقصودتين بخلاف "دلالة الإيماء" التي تستنتج من معنى العبارة ذاتها دون أن يكون المتكلم يعنيها أو يروم تمريرها.

مثال ذلك أن يستنتج من العبارة (27)، إذا قيلت سنة 2006، أن هندا ولدت سنة 1960:

(27) بلغت هند الآن السادسة والأربعين.

يمكن أن نوضح وجوه الدلالة وفروعها بواسطة الترسيمة التالية:

(28)



3.2.3.2 – الالتباس: أنماطه ودرجاته

يقال عن خطاب ما (جملة أو أكثر من جملة) إنه خطاب ملتبس حين يحتمل قراءتين (أو تأويلين) أو أكثر من قراءتين.

درس اللغويون العرب القدماء الالتباس دراسة ضافية صنفوه فيها صنفين من حيث مكمنه ورصدوا درجاته من حيث قوته.

1.3.2.3.2 – نمطا الالتباس: دلالة وإحالة

الالتباس، في الواقع، كما نبه إلى ذلك السيوطي (الإتقان)، يمكن أن يكون كامنا في الصرف والتركيب إضافة إلى المعنى. إلا أننا لن نعرض هنا إلا للصنف الثاني من الالتباس.

الالتباس من حيث الفحوى إمّا أن يكون دلالياً أو أن يكون إحاليا.

1.1.3.2.3.2 – الالتباس الدلالي

يُنعت الخطاب بالملتبس دلالياً حين يكون التباسه في معناه أي في مجموع معاني ألفاظه مضموماً بعضها إلى بعض. مصدر الالتباس الدلالي بوجه عام تضمن الخطاب للفظ من قبيل "المشترك" حامل لأكثر من معنى واحد.

يميز علماء أصول الفقه في هذا الباب بين الخطاب "المُجمل" والخطاب "المفصّل" على أساس أن المجمل كل خطاب محتمل لمعنيين (أو لأكثر من معنيين) "وضعيين" ليس أحدهما معنى مجازيا.

من الأمثلة الموردة في باب المجمل الآية الكريمة (29) المحتملة لمعنيين مصدرهما اشتراك لفظ "اليد" (إلى المعصم أو إلى المرفق):

(29) "والسارق والسارقة فاقطعوا إيديهما" (قرآن كريم).

2.1.3.2.3.2 – الالتباس الإحالي

الإحالة عموما هي العلاقة التي تقوم بين اللفظ والذات التي يحيل عليها في الخارج. في إطار هذه العلاقة ميز علماء الأصول بين اللفظ "الخاص" واللفظ "العام" من جهة وبين اللفظ "المقيد" واللفظ "المطلق" من جهة ثانية.

يعرّف الأصوليون اللفظ العام بأنه "اللفظ الذي يقع على شيئين فأكثر" في مقابل اللفظ الخاص الذي لا يحتمل مدلوله أن يشترك فيه أكثر من شيء واحد".

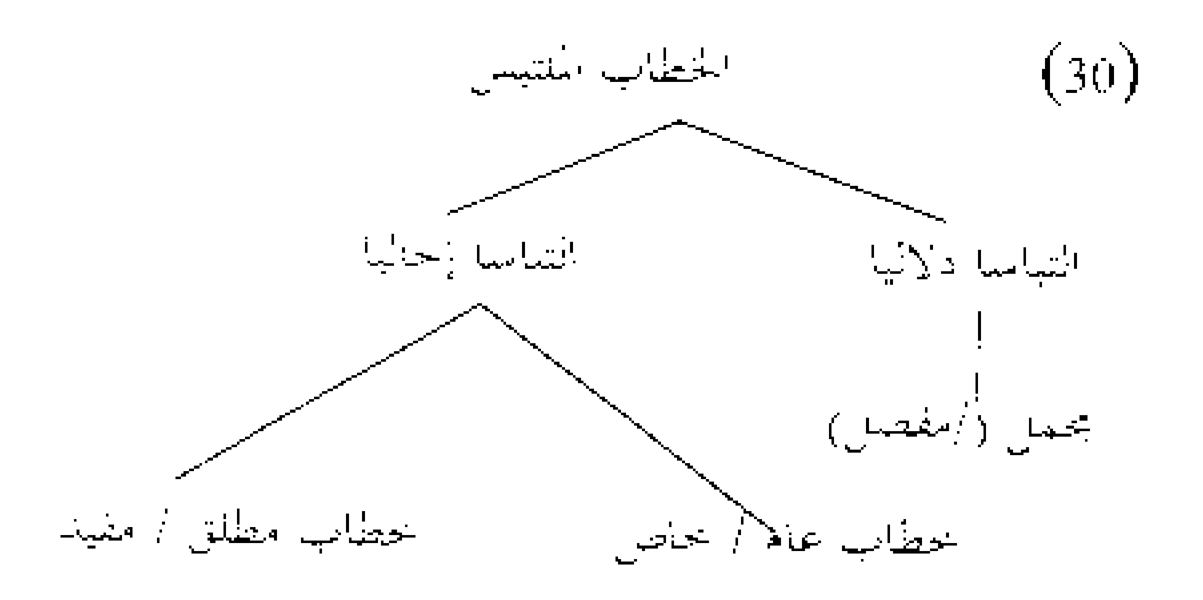
وأحصى الأصوليون الألفاظ العامة فوضعوا لها قائمة تشمل أسماء الاستفهام وأسماء الجنس وأسماء الجمع معرّفة أو منكّرة والأسوار الكمية مثل "كل" و"جميع".

أمّا ثنائية المطلق / المقيد فيحدُّ طرفها الأول بأنه اللفظ غير المعين وطرفها الثاني بأنه اللفظ "الذي يتمكن المخاطب من تمثل ما يحيل عليه"، أي اللفظ الذي يدل على شيء يعرفه المخاطب ويميزه عن غيره.

الألفاظ المطلقة كما أحصاها الأصوليون مجموع الأسماء المنكرة في حين تشمل الألفاظ المقيدة أسماء الأعلام والضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة و"المنادى المقصود".

لا تعني قائمة العام والمطلق وما يقابلها أن العموم / الخصوص والإطلاق / التقييد خصائص مقصورة على اللفظ المفرد، إذ إنها تصدق كذلك على الجمل بل على ما يفوق الجمل. في هذا الباب يشير الشاطبي (الموافقات) إلى أن العموم عمومان: "عموم إفرادي" وعموم "كلامي".

يمكن الآن أن نمثل لأنماط الالتباس بالترسيمة (30):



2.3.2.3.2 – درجات الالتباس

انتبه علماء أصول الفقه إلى أن الالتباس، كامناً في العموم أم في الإطلاق، ليس واحداً بل هو درجات.

فوضعوا سلمية للالتباس المتنامي تتراوح عناصرها بين قطبين: قطب "الظاهر" وقطب "الخفي":

(31) { الظاهر / النص } < المحتمل < المجمل < الخفي

يحد هذه السلمية طرفان، طرف الخطاب الظاهر (أو "النص") الذي يعرف بأنه الخطاب الذي يحتمل تأويلا واحداً وطرف الخطاب الخفي (أو "المتشابه") الذي هو الخطاب غير الممكن تأويله على الإطلاق.

بين هذين الطرفين القطبين، درجتا الخطاب "المحتمل" الذي يقبل تأويلين اثنين والخطاب "المجمل" الذي يحتمل أكثر من تأويلين ولا مرجّح.

3.3.2 – الخطاب: أنماطه وخصائصه

أشرنا سابقاً إلى أن اللغويين العرب القدماء لم يقفوا في دراستهم للفظ "المفيد" (بلغة ابن جني) عند الجملة بل تعدوها إلى ما يفوقها بحكم أن هدفهم الأسمى كان فهم القرآن الكريم باعتباره نصاً متكاملاً.

من نتائج دراستهم للخطاب الذي يفوق الجملة ثلاث نتائج هامة: **أولا**: التمييز بين القدرة اللغوية والقدرة الخطابية؛ **وثانيا**: تنميطهم للخطابات حسب معايير معينة **وثالثا**: رصد خصائص مختلف الأنماط الخطابية.

1.3.3.2 – القدرة الخطابية

ما يمكّن المتكلم من التواصل باللغة معرفته لأوضاعها معجماً وقواعد. دون معرفة أوضاع اللغة لا يستطيع المتكلم أن ينتج أي خطاب. هذا ما يشير إليه الجرجاني (الدلائل: 264) حين يقول:

"ينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلم أن يريد من عند نفسه في اللفظ شيئا ليس هو له في اللغة... كيف وهو إن فعل ذلك أفسد على نفسه وأبطل أن يكون متكلما، لأنه **لا يكون متكلما حتى يستعمل أوضاع لغة على ما وضعت هي عليه**".

إلا أن القدرة اللغوية المتمثلة في معرفة أوضاع اللغة ليست كافية لإنتاج خطاب "فصيح". فإنتاج الخطاب المتسق يقتضي قدرة خطابية ("فصاحة") تجاوز معرفة أوضاع اللغة إلى معرفة تنظيم الخطاب وإحكام بنيته بما يناسب الغرض المتوخى. يقول الجرجاني (الدلائل: 263) في تعريف هذه القدرة الخطابية:

"ثم إنا نعلم أن المزية المطلوبة في هذا الباب (باب الفصاحة) مزية فيما طريقه الفكر والنظر من غير شبهة... ومن هنا لم يجز إذا عدّ الوجوه التي تظهر بها المزية أن يعد فيها الإعراب وذلك أن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم وليس هو **مما يُستنبط بالفكر ويستعان عليه بالروية**... ومن ثم لا يجوز لنا أن نعتد في شأننا هذا بأن يكون المتكلم قد استعمل من اللغتين في الشيء لما يقال إنه أفصحهما، وبأن يكون قد تحفظ مما تخطئ فيه العامة، ولا بأن يكون قد استعمل الغريب لأن العلم بجميع ذلك لا يعدو أن يكون علما باللغة... ومما طريقه طريق الحفظ **دون ما يستعان عليه بالنظر ويوصل إليه باعمال الفكر**".

2.3.3.2 – تنميط الخطابات

انطلق اللغويون العرب القدماء في تصنيفهم للخطابات من نفس المفاهيم الأساسية التي تؤطر تحليلاتهم للعبارات اللغوية فاعتمدوا في ذلك ثلاثة معايير أساسية هي: معيار الغرض ومعيار الفحوى ومعيار المجال.

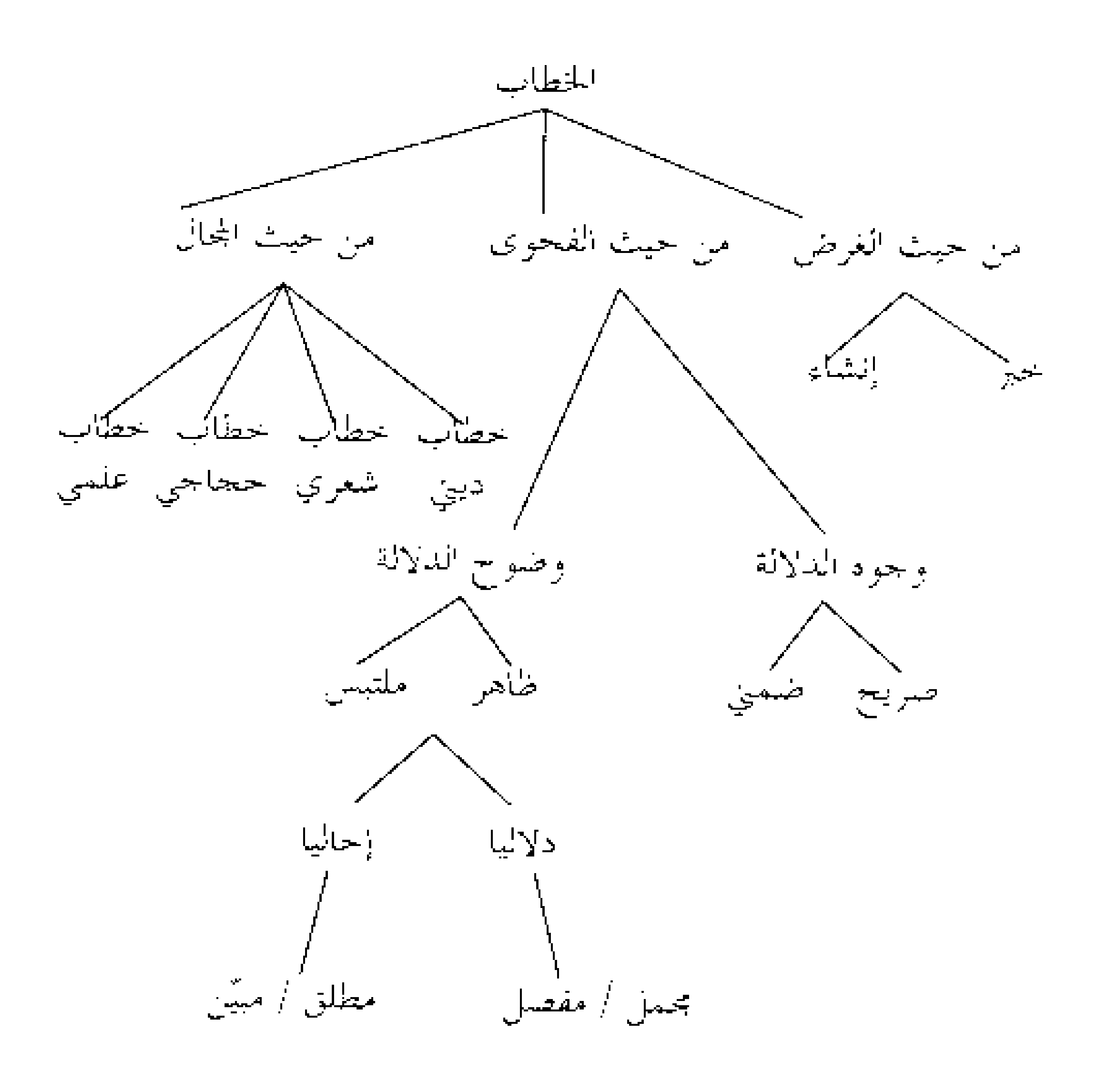
(أ) ميزوا، من حيث الغرض، بين الخطاب الخبري المحتمل للصدق والكذب والخطاب الإنشائي غير المحتمل لهاتين القيمتين.

(ب) وصنفوا الخطابات من حيث فحواها إلى خطاب دال دلالة صريحة وخطاب دال دلالة ضمنية وأقاموا انطلاقا من نفس معيار الفحوى سلمية التباس دلالي وإحالي ترتب الخطابات حسب ابتعادها أو دنوها من قطبي "الظهور" (أو "النصيّة) و"الخفاء".

(ج) أمّا معيار المجال فكان فاصلاً لديهم بين الخطاب الديني (القرآن الكريم خاصة) والخطاب العلمي والخطاب الحجاجي والخطاب الشعري.

نقترح توضيح تنميط اللغويين العرب القدماء للخطابات من حيث المعايير الثلاثة بواسطة الترسيمة التالية:

(32)


الخطاب
من حيث المجال
من حيث الفحوى
من حيث الغرض
إنشاء
خبر
خطاب علمي
خطاب حجاجي
خطاب شعري
خطاب ديني
وضوح الدلالة
وجوه الدلالة
ملتبس
ظاهر
ضمني
صريح
إحاليا
دلاليا
مطلق / مبيّن
مجمل / مفصل

3.3.3.2. – بنية الخطاب

تصدى البلاغيون وعلماء أصول الفقه والمفسرون لاستكشاف خصائص الخطاب الأدبي والخطاب الحجاجي والخطاب الديني كما انبرى الفلاسفة والمناطقة لرصد مميزات الخطاب العلمي.

سنقتصر[1] هنا على ما ورد عن الخطاب الديني متمثلا في النص الأسمى، نص القرآن الكريم، من حيث مكوناته والعلاقات الرابطة بين مكوناته ومقومات اتساقه.

1.3.3.3.2 – المكونات

قُسّم نص القرآن الكريم من حيث تكوينه إلى مجموعتي سور كبريين: سور مكية وسور مدنية. وقسمت السور بدورها إلى آيات يرتبط بعضها ببعض.

اللافت للانتباه في هذا التقسيم أن المعايير التي اعتمدت في إجرائه، سواء على مستوى السور أو على مستوى الآيات، معايير دلالية كما كان متوقعا بحكم المبدإ العام، مبدأ أسبقية المعنى.

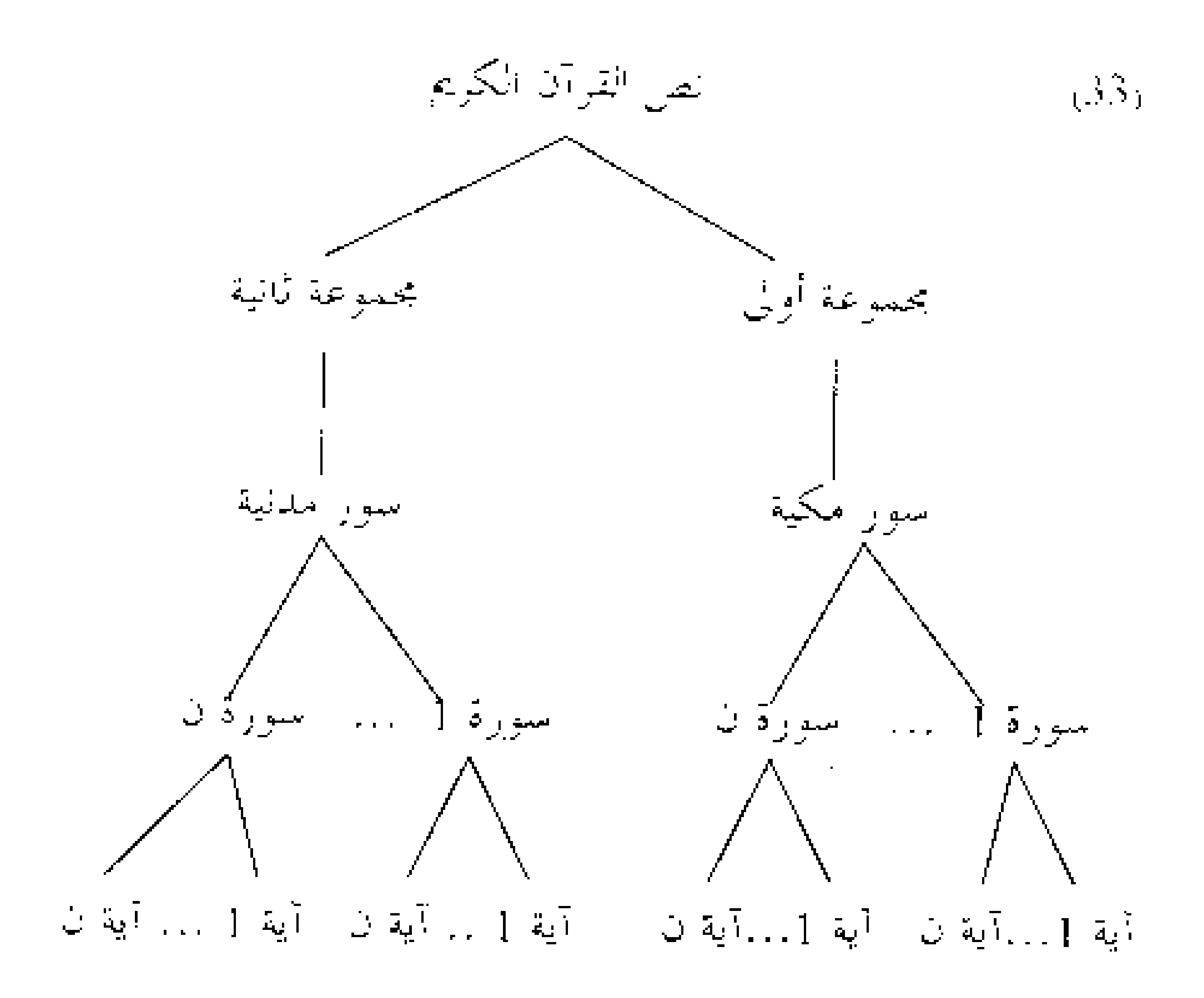
بتعبير أدق، نجد وراء منهج رصد مكونات النص القرآني نفس المفاهيم الأساسية، خاصة مفهومي الغرض والفحوى.

يقول الشاطبي (الموافقات) إن تقسيم القرآن خاضع لمعيارين: معيار "المعنى" (أو "الموضوع") ومعيار "سبب النـــزول".

هذان المعياران واردان في تقسيم نص القرآن إلى مجموعتي السور المكية والمدنية ورودهما في تقسيم السور إلى آيات. فالسور المكية في رأي الشاطبي يجمع بينها جامع الموضوع الواحد، موضوع الدعوة في حين أن السور المدنية تتآلف في كونها تُرسي الشريعة الإسلامية.

تقسيم القرآن الكريم حسب هذين المعيارين يعطينا الترسيمة التالية:

(33)



2.3.3.3.2 – العلاقات

يقوم مفهوم "البنية"، كما نعلم، على عنصرين أساسين متلازمين متكاملين: مكونات وعلاقات تربط المكونات وتجعل منها وحدة تامة.

فيما يخص نص القرآن الكريم ميز الأصوليون (الشاطبي خاصة) بين ثلاثة أصناف من العلاقات: علاقات صورية وعلاقات دلالية وعلاقات "بنيوية".

(أ) من أهم الروابط الصورية ما يسمى "التعلق اللفظي" وهو أن يعاد ذكر لفظ ما بين آيتين، إمّا فاتحاً للآية أو خاتماً لها.

(ب) تتفرع العلاقات الدلالية بين الآيات أو بين السور عن مبدأ عام يصوغه الشاطبي (الموافقات) كالتالي: "المتأخر مبنيّ على المتقدم".

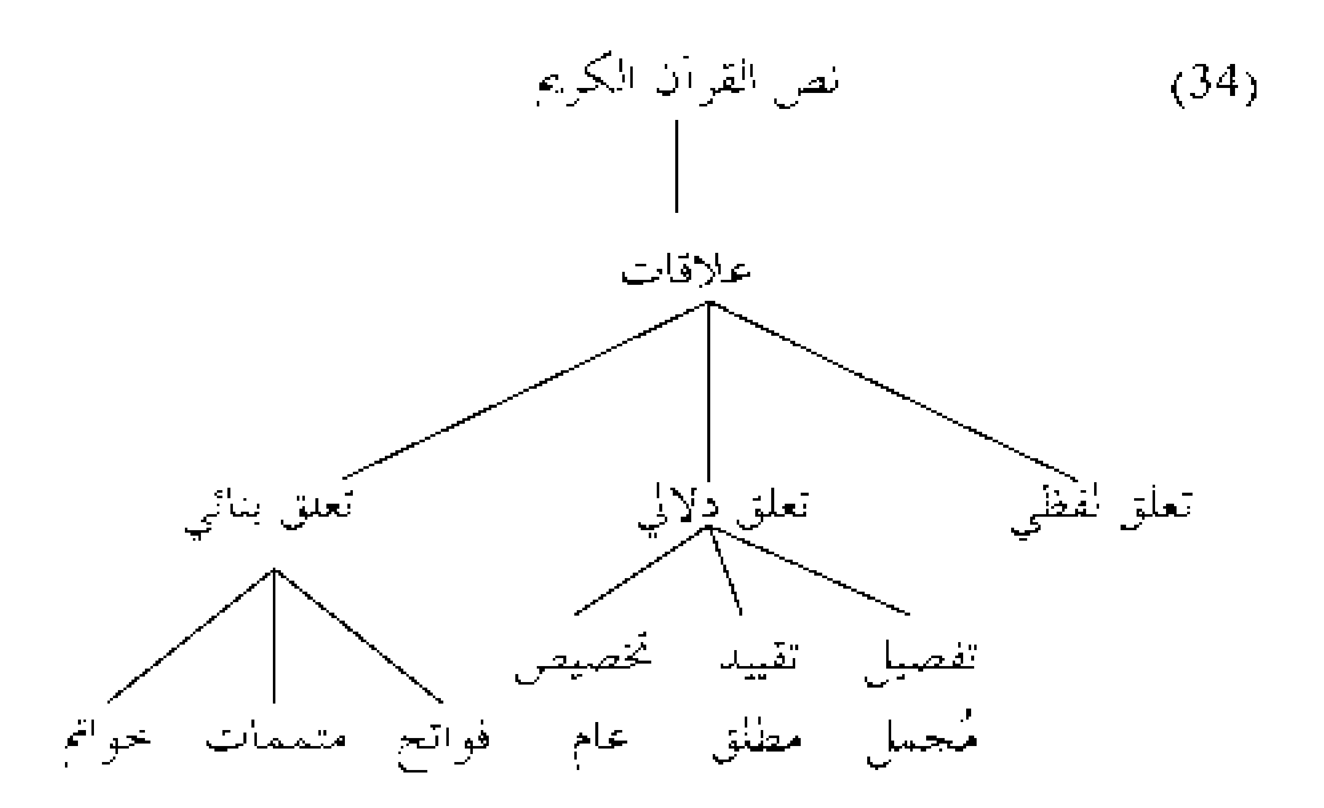
من هذا الضرب من العلاقات علاقة "تفصيل المجمل" وعلاقة "تبيين المطلق" وعلاقة "تخصيص العام" الذي تقوم بين متأخر ومتقدم.

هذه العلاقات من حيث حيزها نوعان: علاقات "متصلة" تقوم بين آيتين متواليتين تخصّص أو تبين أو تفصل ثانيتهما الأولى وعلاقات "منفصلة" تقوم لنفس الأغراض بين آيتين منتسبتين إلى سورتين (أو مجموعتين من السور) متباعدتين.

(ج) أمّا علاقات الصنف الثالث فإنها العلاقات التي تهم النص باعتبار بنائه العام وتنظيم أجزائه. إنها العلاقات التي تجعل من بعض الآيات "فواتح" ومن بعضها "متممات" ومن بعضها الآخر "خواتم".

توضع الترسيمة التالية العلاقات بين مكونات نص القرآن الكريم:

(34)



3- التراث اللغوي والدرس الوظيفي الحديث

كان عرضنا للتنظير الدلالي في التراث عرضاً حاولنا فيه جهدنا أن ننظر إليه من داخله وأن نظل ملتصقين به مضموناً وشكلاً ما وسعنا الالتصاق.

نريد الآن أن نبتعد عنه وأن ننظر إليه بعين العصر لإدراك ما يصلنا به واستكشاف ما يمكننا أن نفيده منه.

في هذا التوجه، سنحاول الإجابة عن سؤالين أساسيين اثنين:

أولا: ما طبيعة ووضع هذا التنظير إذا نحن قسناه مفاهيم ومنهجا ومقاربة بما تتطلبه وتقتضيه النظرية الوظيفية المثلى التي حددنا معالمها في الفصل الأول من هذا البحث؟

ثانيا: ما الوضع الذي يمكن أن يتخذه التراث اللغوي بالنظر إلى الدرس الوظيفي الحديث عامة والدرس الوظيفي العربي خاصة وما الدور

الذي يمكن أن يقوم به باعتباره إسهاما هاماً في المقاربة الوظيفية للغة وإن كان ينتمي إلى حقبة زمنية أخرى؟

1.3 – التراث والنظرية الوظيفية المثلى

لنذكّر بأن من المبادئ المنهجية التي نعتمدها هنا في التعامل مع التراث أن نقرأه وأن نحكم عليه من خلال ميتا-نظرية عامة تجاوز النظريات اللسانية القديم منها والحديث وهي ما أسميناه "النظرية الوظيفية المثلى". في إطار هذه النظرية، سنحاول في هذا المبحث أن نثبت وظيفية التراث أولا وأن نرصد مداها ثانيا.

1.1.3 – وظيفية التراث

وفقا لمبدأ الانسجام، يتعين أن تثبت وظيفية التراث الدلالي العربي في كل من المفاهيم الأساسية والمنهج والمقاربة.

1.1.1.3 – من حيث المفاهيم

يمكننا القول دون تردد إن الأطروحة التي تخلف التنظير التراثي للدلالة وتحكمه مفاهيم ومنهجاً ومقاربة للظواهر هي أطروحة أن وظيفة اللسان هي وظيفة إتاحة التواصل بين البشر.

1.1.1.1.3 – اللغة وأصلها

نجد أطروحة وظيفية اللغة منصوصاً عليها بوضوح في تعاريف اللغة نفسها:

يقول ابن جني (الخصائص: 40) في تعريف اللغة: "حد اللغة أنها أصوات **يعبر بها كل قوم عن أغراضهم**".

نفس فكرة ارتباط اللغة بأغراض مستعمليها نجدها معبّرا عنها بمفهوم "الاحتياج" إلى التواصل في أدبيات أصل اللغة. يقول الآمدي (الإحكام: 30) في هذا الباب ما مفاده أنه، بما أن لا أحد يستطيع أن يتعرف على الأشياء وحده دون معونة غيره، احتيج إلى خلق "**دلائل**" تتيح لكلّ معرفة **ما في ضمير غيره** من جهة **وتعينه على تحقيق أغراضه** من جهة ثانية، دلائل مؤلفة من أصوات خص الله بها الكائنات البشرية.

2.1.1.1.3 – أركان التخاطب

لم يتخذ المفكرون العرب القدماء العبارة اللغوية موضوع دراسة مجرداً مقطوعا عمّا يلابسه بل ركنا من أركان عملية تواصل تامة تتضمن مقاما ومتخاطبين بالإضافة إلى المقال نفسه.

(أ) يُلحّ جُلّ هؤلاء المفكرين على أن المقام لا ينحصر في العناصر المتواجدة والمتفاعلة أثناء عملية التخاطب بل يشمل كذلك ظروف الإنتاج العامة. المقام لديهم، إذن، مقامان: مقام "مباشر" بمعناه الضيق ومقام "غير مباشر" بمعناه الأوسع.

يؤكد الشاطبي (الموافقات: 229) على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار، في تفسير سور القرآن الكريم، لعادات العرب اللغوية منها والاجتماعية وللخصائص التاريخية لحقبة نزول السور.

ويشير الغزالي (المستصفى: 325) إلى نفس الضرورة حين ينبه إلى أهمية الالتفات إلى "عادات المتكلم ومقاصده".

(ب) يقوم المتكلم بدور هام تبرز مركزيته في أن القصد ("الغرض والنية") الذي يتوخى تحقيقه يشكل ركنا خاصا من أركان معنى المقال يحكم فحوى العبارة ومعناها معاً.

تبلغ أطروحة مركزية المتكلم منتهاها عند بعض المفكرين العرب القدماء الذي يعزون كلَّ عناصر بنية العبارة إلى المتكلم بما في ذلك الإعراب نفسه.

3.1.1.1.3 – وسيلة التخاطب

من البين أن التخاطب، في رأي اللغويين العرب القدماء، لا يتم بواسطة مفردات أو جمل بل بواسطة نصوص باعتبار النص وحدة تواصلية متكاملة ينتظم أجزاءها موضوع وغرض وتقوم أجزاؤها بدور الفواتح والمتمّمات والخواتم كما تقوم بتخصيص وتقييد وتفصيل بعضها البعض كما سبق أن بيّنّا.

دليل اعتبار النص الوسيلة الطبيعية المثلى للتخاطب أن مفكرينا ميّزوا بين القدرة الخطابية والقدرة اللغوية العامة وأنهم تصدّوا لاستكشاف خصائص الخطابات وتنميطها على أساس خصائصها.

4.1.1.1.3 – ضوابط التخاطب

يستلزم "نجاح" عملية التخاطب، كما نعلم، أن يخضع الخطاب إلى مجموعة من الضوابط إن اختلت أدى اختلالها إلى "تشويش" أو اخفاق تام.

يمكن أن نرجع هذه الضوابط في الفكر اللغوي التراثي إلى ضابطين أساسيين هما ضابط "الإفادة" وضابط "الوضوح".

(أ) يكتب السكاكي (المفتاح: 81) عن شروط نجاح الخطاب الحامل لخبر:

"من المعلوم أن حكم العقل حال إطلاق اللسان هو أن يفرغ المتكلم في قالب **الإفادة** ما ينطق به تحاشيا عن وصمة **اللاغية** فإذا اندفع

في الكلام خبرا لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك **إفادته للمخاطب** متعاطيا مناطها **بقدر الافتقار**".

يفاد من هذا النص أن نجاح الخطاب آيل إلى تحقق شرطين: أولا: شرط الإفادة نفسها **وثانيا**: شرط كمية الإفادة وهو ما يعبر عنه السكاكي بالإفادة بقدر الافتقار.

يتمّم هذا النص، بالنظر إلى الشرط الثاني، نص سبق أن أوردناه يميز فيه السكاكي بين ثلاثة أوضاع للمخاطب: وضع "خالي الذهن" ووضع المتردد ووضع الشاك أو المنكر.

تقدم أن المفكرين العرب القدماء وعلماء الأصول على الخصوص وضعوا سلمية للخطابات على أساس مفهوم الوضوح تتراوح درجاتها بين الخطاب "الظاهر" والخطاب "الخفي" باعتبار الخطاب "الظاهر" أنجع الوسائل للتواصل يُسعى في تحقيقه بواسطة إواليات تخصيص عامّة وتقييد مُطلقه وتفصيل مجمله.

2.1.3 – من حيث المنهج

سبق أن بينّا أن طرق تحليل العبارة اللغوية في التراث يمكن أن تُرجَع إلى منهجين اثنين، منهج الجرجاني ومنهج السكاكي، منهج ينطلق من المعنى إلى اللفظ عبر قواعد النظم ومنهج ينطلق، في المقابل، من اللفظ مفرداً فمركبا، نحو المعنى.

من الجلي الذي لا يحتاج إلى بيان أن هذين المنهجين يعكسان شقي عملية التواصل حيث يعد منهج الجرجاني "نموذجا" لإنتاج العبارة ومنهج السكاكي "نموذجا" للفهم والتأويل.

يمكن القول إذن إن وظيفة التواصل في عمق الفكر اللغوي العربي القديم تحكم منهج تحليل العبارات اللغوية حكمها للمفاهيم وحكمها لمقاربة الظواهر اللغوية كما سنرى في الفقرة الموالية.

3.1.3 – من حيث المقاربة

تناول اللغويون العرب القدماء مختلف ظواهر اللغة العربية دلالية وصرفية – صوتية وتركيبية.

وظيفية هذا التناول تكمن في أمرين: طبيعة الظواهر المقاربة وتحكم المعنى في اللفظ.

(أ) الظواهر اللغوية التي درست ظواهر متعددة الأبعاد تجمع بين الدلالة والصرف والتركيب وأحيانا الصوت. ذلك شأن ظواهر التوكيد والتخصيص والقصر مثلا.

فظاهرة التخصيص مثلا تجمع بين معنى وبنية، بين معنى حصر خاصيّة ما في ذات مّا وتقديم (تصدير) المكون محط الحصر. هذا ما يعنيه السكاكي بعبارته المعروفة "**والتخصيص لازم التقديم**".

(ب) تُنووِلت هذه الظواهر على أساس المبدأ العام، مبدأ تبعية البنية للوظيفة (أو تبعية اللفظ المعنى).

بتعبير أدق، عولجت هذه الظواهر في إطار تلازمين، تلازم الصيغة والغرض وتلازم الرتبة والنية.

ففي إطار التلازم الأول دُرست الأساليب (من استفهام وأمر وتمنّ) في ترابطها مع الأغراض التي تعبر عنها في حين درست في إطار التلازم الثاني ظواهر التقديم والتأخير تبعاً لنوايا المتكلم في تنظيم خطابه.

ولعل أبلغ نص في باب التقديم والتأخير نص الجرجاني (الدلائل: 44) الذي يقول فيه: "ومما يجب إحكامه... الفرق بين قولنا حروف منظومة وكلم منظومة وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق وليس نظمها بمقتضى عن معنى. فلو أن واضع اللغة كان قد قال ربض مكان "ضرب" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد. وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك **لأنك تقتفي في نظمها آثار المعنى وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس** فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظم الذي معناه **ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق**".

4.1.3 – وظيفة التراث ومعايير النظرية المثلى

بعد أن ثبتت لدينا وظيفية التنظير التراثي للدلالة من حيث المفاهيم الأساس ومن حيث المنهج ومن حيث المقاربة، يمكن أن نتساءل عن مدى إحراز هذا التنظير لما تقتضيه النظرية الوظيفية المثلى مضموناً وشكلاً.

أيّاً كان البحث في هذا الاتجاه يتعين أن يتخذ منطلقاً له احترازان ضابطان اثنان:

(أ) يجب ألاّ يخضع التراث إلى مقاييس التنظير اللساني الحديث بل يجب أن يقوّم ويحكَم عليه بالنظر إلى المناخ الفكري الذي أنتجه. فمن الحيف أن نطالب التراث وليد حقبة تاريخية أخرى بأن يستجيب إلى شروط البساطة والاقتصاد والصورنة والقابلية للحسوبة، شروط لا يمكن أن تستوفيها إلا النظريات اللسانية الحديثة.

(ب) يمكن أن نقارن إذا شئنا بين التراث اللغوي والنظريات اللسانية الحديثة بمجرد المقارنة لكن إذا أزمعنا المفاضلة فلتكن المفاضلة في

إطار النظرية الوظيفية المثلى من جهة وبينه وبين النظريات القديمة التي عاصرته وكانت نتاج نفس الحقبة ونفس المناخ الفكري من جهة ثانية.

إذا نحن انطلقنا من هذين الاحترازين كانت نتيجة تقويمنا للتراث اللغوي العربي، وللجانب الدلالي منه خاصة، نتيجة واحدة هي النتيجة التالية:

أولا: التنظير التراثي للدلالة تنظير وظيفي مفاهيم ومنهجا ومقاربة يُحرز من مقتضيات النظرية الوظيفية المثلى ما يُتيح إحرازه المحيط الفكري الذي أفرزه؛

ثانيا: ليس التراث اللغوي العربي، رغم وظيفيته، نظرية لسانية وظيفية بالمفهوم الحديث وإنما هو فكر وليد حقبة معينة من تطور الفكر اللغوي يمكن أن يفاضل بينه وبين إنتاجات لغوية أخرى تعاصره.

2.3 — التراث: ماض ممتد

السؤال الهاجس بالنسبة إلى اللساني الوظيفي العربي هو السؤال التالي: ما الذي تستطيع أن نفعله بهذا الإنتاج اللغوي الضخم العظيم إلى جانب اعتزازنا به كفكر إنساني يستحق فعلاً أن نعتز به؟

يمكن أن يأخذ التنظير التراثي للدلالة كما عرضنا له في المباحث السابقة أوضاعاً ثلاثة:

أولا: يمكن أن يعد تاريخاً للفكر اللساني الوظيفي؛

ثانيا: يمكن أن يُعتمَدَ مرجعاً حين البرهنة والحجاج؛

ثالثا: يمكن أن يكون مصدراً يُمتح منه كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

1.2.3 – التراث تاريخاً

لا ندري إذا كان للدرس اللساني الوظيفي الحديث نشأة وتطوراً صلة بالتراث اللغوي العربي. لا ندري، بتعبير آخر، إذا كانت لهذا الدرس جذور عربية إلا أنه من الممكن في جميع الأحوال أن ننظر إلى التراث، بحكم مفاهيمه ومنطلقاته وأهدافه، على أنه حقبة هامة من تطور الفكر اللغوي الإنساني في توجّهه الوظيفي. فيما يخص البحث اللساني الوظيفي العربي، نعلم جميعاً أن التراث اللغوي يشغل حيزاً معيّنا من معرفة كل لساني عربي بل كل مثقف عربي.

هذا المخزون يحصل التعامل معه في اتجاهين:

(أ) إمّا أن يكون حاضراً في تحصيل المعارف اللسانية الحديثة؛

(ب) أو أن يُرجع إليه على سبيل تأصيل ما اكتُسب من هذه المعارف.

صلة التراث اللغوي بالنسبة للوظيفيين العرب، إذن، صلة مباشرة سواء أكانت أصلا أم نتيجة تأصيل.

2.2.3 – التراث مرجعا

يُميّز، كما هو معلوم، في الاحتجاج لنظرية لسانية معينة أو لمقاربة تقترحها) بين نمطين من الحجج: "الحجة الداخلية" و"الحجّة الخارجية".

(أ) تُستقى الحجة الداخلية من النظرية نفسها طبقاً لمبادئها ومنهجها وطرق الاستدلال المعتمدة فيها.

فحين نقارب تصدير مكون ما في إطار نظرية النحو الوظيفي، مثلا، على انه مكون مبأر فإن حجتنا في ذلك أن الوظائف التداولية في هذه النظرية هي التي تحدّد ترتيب المكونات داخل الجملة في اللغات المُعربة، أي في اللغات التي تعبّر عن الوظائف النحوية بواسطة الإعراب.

(ب) تدعو الحاجة أحيانا إلى دعم الحجة الداخلية بحجة خارجية تُستمدّ من نظرية لسانية أخرى يُستحسن أن تكون من نفس الفصيلة.

مثال ذلك أن يُؤتى لدعم تحليل ما لظاهرة ما في إطار نظرية النحو الوظيفي بتحليل لنفس الظاهرة تقترحه نظرية وظيفية أخرى كنظرية "النسقية" أو نظرية "التركيبيات الوظيفية" أو غيرهما.

ولا يمتنع أن تُستمدّ الحجةُ الخارجية من نظرية لغوية قديمة. في هذا الاتجاه، يمكن أن نسوق لدعم تحليلنا لظاهرة التصدير آراء بلاغيينا في باب التقديم والتأخير.

ويمكن ألا نقف عند حد الاحتجاج لمقاربة وظيفية حديثة لإحدى ظواهر اللغة العربية بمقاربة تراثية لنفس الظاهرة حيث نستطيع أن نقدّم حجة لورود المنحى الوظيفي عامة كونه غير آت من عدم بل له جذوره الضاربة في تاريخ الفكر اللغوي تسنده وتبرّر تبنيه.

3.2.3 — التراث مصدراً

اتخاذ التراث مرجعاً في البحث الوظيفي العربي الحديث مرحلة أولى في "تفعيله" يمكن أن تتلوها مرحلة أقوى هي مرحلة توظيفه واستثماره بالأخذ منه كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وقد ذهب فعلا في هذا الاتجاه عدد من اللسانيين لدراسة اللغة العربية (الزهري والبوشيخي والمتوكل ضمن آخرين).

على نقيض ما يُعتقد عادة، يكتب الأستاذ جون ماكنـــزي استحسانا لتوظيف الفكر اللغوي العربي التراثي في نظرية النحو الوظيفي وترحيبا به:

"يستهدف كتاب الأستاذ المتوكل (المتوكل (1989)) تطبيق النحو الوظيفي كما يقترحه سيمون ديك (ديك (1978)) في تحليل ظواهر "اللغة العربية الحديثة المعيار... وللكتاب أهمية إضافية يستمدها من محاولته إدماج مقترحات الفكر اللغوي العربي القديم في نظرية النحو الوظيفي **بطريقة تغني الطرفين**".

لم نتوقف، منذ تشغيلنا لنظرية النحو الوظيفي في دراسة اللغة العربية، عن إقامة حوار مثمر بينها وبين تراثنا اللغوي، حوار يُسوّغه وييسره التآسر بينهما من حيث المفاهيم والمنطلقات المنهجية. ولهذا الحوار أمثلة كثيرة في ما كتبناه وفي ما كتبه زملاؤنا ورفاقنا في مسيرة وضع نحو وظيفي للغة العربية ننتقي منها ما يلي:

(أ) لم يكن يتعدّى عدد "المكونات الخارجية" مكونين اثنين: المبتدأ والذيل. واحتججنا استناداً للتراث لإضافة مكون خارجي ثالث: المكون "المنادى".

كانت هذه الإضافة انطلاقة للبحث، بالنسبة إلى ديك (ديك (1987))، عن مكونات خارجية أخرى ولإعادة النظر في وظائفها الخطابية.

عُين للمكون الحامل لوظيفة المحور في النموذج الأول (ديك (1978)) موقع واحد هو الموقع السابق لموقع الفعل.

وأوحى لنا تحليل الجرجاني (الدلائل) للعبارات التي من قبيل (35) بأن نضيف للمحور موقعاً آخر، الموقع الذي يتوسط الفعل والفاعل فأمكننا بذلك أن نميز بين التقديم الداخلي المفيد للمحورية[6] والتقديم الخارجي الذي نجده في تراكيب مثل (36) والذي يفيد البؤرية:

(35) قتل **الخارجي** زيد

(36) **الخارجي** قتل زيد

(ج) استيحاء لما ورد عند الجرجاني (الدلائل) والسكاكي (المفتاح) عن العطف وشروطه أُتيح لنا أن نغني المقاربة الوظيفية لهذه الظاهرة بقيود إضافية منها ما يهم الفحوى ومنها ما يهم القصد تمنع من إنتاج تراكيب من قبيل (37أ) و(37ب) على التوالي:

(37) أ - *كتب السكاكي كتاباً وشربت شاياً

ب* - هل جاء زيد واذهب أنت !

(د) كانت مقاربة السكاكي (المفتاح) للعبارات المجازية مثل (38) التي تعني "**زيد كريم**" أساساً للتحليل الاستدلالي الذي اقترحناه للعبارات المتحجرة باعتبار معناها المجازي ناتجا عن معناها الحرفي عبر قواعد استدلالية وموضوعاً، بالتالي، من موضوعات القالب المنطقي:

(38) زيد كثير الرماد

نظن أن هذا الحوار سيظل قائما ما قام البحث اللساني الوظيفي العربي وأنه سيُسفر عن أمثلة أخرى لإسهام التراث اللغوي العربي في تطوير نظرية النحو الوظيفي أو في دعم ما يطرأ عليه من تطوير.

خلاصة: التنظير الدلالي في علوم اللغة العربية، منظوراً إليه في مجمله، تنظير وظيفي في العمق قائم على المبدأ الوظيفي الأساس، مبدإ أسبقية الوظيفة على البنية وتبعية الثانية للأولى، يحرز من مقتضيات النظرية الوظيفية المثلى ما يؤهله لإحرازه المحيط الفكري المنتج له.

هذا الفكر الدلالي أصل من أصول المنحى الوظيفي في الدرس اللساني العربي الحديث يُمكن أن يكون كذلك مرجع احتجاج له ومصدراً من مصادر إغنائه وتطويره إذا ما تُعومل معه على أساس منهجية علمية واضحة المعالم تنبذ القطيعة والإسقاط على حد سواء.

الهوامش:

(1) ليس هذا إلا تلخيصا مقتضبا أملته الاقتضاءات العرضية (متوكل (1982)) لبحث في بنية الفكر اللغوي العربي القديم. نريد أن نلفت النظر، مع ذلك، إلى أن عددا من آرائنا ومواقفنا في هذا الباب تعبير يمكن القارئ أن يستشفه من المقارنة.

(2) نستعمل مصطلح "التنظير" هنا عوضاً عن مصطلح "النظرية" الذي نحاذر في توظيفه حين يتعلق الأمر بنتاج فكري قديم.

(3) أقرب المصطلحات العربية القديمة لما نعمد إليه هنا هو مصطلح "سند" الذي نستعمله بشيء من التوسع في مفهومه الأصلي.

(4) انظر المزيد من التفصيل في العرض الذي قدمناه (متوكل (1982)) لتصور المفكرين العرب القدماء لبنية وخصائص الخطاب اللغوي.

(5) تكون المقارنة في أدنى درجات التعسف حين تتم بين نظريات تتوارد القرابة من حيث المنطلق والهدف والمنهج كالنظريات الموجهة تداولياً والنظريات الوظيفية. انظر مثلا لهذا الضرب من المقارنات في كتاب (متوكل (1982)).

(6) يقول الجرجاني (الدلائل: 82) "قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد ويكثر به الأذى أنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه ولا يعنيهم منه شيء فإذا قتل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول "قتل الخارجي زيد" ولا يقول "قتل زيد الخارجي" لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى وفائدة فيعنيهم ذكره ويهمهم".





خـــاتمـــة

نأمل أن نكون قد حققنا بعضا مما رمنا تحقيقه.

نأمل أن نكون قد وُفّقنا بعض التوفيق في رسم معالم النظرية الوظيفية المثلى بما يكفل تأهيلها لتكون الحكَمَ في مقارنة النظريات اللسانية ذات التوجه الوظيفي والمفاضلة بينها من حيث مدى إحرازها لمقتضيات وشروط النظرية الحَكَم.

ونتمنى على الخصوص أن يكون صَوغ هذه النظرية الوظيفية المثلى قد مكّننا من إثبات وظيفية التنظير التراثي للدلالة إثباتا يبتعد ما أمكن الابتعاد عن الإسقاط والتعسف والإجحاف ومن التعامل معه تعاملا يُنصفه ويُنصف غيره ويتيح تفعيله أصلاً ومرجعاً ومصدر استثمار.

وعسانا بعد هذا وذاك أن نكون قد أفلحنا في رسم صورة للمنحى الوظيفي العربي، ماضيه وحاضره، تكشف عن منجزاته وصبواته في الحقلين اللغوي والاجتماعي على السواء.

يظل هذا البحث رغم ما احرزناه فيه – أو نظن أننا احرزناه فيه – ينتظر أبحاثا تتمّمه إضافات وتعديلاً وتصحيحاً وأبحاثا أخرى تكشف عمّا حققه اللسانيون الوظيفيون العرب في وضع أنحاء أو أجزاء من أنحاء لغات أخرى غير اللغة العربية.

أسمى آمالنا أن تُتّخذ حصيلة هذا البحث منطلقا وحافزاً للمضي في المنحى الوظيفي لإغناء الدرس اللساني العربي وربط حاضره بماضيه وربطهما معا ربط التحاور والتلاقح بالفكر اللغوي الإنساني.